



جامعة الدكتور مولاي طاهر - سعيدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: إدارة محلية

إدارة المدن في الجزائر واقع وأفاق

دراسة حالة - مدينة سعيدة-

تحت إشراف الدكتور:

خداوي محمد

من إعداد الطالبة :

سعودي سميرة

لجنة المناقشة:

الدكتور: ..... دريس عبد الصمد..... رئيسا

الدكتور: ..... خداوي محمد..... مشرفا ومقررا

الدكتور: ..... شيخاوي أحمد..... مناقشا

السنة الجامعية 2018 \_ 2019



# شكر وتقدير

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

أستاذي المشرف وأبي الثاني الدكتور محمد خداوي

الذي كان نعم المشرف وبفضل توجيهاته استطعت إتمام هذا العمل

ولا يفوتني كذلك التقدم بجزيل الشكر إلى:

جميع الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة

وأخص بالذكر الأساتذة الذين درست تحت إشرافهم خلال كافة مساري التعليمي

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الطالبة: سعودي سميرة

# إهداء:

إلى من لهم في قلبي أعظم محبة وأجمل تقدير

إلى أصحاب الفضل والعطاء

أبي وأمي، حفظهما الله لي وأدام بركتهما عليّ.

إلى من أشد أزري بهم

إخواني وأخواتي.

إلى من جعلهم الله زينة الحياة الدنيا

ابني أسامة، أسأل الله أن يجعله من عباده الصالحين.

المقدمة

## مقدمة:

تمثل المدن قلب الحضارة الإنسانية والمصدر الأساسي للثروة، والمؤسسات، وأماكن العمارة والملمح لمراكز كبيرة للتعليم والثقافة والسياسة، ولعل الأهم كونها المكان الأنسب للتغيير والابتكار في معظم الميادين، لأنها تمثل المكان الذي تتشكل فيه الأفكار الجديدة والمفاهيم والرؤى السياسية حول أسلوب الحياة، تعتبر المدن دليل على المنجزات السابقة والمستقبلية للبشرية.

وقد مرَّ المجال الحضري في الجزائر بعدة مراحل عرفت العديد من التحولات الجذرية التي مست الناحية القانونية، فعدم استقرار القوانين المتعلقة بالمجال الحضري وعدم وضوح إستراتيجية وطنية للتنمية العمرانية في المدن الجزائرية شكل اختلالات مجالية وبيئية وركود قانوني في العشرية الأولى من الاستقلال.

فلم يكن هناك مجال لرسم سياسة عمرانية ترقى بالمدينة، فقد استمر العمل بالتشريعات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي ممثلة في قانون 1958 المعروف بالقانون العام للتعمير، والذي كان المصدر الأساسي لإستراتيجية التعمير في الجزائر خلال هذه المرحلة إلى غاية صدور قانون 1967 المتعلق بالبلدية الذي حدد دور وصلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التعمير وتسيير وتخطيط المدن.

وقد سعت الدولة من أجل التكفل بمشاكل المجال الحضري بصدور قانون خاص بالتهيئة والتعمير لأول مرة في تاريخ التشريع الجزائري، حيث كانت الأحكام الخاصة بتخطيط المدن وتطوير العمران موزعة على عدد كبير من القوانين المتفرقة كقانون البلدية عام 1990، وقانون الاحتياطات العقارية لعام 1974، وقانون الأملاك الوطنية لعام 1990، لإعطاء وجهة أساسية لتنظيم وتوجيه نمو المدن.

ونتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر والتي حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسات الحضرية الجديدة، ما انجر عنه فراغ تشريعي حتى 1998، أين وسع المشرع من دائرة اهتماماته بكل ما يتعلق بالسياسة الحضرية من تهيئة وتنظيم وتسيير الأقاليم الوطنية في ظل مبادئ التنمية المستدامة.

وفي ظل ارتفاع نسب النمو الحضري في المدن الكبرى استوجب الأمر إنشاء تجمعات حضرية جديدة مزودة بمختلف التجهيزات والمرافق العمومية التي توجب في ظاهرها بإمكانية التحكم الفعلي في

الوسط الحضري، لكن الأمور مختلفة في الواقع في ظل غياب إستراتيجية حضرية واضحة تخص المدينة على اعتبار أنها المرآة العاكسة لمدى رقي وتقدم الدولة.

وقد ظهرت بوادر التحكم في العمران بصدور القانون التوجيهي للمدينة سنة 2006 الذي أسس لأول مرة سياسة خاصة بالمدينة وذلك بإدراجها ضمن المبادئ العالمية للحكم الراشد، والتأكيد على التسيير الديمقراطي لها بتجسيد اللامركزية في صناعة القرار بإشراك كل الفاعلين والمواطنين والمجتمع المدني، مما يسمح للدولة ومن خلالها رسم مسارها وتحديد أهدافها وهو ما تم تكريسه في ظل هذا القانون وتأكيدده في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في:

#### 1. الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يكتسي أهمية كبيرة من خلال مساهمته في إثراء الأبحاث التي تناولت المدينة والعمران باعتبارها جزء من التهيئة العمرانية، ومنبر لإرساء دعائم خريطة التسيير المحلي في الجزائر مستقبلاً.

#### 2. الأهمية العملية:

في إطار الاستراتيجيات التي فرضتها الدولة فيما يخص سياسة المدينة الجديدة لاسيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة التي تساهم بشكل فعال في ترقية الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطن وعلى هذا الأساس فإن البحث يتطلب دراسة لمختلف الآليات التي تساهم في تجديد الإطار الحضري وإصلاح الإدارة في المدينة والمعوقات التي تحول دون ذلك.

### أهداف الموضوع:

- التعرف على تجارب رائدة في مجال إدارة المدن ومحاولة إسقاطها على الجزائر.
- التعرف على واقع مدينة سعيدة والمشاكل التي تعاني منها، واقتراح حلول لها في محاولة لتطوير المدينة مستقبلاً.

## مبررات اختيار الموضوع:

تتقسم مبررات الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

### أ. المبررات الذاتية:

الرغبة في عرض موضوع يكون على صلة وثيقة بتخصص الإدارة المحلية، كذلك محاولة تقديم صورة عن إدارة المدن باعتباره موضوع حديث ولم يسبق التطرق إليه نظراً لعدم وجود دراسات أكاديمية لطلبة وباحثي أقسام العلوم السياسية.

### ب. المبررات الموضوعية:

يعود هذا الاختيار إلى الميل للمساهمة في تطوير نموذج لإدارة المدن في الجزائر.

## أدبيات الدراسة:

قلة الدراسات في هذا المجال تدفع إلى البحث عن الدراسات السابقة التي يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها في هذا المسعى البحثي، ومن بين أهم الدراسات المعتمدة نجد ما يلي:

### أ. الدراسات الوطنية:

1. نصر الدين لبال، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مباح - ورقلة، 2012/2011، انطلق الباحث في دراسته من الإشكالية التالية: كيف يمكن تطوير آليات الحوكمة المحلية لمدينة تستجيب لمسعى إرساء أسس الاستدامة التنموية مع تحقيق مقتضيات الرفاهية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول: الفصل الأول كان إطار مفاهيمي لحوكمة المدن المستدامة، أما الفصل الثاني تطرق فيه إلى أسس إرساء استدامة المدن ودور الحوكمة المحلية الرشيدة، أما الفصل الثالث تمثل في نماذج لتوسيع أسس الاستدامة في إدارة المدن.

2. حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم (07) المدينة الجديدة علي منجلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري،



تخصص علم الاجتماع، جامعة منثوري -قسنطينة، 2009/2008، انطلقت الباحثة في دراستها من الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت المدينة الجديدة الحد من مشكلة الإسكان الحضري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قامت الباحثة بتقسيم الدراسة إلى ستة فصول:

الفصل الأول: تناول موضوع الدراسة والخاص بتحديد المشكلة البحثية، أهمية ومبررات اختيار الموضوع، أهداف الدراسة وتحديد المفاهيم الأساسية.

الفصل الثاني: تناول مختلف الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري وكذلك النظريات الحديثة في تخطيط المدن، وهذا بالتطرق إلى أهم الرواد الذين ساهموا في هذا المجال.

الفصل الثالث: جاء بعنوان "الإسكان وتنمية المدن الجديدة" والذي تضمن مشكلة الإسكان الحضري وما يترتب عنها من مناطق حضرية متخلفة، بالإضافة إلى سياسة التطوير الحضري التي انتهجتها الدول من المناطق المتخلفة والقيام بعملية تجديد وتطوير المدن وهذا بإنشاء مدن جديدة، تساهم في تخفيف العبء عن المدن الكبرى، بالإضافة إلى تناول إستراتيجيات تخطيط وتنمية المدن الجديدة، حيث يضم هذا الجزء التعريف بالمدن الجديدة وإظهار الاستراتيجيات الحديثة في تخطيطها وتنميتها، وأما الجزء الأخير من هذا الفصل الذي جاء بعنوان "الإسكان وتنمية المدن الجديدة في الجزائر"، تضمن مشكلة الإسكان بالجزائر (مظاهرها والمشاكل المترتبة عنها)، مع التطرق إلى عملية تبني الجزائر سياسة بناء مدن جديدة تحاول بموجبها إيجاد حلول لمشاكلها خاصة الإسكانية، مع إظهار التجربة الجزائرية في هذا المجال.

الفصل الرابع: يضم البعد الاموبي للدراسة والخاص بمشكلة الإسكان الحضري وعملية إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة.

أما الفصل الخامس: تضمن متغيرات فروض الدراسة، الإجراءات المنهجية (المنهج، تقنيات البحث الميداني والعينة).

أما الفصل السادس: وهو الفصل الأخير تحت عنوان تكميم وتحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة.

ب. الدراسات العربية:

أعمال الملتقى العربي الثاني حول: "إدارة المدن الكبرى مشكلات حضرية وحلول إبداعية"، والمنعقد بالإسكندرية في مصر سنة 2005 تحت تنظيم المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطرقت هذه الدراسة إلى الاتجاهات المعاصرة في إدارة المدن الكبرى وتحليل مشكلاتها من حيث أسبابها ومظاهرها كما قامت بتشخيص فرص وشروط خصخصة الخدمات المحلية في المدن الكبرى ومتطلباتها واستشراف مستقبل تطور المدن الكبرى وذلك بعرض بعض التجارب الناجحة في إدارة المدن الكبرى.

### موضوع الدراسة:

وعليه فإن كل هذه الدراسات قد عالجت موضوع المدن انطلاقاً من متغيرات عدة كالحوكمة، أو معالجته من خلال الإسكان الحضري باعتباره يمثل جزءاً من المدينة، أما دراستنا فهي تتعلق بعملية التسيير والإدارة على اعتبار أن الجماعات المحلية هي المكلفة قانوناً بتسيير المدن التابعة لها.

### الإشكالية:

تواجه المدن في جميع أنحاء العالم تحديات تتمثل في الزيادة المضطردة والحادة في تعداد سكانها بصورة تفوق قدرتها على الوفاء باحتياجاتهم، ولذلك فإن ضمان نمو المدن وفق معايير الاستدامة يحقق أهدافاً عديدة، وعليه تعالج هذه الدراسة الإشكالية التالي:

- إلى أي مدى ساهم المشرع الجزائري في تحديد خريطة لإدارة المدينة ؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم المدينة المستدامة؟
- ما هي الضمانات التي جاء بها قانون المدينة في مجال تحقيق التنظيم والتسيير الناجح للإدارة في المدينة؟
- إلى أي مدى تكون مساهمة ومشاركة الجماعات المحلية والمواطن والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين الاقتصاديين فعالة في إدارة وتسيير المدينة؟

### فرضيات الدراسة:

استناداً لطبيعة المشكلة المطروحة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** يتوقف وجود المدينة المستدامة على قدرات اقتصادية واجتماعية فقط.

**الفرضية الثانية:** من بين الضمانات التأكيد على عملية التسيير الديمقراطي.

**الفرضية الثالثة:** قد تكون مشاركة الجماعات المحلية والمواطن والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين فعالة في إدارة المدينة.

### حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تم تخصيص الدراسة من إدارة المدن في الجزائر، دراسة حالة مدينة سعيدة كعينة من المدن الجزائرية.

الإطار الزمني: تم تحديد الفترة الزمنية الحالية 2019/2018.

### مناهج واقترايات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج واقترايات التي قد تساعد في تحليل الموضوع، وذلك وفق ما تقتضيه طبيعة كل فصل، حيث تم استعمال المناهج والاقترايات التالية:

أ. **المناهج:** يمكن الاعتماد على:

1. منهج دراسة الحالة: بالنسبة للجانب التطبيقي، حيث تم دراسة مدينة سعيدة كعينة من مجتمع البحث، ألا وهي المدينة الجزائرية.

2. المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى التطور الكرونولوجي لمختلف التشريعات المتعلقة بتسيير المدينة.

ب. **الإقترايات:**

1. الاقتراب القانوني: لتحليل مختلف التشريعات العمرانية.

2. الاقتراب المؤسسي: لإبراز المؤسسات التي تشكل الجهاز الإداري للسياسة العمرانية وفواعلها.

3. الاقتراب الاتصالي: وذلك بتوضيح أشكال وقنوات الاتصال السياسي بين المواطن والسلطات المحلية وتأثير ذلك على شبكات صنع القرار المحلي.

### صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هي كالتالي:

قلة الدراسات في هذا المجال، وذلك لحدثة الموضوع، إضافة إلى ارتباط الموضوع بالعديد من التخصصات، ما يستوجب الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه، بالإضافة إلى صعوبة الدراسة الميدانية والتمثلة في الحصول على المعلومات باللغة الفرنسية.

### تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، ومحاولة اختبار الفرضيات المقدمة تم تحليل الموضوع وفق خطة بحث تتضمن ثلاث (03) فصول:

تطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري لكل ما يتعلق بالموضوع محل الدراسة، تناول ثلاث مباحث، فقد تم تخصيص المبحث الأول للسياسة العمرانية والحضرية من حيث ذكر مفهومها وأهم نظرياتها وفواعلها. أما المبحث الثاني فقد خصصناه للمدينة، من خلال التعرف على ماهيتها وذكر وظائفها، أيضاً التطرق إلى المداخل الكبرى لدراسة المدينة، والتعريف كذلك بالمدن الذكية. أما المبحث الثالث فقد عرّجنا فيه على التنمية المستدامة، من خلال تحديد مفهومها وأبعادها وذكر مؤشراتها وذكر أهم أسس الاستدامة في إدارة المدن.

أما الفصل الثاني: فقد تم تخصيصه للمدينة الجزائرية، فقد استعرضنا في المبحث الأول المدينة في الجزائر، حيث تم توضيح نشأة المدينة وتطورها، مع ذكر أهم سماتها، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى أثر السياسة العمرانية على تبلور المدينة الجزائرية، من خلال تحديد التسلسل التاريخي للسياسة العمرانية والتي مرت بعدة مراحل مهمة من العهد العثماني إلى غاية فترة تعدد الفواعل، كما قمنا بتحديد أدوات التهيئة العمرانية لننهي المبحث بتقييم هذه الأدوات، أما المبحث الثالث فقد شمل على تحديد القراءة السياسية للمدينة الجزائرية.

أما الفصل الثالث: فقد تناول الجانب التطبيقي للإطار النظري من خلال الحديث عن مدينة سعيدة كعينة من مجتمع البحث وهو المدينة الجزائرية، فقد خصصنا المبحث الأول للتعريف بالمدينة من خلال ذكر إطارها الجغرافي والإداري والبشري، أما المبحث الثاني فقد تناول دور البلدية في تسيير المدينة من خلال التطرق إلى مراحل النمو الحضري في المدينة، وذكر مخططات التهيئة والتعمير، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للاتجاهات المعاصرة في تسيير المدينة وهذا من خلال عرض التسيير العمومي الجديد في تسيير النفايات وإبراز دور الإدارة الإلكترونية.

وفي الأخير قمنا بوضع خاتمة الدراسة التي تحتوي على إجابة عن فرضيات الدراسة.

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

## إدارة المدن في الجزائر واقع وآفاق

### خطة العمل:

#### تمهيد

#### الفصل الأول: الإطار المفاهيمي.

#### المبحث الأول: السياسة العمرانية والحضرية.

##### المطلب الأول: مفهوم السياسة العمرانية.

##### المطلب الثاني: نظريات السياسة العمرانية.

##### المطلب الثالث: فواعل السياسة العمرانية.

##### المطلب الرابع: أساليب تسيير السياسة العمرانية.

#### المبحث الثاني: المدينة.

##### المطلب الأول: تعريف المدينة.

##### المطلب الثاني: وظائف المدينة.

##### المطلب الثالث: المداخل الكبرى لدراسة المدينة.

##### المطلب الرابع: المدن الذكية.

## المبحث الثالث: التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: أسس الاستدامة في إدارة المدن.

خاتمة الفصل



## تمهيد:

يواجه المجتمع العالمي اليوم تحديات كبرى ومشاكل أضحت تهدد مستقبله، لذا كان إلزاما عليه اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لتحقيق الاستقرار والديمومة لمجتمعاتها، خاصة مع تحول البيئة العمرانية بشكل مستمر، وتنامي المتطلبات المعيشية والتمدن المتسارع، مما يستدعي التحكم بالمتغيرات واستدراك آثارها للحفاظ على نوعية الحياة في بيئة سليمة.

ولهذا جاءت التنمية المستدامة كمنهج لوضع حد للمشاكل القائمة في المدن ورسم سياسة عمرانية جديدة قائمة على أساس الاستدامة.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل، الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لمفهوم السياسة العمرانية والحضرية، والثاني خصص للمدينة، أما المبحث الثالث فقد خصص للتنمية المستدامة.

## المبحث الأول: السياسات العمرانية والحضرية.

تعتبر السياسة العمرانية وسيلة لتنظيم الفضاءات الطبيعية العمرانية، وهي تعتمد على أساليب وتقنيات التدخل المباشر، إما بالأفكار أو الدراسات، مع الاستعانة بوسائل التنفيذ لتنظيم ظروف المعيشة في التجمعات السكانية.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة العمرانية.

حتى نستطيع توضيح مفهوم السياسة العمرانية، ارتأينا أن نفكك المصطلح لتناول العمران على حدا.

**العمران:** يعرف علم العمران في معجم المعاني الجامع بَعَمَرَ، يَعْمُرُ، عَمْرًا وَعِمَارَةً.

عَمَرَ المكان /عَمَرَ المكان بالناس: كان مسكونا بهم، عَمَرَت الأرضُ، عَمَرَ المكانَ: أصلحه وبناه وأقام على زيارته، عَمَرَ منزلاً، عَمَرَ بالمكان: أقام به.<sup>1</sup>

العمران مشتق من كلمة الإعمار، عَمَرَ، العِمَارَةُ، المَعْمَرُ، فمعنى الإعمار هو جعل الأرض عامرة بالبناء والغرس والزرع، لأن ذلك يعد تعميراً للأرض حيث يسمى الحرث عمارة، لأن المقصود منه عمر الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة ومن صلاح في العقل وفي العمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع.

---

1 معجم المعاني الجامع.متوفر على الرابط التالي :

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/العمران>

ويستفاد من مصطلح عَمَرَ في لسان العرب أن أكثر معانيه اللغوية تدور حول الفضاء وكل ما تعمر به الأرض ماديا أو معنويا.<sup>2</sup> ونقول عمر فلان أي عاش لمدة من الزمن، وهذا لا يعني المدة الزمنية التي عاشها بل ما خلفه من خلال ما قام به من أعمال وأفعال في تلك المدة، المعمر المنزل الواسع، والعمارة ما يعمر به المكان، وهي أيضا الملازمة للجماعة -العمار، الملازم للجماعة- والعمارة أيضا جزء من القبلة وهي أيضا الحي العظيم الذي يقوم بنفسه، والاستعمار هو الإذن في عمارة الأرض، أو الاستيلاء على مكان بتعميره - أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن تعريف العمران: بالاجتماع الإنساني الضروري لتبادل المصالح بين الناس ليكمل وجودهم.<sup>3</sup>

وعرف عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته مصطلح العمران عندما قال على أنه: "التساكن والتنازل في مصرٍ وحلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون على المعاش...ومن هذا العمران ما يكون بدويا، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلال المنتجة في الفقار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدن والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها"<sup>4</sup>

كما أن العمران من الناحية اللغوية مشتق من كلمة (urbs)، والتي تعني المدينة، ويعد المهندس الإسباني (Ildefonse cenda) أول من يستعمل كلمة (urbanisation) كما كان يتصوره كعلم للتنظيم

---

<sup>2</sup> أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار إحياء التراث العربي ج1 سنة 1999)، ص 317.

<sup>3</sup> نسيم خلفاوي، السياسة العمرانية للجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة سيدي أحمد، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016/2017) ص 23.

<sup>4</sup> أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (لبنان: دار صادر، ط2، سنة 2006)، ص 168.

المجالى للمدن، أما اصطلاحا يعرف بأنه: "ذلك التنظيم المجالى الذى يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة لكون هذه الأخيرة تعبر عن اللاتنظيم، واللاتوازن من الناحية الوظيفية المجالية".

كما تعبر كلمة العمران عن ظاهرة التوسع الذى تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن، ومن ضمن تعريفات العمران نذكر ما يلي: حسب منجد روبرار (le robert) "العمران هو دراسة الطرائق التى تسمح بتكييف السكن وخاصة السكن الحضري، مع متطلبات الإنسان، وهو أيضا مجموعة التقنيات المختلفة التى تطبق هذه الطرائق"، أما فوردي (G.B Ford) فقد عرف العمران بأنه: "علم وفن لتصحيح الأخطاء المجالية التى ارتكبت فى الماضى بواسطة تهيئات للمجال، كما أن مجال تدخل هذا الاختصاص يعين جميع المستعملين والمتدخلين فى آن واحد"<sup>5</sup>.

السياسة: إن كلمة سياسة هى ترجمة كلمة (politique) فى اللغة الفرنسية أو (politics) فى اللغة الإنجليزية ومردّها إلى الكلمة اليونانية (polis) أى الحاضرة (la cité)، وهى تعنى اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة، والكلام على الحاضرة يستدعى إعطاء تحديد واضح لما كانت تعنيه هذه الكلمة عند اليونان القدماء. فى اللغة العربية، غالبا ما تعتبر كلمة حاضرة cité مرادفة لكلمة مدينة ville، ولكن فى اليونانية كان هناك فارق كبير بين الحاضرة والمدينة، فهذه الأخيرة كانت تحمل معنى مادياً، كونها مجموعة الأبنية والشوارع والساحات، بينما الحاضرة على عكس المدينة لم يكن لها مفهوم مادى إنما إنسانى حقوقى.<sup>6</sup>

---

<sup>5</sup> عبد العزيز عقابى، تسيير السياسة العمرانية فى الجزائر - مدينة باتنة نموذجا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة: قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر - باتنة 2010/2009) ص 10-11.

<sup>6</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 02، 1989)، ص 03.

أما عن أصل الكلمة في اللغة العربية فهي مشتقة من الفعل ساس، بمعنى قاد، فيقال ساس الشيء أي قاده و قام به، والملاحظ أن هذا المعنى يتضمن إحياءً بالرعاية والإصلاح والقيادة، ولم يرد مصطلح السياسة بشكل صريح في النصوص القرآنية بل تضمنت معاني للمصطلح.

مثل: **الملك** "فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً"<sup>7</sup>، "وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا"<sup>8</sup> **الحكم** "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا"<sup>9</sup>، أما عن تطور تعميم استخدام العبارة وتأصيلها الاصطلاحي، فقد استخدمته الأكاديمية الفرنسية خلال القرن 19 بنفس المعنى الذي اعتمده الفكر اليوناني أي بمعنى المدينة وكل ما يتعلق بالحياة داخل الجماعات المدنية، أما الإسهام العربي في تعريف كلمة السياسة لم يذهب في نفس اتجاه الإسهام الغربي حيث لم يستخدم المصطلح بمفهوم المدينة ولم يعتمد ترجمة المصطلح بنفس المعنى.

**تعريف موريس ديفارجي (M. Duverger):** "علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافة".

**تعريف دورتي بيكلز (Dorty Bekls):** "السياسة تنشأ عندما يتساءل الباحثون عن الأسس التي يحكم بموجبها أو حكم بها في السابق... وإذا ما كان بالإمكان إيجاد أو اكتشاف أسس عامة للحكم يمكن تطبيقها على كل المجتمعات".

<sup>7</sup> سورة النساء، الآية 54.

<sup>8</sup> سورة البقرة، الآية 247.

<sup>9</sup> سورة النساء، الآية 58.

**تعريف أبو الحسن الموردي:** "...السياسة هدفها تدبير شؤون الرعية وتدبير شؤون الملك بهدف الصلاح وهي تشتمل أربعة عناصر: أولاً عمارة البلدان، ثانياً: حراسة الرعية، ثالثاً: تدبير الجند، رابعاً: تدبير الأموال."

**تعريف أحمد بن أبي الربيع:** "أساس النظام السياسي هو الملك والعدل..."

**تعريف عصام سليمان:** "هي نشاط بشري يهدف إلى تحقيق النفع المشترك لأعضاء وحدة سياسية

محددة".<sup>10</sup>

كما يؤكد **جيفري روبرت (g-robot)** على أن السياسة ترتبط بعملية اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمع، وهناك من يؤكد ارتباط السياسة بالدولة وبالمؤسسات الرسمية وعمليات اتخاذ القرار والتوفيق بين المواقف المتصارعة، وانطلاقاً من هذا نعرف السياسة على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها توزيع القيم، بأسلوب سلطوي أي بواسطة سلطة محددة تتمتع بالشرعية بطريقة تلائم إحساس أفراد الشعب بالخطأ والصواب.<sup>11</sup>

ومن خلال عرض جملة التعاريف المتعلقة بالعمران والسياسة نخلص إلى تعريف السياسة العمرانية على أنها: "الإستراتيجية التي تعدها الدولة للتحكم في العمران"<sup>12</sup>، كما تعرف السياسة الحضرية على أنها مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها وتمييزها، أو مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسيير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد

---

<sup>10</sup> هادية يحيياوي، مدخل إلى علم السياسة، سلسلة المحاضرات العلمية، (لبنان / طرابلس، مركز جيل البحث العلمي، مارس 2015) ص 13-14-15.

<sup>2</sup> عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ط8، 2001)، ص 8-10.

<sup>12</sup> عبد العزيز عقاقبة دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر (1990-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2016/2017، ص 31.

الوسائل والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة، من أجل تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية تسييره في مرحلة، وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة حماية للمكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد<sup>13</sup>.

وعليه يمكن القول بأن السياسة العمرانية هي تعبير عن سياسة قطاعية على غرار السياسة التعليمية والسياسة الصحية، وغيرها من السياسات القطاعية الأخرى التي تندرج كلها ضمن سياسة عامة كلية، إن فهم طبيعة السياسة العمرانية أكثر فأكثر يحتم علينا التعرّيج على مفهوم السياسة، فقد تضافرت مجهودات العديد من المفكرين والسياسيين ومنتخذي القرار والمنظمات الدولية في تحديد مفهوم السياسة العامة.

فقد عرف **هارولد لازويل Harold Lasswell** السياسة العامة على أنها: "من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة"، في حين تطرق كل من **مارك ليندينبرغ M-Lindesberg** و**بنيامين كروسبي B-Crosby** إلى المنظور البراغماتي العملي للسياسة العامة على أنها عملية نظامية تحضى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟.

كما يرى **ديفيد أستون David Easton** أن السياسة العامة هي كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح من البيئة الشاملة، التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وبالتالي فهو يعرفها

---

<sup>13</sup> عبد العزيز عقاقبة، نفس المرجع السابق، ص 31.

بأنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية".<sup>14</sup>

فالسيسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسئول عن التوجيه هو الحكومة، فهي تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل (أو بالامتناع عن العمل)، ويمكن تعريفها بأنها (مجموعات مبنية، ومتماسكة، لنوايا وقرارات، وإنجازات يمكن عزوها لسلطة عامة معينة، وطنية، أو فوق وطنية)، كما يراها آخرون بأنها (برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو بعدة سلطات)<sup>15</sup>، كما تعرف السيسة العامة بأنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" وهناك تعريف آخر للسيسة العامة وهي: "تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل"<sup>16</sup>.

بعد عرض مجموعة التعاريف المتعلقة بالسيسة العمرانية نخلص إلى عرض أهم النظريات التي تناولتها.

### المطلب الثاني: نظريات السيسة العمرانية.

تناول **ديفيد جورج وجيري ستوكز** Jerry Stockez du Dje David هذا الموضوع من خلال عرض ثلاث نظريات وهي: النظرية التعددية، نظرية النخبة، نظرية النظام، وهي في مجملها تبرز كيفية إدارة السيسة العمرانية، وأسلوب اتخاذ القرارات في هذا الشأن.

---

1 ليمام سالمة.بارة سميير المرجع سابق الذكر .

<sup>15</sup> وصال نجيب العزاوي، مبادئ السيسة العامة، (عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص 15.

3 جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، (ترجمة عامر الكبيسي)، (عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص 15.



1. النظرية التعددية: قدمت على أنها النموذج المهيمن على توزيع السلطة في المجتمع الأمريكي،

ومن أهم خصائصها مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الرئيسية للتعددية العمرانية وهي:

- تعتبر السلطة مشتتة ولا مركزية.
- التشتت والتباين (ضمن المجموعات) ميزة مرغوبة لدى كل نظام يحاول الوصول إلى ديمقراطية.
- ممارسة السلطة السياسية تمتد وراء الهيكل المؤسسي الرسمي للانتخابات، وكذلك ممثلي المؤسسات الليبرالية الديمقراطية.<sup>17</sup>

- التفاعل بين المصالح يوفر بديل عملي "للإدارة العامة" التي تعتبر مصدر للسلطة الشرعية.
- وأخيرا تفاصيل طبيعة صنع القرار وعدم مصداقية عملية المساومة يساعد على ربط المشتركين في نفس العملية، وتهدف النظرية التعددية لمعرفة حقيقة وتحليل القرارات المتعددة. وقد اعتبر روبرت دال Robert Dahl كيفية اتخاذ القرارات طريقة معيارية تحليلية، فقد استعمل في وصف القرارات العمرانية مصطلح التعددية polyarchie، وكما أشار في دراسة منهجية لمدينة نيوهافن « New haven » إلى أنها تغيرت تدريجيا من حكم القلة إلى التعددية، وكانت مقسمة إلى عدة طبقات اجتماعية وعدد قليل من الأفراد لديهم الحق في التدخل في الشؤون والنقاشات والتصرفات السياسية politicus-momo وجود أفراد من المجتمع نشطين سياسيا momo-civiques وأفراد من المجتمع غير الناشطين سياسيا، وفي تحليل القضايا الثلاث التالية:<sup>18</sup>

### 1- إعادة البناء العمراني. 2- التعليم العام. 3- الترشيحات السياسية

فوجود عدد قليل من الأشخاص لديهم تأثير مباشر، في حين بقية المواطنين يملكون درجة متواضعة من التأثير غير المباشر، من جهة أخرى فإن القادة الزعماء المنتخبين يعتقدون أن التأثير

<sup>17</sup> عبد العزيز عقاقبة، مرجع السابق الذكر، ص 46.

<sup>18</sup> عبد العزيز عقاقبة، نفس المرجع السابق، ص 48.

الحقيقي في وحدات المجتمع يكون بتقرير كل ما تنتهجه السياسات أو ترفضه، ولأنه لا وجود لأي نظام سياسي استطاع أن يحقق الديمقراطية بكل أبعادها فإن نجاح سياسة النظام في **نيوهافن new haven** هو الآخر اعتمد على القدرة على تحقيق مصالح المنظمات والطبقات الاجتماعية والفئات السياسية ودعم وتأيد الناخبين، وبالتالي التأسيس لمفهوم نظام تطبيقي غير عادل، وباختصار وجود مجموعات مختلفة تمارس درجات مختلفة من الأثير على مناطق سياسية مختلفة في أوقات مختلفة في دول مختلفة، بمعنى كان هناك تعدد بين المؤسسات السياسية، طبقة النخبة، الأفراد الناخبين، والمشاركين في صنع القرار، وكان دال جد حذر في توضيح أن نتائج دراسته لا تشمل ولا تنطبق على كل المدن بشكل عام، وبالرغم من هذا التوضيح إلا أن بعض النقاد فسروا قول دال على أسس دراسة مدينة **نيوهافن new haven** هي نموذج لباقي مدن الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن تنطبق على أي مجتمع.<sup>19</sup>

2. **نظرية النخبة:** جرت أول محاولة لتطبيق نظرية النخبة على الدراسات الحضرية على يد **هنتر hunter (1953)** في دراسة للمدينة الإقليمية (أتلانتا في جورجيا) فحاول من خلالها حل المعضلة المنهجية تم استخدام سمعة الأفراد لإثبات قوتهم في امتلاك السلطة، وبدأت طريقته الموضوعية بتجديد الأفراد النافذين في المجتمع في المناصب البارزة ضمن أربع مجموعات، يفترض أن لديها اتصالات بالسلطة، رجال الأعمال، الجمعيات المدنية، وأنشطة المجتمع، وتوصل **هنتر hunter** إلى أن النافذين في المجتمع شكلوا أنفسهم في حشود اعتماداً على مصالحهم الرئيسية، فداخل المجموعات المكونة لسياسة تهيمن المصالح الاقتصادية، وقد قدمت دراسة **هنتر hunter** أدلة علمية على أن الديمقراطية التمثيلية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت مجرد ستار للمصالح الاقتصادية المهيمنة، وقد تعرضت نظريته لانتقادات عديدة منها استخدام الأساليب التجريبية التي كانت غير كافية.<sup>20</sup>

<sup>19</sup> عبد العزيز عقاقبة، مرجع سابق الذكر، ص49.

<sup>20</sup> رضوان حميدي. "النخب المحلية. المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية". تم التصفح في 2018/12/09 المتوفر على الرابط التالي <https://www.zagorapress.com/details.27624.html>.

بالإضافة إلى ما قدمه هنتر **huter** تحاول نظرية النخبة أيضا تقديم بدائل تفسيرية حول طبيعة النخبة المحلية وقدرتها على التدبير والتسيير في ظل غياب الشفافية في التسيير المالي والإداري وغياب الوضوح في كل مراحل إنجاز المشاريع، وافتقاد الصفقات العمومية إلى الشفافية المطلوبة .  
والتي تعيق التنمية الحقيقية لهذه الجماعات بسبب عدم تكريس الحكومة المحلية، وفي ظل الانسحاب النسبي للدولة من الاستثمارات الاقتصادية وقدراتها الضعيفة للتدخل في أهم المجالات الاجتماعية، والتوجه نحو اللامركزية في التسيير فإن العديد من المهتمين يتحدثون عن أزمة حكومة حضرية، فبدأت تبرز تساؤلات عديدة حول المكانة التي تحتلها النخب داخل المدن وطبيعة سلوكها وعلاقتها مع المواطن.<sup>21</sup>

3. **نظرية النظام:** تبوأ هذه النظرية الصدارة في دراسة السياسة الحضرية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي فهي تقدم مقارنة مميزة لدراسة السياسة الحضرية وبالأخص مسألة السلطة، فهي توفر إطاراً مفاهيمياً جديداً وبنائات نظرية حول العلاقات السيئة والسلوك في السياسة الحضرية، ومن جهة أخرى تؤكد على الترابط بين القوى الحكومية وغير الحكومية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفي كل المجتمعات الرأسمالية هناك حاجة إلى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وشكل هذا تزايد المنافسة على الاستثمار بين المدن ودور المصالح التجارية في صنع القرار على المستوى المحلي أكثر التضاريس الحضرية.<sup>22</sup> بسبب اللامركزية ازدادت القيود المالية وتحويل المسؤوليات داخل الدولة، وتعمل الحكومة على نحو متزايد في المناطق الحضرية من خلال المصالح وتماشيا معها في مجالات السياسة، التنمية الاقتصادية، برامج التدريب والرأس المال البشري، الوقاية من

---

<sup>21</sup> رضوان لحميدي، نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

<sup>22</sup> عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر ( 1990/2009 ) مرجع سابق الذكر، ص

الجريمة، حماية البيئة مكافحة المخدرات، فنظرية النظام على وجه الخصوص ذات صلة بالدور التحويلي للحكومة، فهذه النظرية تتجاوز التركيز على المفهوم الضيق للسلطة.

فالشكل النموذجي للسلطة هو الذي يظهر فيه مزج لقدرات مصالح معينة، والتي تعمل على تحقيق أهداف مشتركة، بمعنى أن يظهر هناك نوع من التحالفات الفعالة الطويلة الأمد من أجل تحقيق الأغراض العامة<sup>23</sup>، وهناك اتجاه آخر متعلق بالسياسات الحضرية الجديدة (NUP) new urban politiques، إذ أصبح النقاش مؤخرًا يأخذ أبعادًا جد مهمة في دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على النشاط العمومي المحلي وربطها بالسياسات العمرانية الجديدة، فالعمل على تحليل هذه العلاقة حسب Peterson (1981) يقود للحديث عن السياسات العمرانية الجديدة، كما يسعى هذا الاتجاه إلى إعادة تفسير أنماط تنظيم السياسات التنافسية الإقليمية والتي يجب أن تتوازن مع السياسات الوطنية والمحلية ولا يجب أن تقوم فقط على هيمنة البعد الاقتصادي على السياسات العمرانية محليًا، هذا يسمح بتحقيق التوازن بين التغيرات الهيكلية، الخيارات المحلية والبعد الوطني، إضافة إلى وجود مقارنة الأنساق الحضرية، إذ تقوم هذه المقارنة التي يقدمها ستون كلارنس stone Clarence على أهمية إعطاء أبعاد تحليلية جديدة في تحليل العلاقات السلطوية وتأثيرها على مناطق التوسع الحضري فهي تتيح حسب نيلسون nelson تصورات جديدة لمفهوم السلطة وتعتبر هذا المفهوم كمنتج اجتماعي بدلا من اعتباره كآلية للضبط الاجتماعي، ويتساءل الباحثون أنصار هذه النظرية حول الوسائل الضرورية لتجسيد القدرة على العمل، فيمكن اعتبار مفهوم "السلطة" كوسيلة للعمل بدلا من كونه مجرد أداة للهيمنة، فطبيعة العلاقات المعقدة جدا بين المؤسسات والفواعل، وضعف مبدأ التوافق يصعب من إمكانية اعتبار الدولة والجهاز الحكومي كأداة للرقابة والسلطة.<sup>24</sup>

<sup>23</sup> عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر 1990/2009 نفس المرجع سابق ص 53.

<sup>24</sup> عبد العزيز عقاقبة، نفس المرجع السابق، ص 55.

## المطلب الثالث: فواعل السياسة العمرانية.

يمكن تقسيم فواعل السياسة العمرانية إلى فواعل مركزية وفواعل محلية.

أولاً: الفواعل المركزية: ويمكن حصرها في الدولة والهيئات التابعة لها، وهي:

1- وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.

2- وزير منتدب لدى وزير التهيئة العمرانية.

3- لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية.

فتحقيق هذه الأخيرة يتطلب تضافر الجهود والتنسيق بين الدولة والجماعات المحلية.

الدولة: كفاعل رئيسي في رسم السياسات العمرانية وتنفيذها، يبرز دورها في وضع إستراتيجية التنمية

العمرانية والتسيير العمراني، ويتمثل دورها فيما يلي: <sup>25</sup>

1- التخطيط والإعداد للسياسة الخاصة بالتنمية العمرانية وتسييرها من خلال الاشراف على إعداد

المخططات الخاصة بالتنمية والتهيئة العمرانية.

2- بالإضافة إلى مهام المراقبة لحسن تطبيقها وفي سبيل ذلك سخرت تحت وصايتها هيئات ومصالح

مركزة على مستوى الولاية، تتولى تجسيد هذه المهام إلى جانب التنسيق بين مختلف القطاعات

الفاعلة في التنمية العمرانية، ومنها الجماعات المحلية وهيئاتها الانتخابية المكلفة بالإعداد والتسيير،

من بين هذه الهيئات الناحبة للدولة:

---

<sup>25</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15. تتضمن القانون رقم 6/06 المؤرخ في 20/2/2006 المتعلق بالقانون

التوجيهي للمدينة .

أ. مديرية التعمير والبناء: وتضم عدة مصالح وهي:

1. مصلحة التعمير: وتشمل: مكتب آليات التعمير، مكتب التهيئة والترقية العقارية، مكتب شهادات

التعمير والمراقبة، مكتب الهندسة المعمارية.

2. مصلحة البناء: تشمل: مكتب الدراسات ومقاييس البناء، مكتب التنظيم والتفتيش ونوعية البناء،

مكتب النمط ومواد البناء.

ب. مديرية السكن والتجهيزات العمومية: وتضم المصالح التالية:

1. مصلحة السكن: وتشمل: مكتب السكن الاجتماعي، مكتب الإعانات العمومية، مكتب تطوير

الترقية العقارية.<sup>26</sup>

2. مصلحة التجهيزات العمومية: وتشمل: مكتب الدراسات والتقييم وتجسيد الصفقات، مكتب التسيير

ومتابعة العمليات، مكتب المحاسبة للعمليات.

### ثانياً: الفواعل المحلية: تتمثل في البلدية والولاية.

البلدية: تمثل الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية فهي تجسيد لصورة اللامركزية الإدارية،

وفي هذا الإطار تختص البلدية بما يلي:<sup>27</sup>

- تسيير استعمال المساحات والأراضي.
- تنظيم وتسيير الأطر الحضرية للتجمعات السكنية.
- إنشاء الهياكل الأساسية القاعدية والتكفل بقضايا البيئة.
- توفير الخدمات العمومية للسكان.

---

<sup>26</sup> عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر-مدينة باتنة نموذجاً، مرجع سابق الذكر، ص79.

<sup>27</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد12. قانون الولاية المؤرخ في 29 فبراير 2012.

وبهذا الخصوص تتولى الدولة إسناد مسؤولية تنفيذ المشاريع التي تمويلها البلدية كالمشاريع الحضرية الكبرى والأعمال الخاصة بتهيئة الأحياء السكنية، هذه المهام تسمح للبلدية بأن تكون المنظم والمسير للتنمية المحلية عن طريق المهام التي تقوم بها المصالح التقنية للبلدية كتسيير الشبكات الحضرية وصيانتها وتهيئتها، وأهم مهمة تقوم بها البلدية في إطار التنمية العمرانية هي إعداد آليات التهيئة والتعمير والعمل على تطبيقها وتسييرها، هذه المخططات والعقود الخاصة بالتعمير هي التي تحدد العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية، حيث تقوم العلاقة على الشراكة والتشاور بينهما.<sup>28</sup>

وتتحدد اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجال التهيئة العمرانية بوضع مخطط التنمية للبلدية في إطار برنامج الحكومة ومخطط الولاية، التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، كذلك السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، كما تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة على المحافظة على الأملاك العقارية والحفاظ على الانسجام الهندسي للجماعات السكنية.

**الولاية:** هي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاركية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وللولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي، والوالي، ويشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، من بين أهم هذه اللجان: لجنة الاقتصاد

---

1 عبد العزيز عقاب، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر - مدينة باتنة نموذجا، المرجع نفسه المكان نفسه.

والمالية، لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، ولجنة التهيئة والنقل، ولجنة التعمير والسكن، ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.<sup>29</sup>

كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط تهيئة الإقليم ويراقب تطابقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ويعد الوالي الفاعل المهم والأساسي في تسيير السياسة العمرانية على مستوى الولاية، من خلال التسيير والإشراف على المشاريع العمرانية والمجال الحضري أثناء ممارسته لصلاحياته القانونية بالتنسيق مع الهيئة الانتخابية (المجلس الشعبي الولائي)<sup>30</sup>.

كما يمكن الإشارة إلى فواعل أخرى تساهم في عملية تسيير السياسة العمرانية وهم:

1- المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون ومكاتب الدراسات: ونص على هذه الفئة القانون التوجيهي للمدينة، لأنها تساهم في تحقيق الأهداف المدرجة ضمن إطار سياسة المدينة خاصة في ميدان الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وتنافسية المدن، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الترقية العقارية في مجال العمران، تدخل المشرع لضبط عملية التوفيق بين الحق في النشاط العقاري وبين النظام العام العمراني، وهي ما تظهر في قوانين التعمير عموما وفي قواعد القانون 04/11 المتعلق بالترقية العقارية خصوصا مقارنة بأحكام المرسوم التشريعي 03/93، المعدل والمتمم بموجب القانون المتعلق بالنشاط العقاري الذي كان محل تجاذب بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث تم فتح السوق العقارية للمتعاملين الخواص تحت عجز القطاع العام المسجل في توفير السكن لطالبيه وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>31</sup>

<sup>29</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 12. قانون الولاية المؤرخ في 29 فبراير 2012.

<sup>30</sup> نسيم خلفاوي، مرجع السابق الذكر، ص 97.

<sup>31</sup> بوزيان عليان، النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم للترقية العقارية 11/04، جامعة قسدي مبراح ورقلة.

اطلع عليه يوم: 14-12-2018. <http://manifest.univ-ourgla.dz>



2- المواطنون: حيث يتم إشراكهم في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي خاصة أحيائهم وبيروت

دورهم من خلال ممارسة نشاطهم ضمن الجمعيات.<sup>32</sup>

### المطلب الرابع: أساليب تسيير السياسة العمرانية.

تم تخصيص هذا المطلب للحديث عن أهم أساليب تسيير السياسة العمرانية والتي تتلخص في مجموعة من الأساليب منها الأسلوب المركزي واللامركزي، وأسلوب تسيير المدن الكبرى (العواصم)، مروراً إلى أسلوب الحكم الراشد للإدارة المحلية اللامركزية.

1. أسلوب التسيير المركزي: يقصد بالمركزية بصفة عامة تركيز السلطة في يد رئيس واحد، ويستوي في هذا أن تكون هذه الهيئة الرئيسية فرداً أو لجنةً أو هيئةً أو مجلساً، ويوجد في الدول المعاصرة ثلاث مجالات للمركزية.

أ. المركزية السياسية: وفيها يخضع إقليم الدولة لإدارة سلطة سياسية واحدة وبالتالي تكون الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية مركزة في يد الحكومة المركزية.

ب. المركزية الاقتصادية: وتسود في بعض الدول المعاصرة، حيث تتولى السلطات المركزية في الدولة توجيه الاقتصاد والتخطيط الجزئي أو الكلي له.

ج. المركزية الإدارية: تطبق في المجال الإداري، بحيث تكون سلطة البث النهائي في شؤون الإدارة بيد الحكومة المركزية في العاصمة،<sup>33</sup> وتتأسس المركزية الإدارية على ركنين هما:

حصر الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية: تستأثر الأجهزة الإدارية المركزية بسلطة البث النهائي في جميع الشؤون التي تنظمها الوظيفة الإدارية، ويقصد بالبث الإداري أن تكون سلطة اتخاذ

<sup>32</sup> القانون التوجيهي للمدينة رقم: 06/06 المؤرخ في 20/02/2006، الجريدة الرسمية العدد: 15.

<sup>33</sup> صفوان المبيضين وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، (الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2011)، ص 25.

القرار النهائي أي الكلمة الأخيرة متروكة لتلك الأجهزة المركزية، وتقوم هذه الأخيرة بإنشاء بعض الهيئات الفنية الاستشارية التي تقوم بالبحث في الدراسة تمهيدا لممارسة سلطة التقرير النهائي، ومن ثم يقتصر دور هذه الهيئات على معاونة السلطة الإدارية المركزية بالبحث والإعداد حتى تستطيع هذه السلطة اتخاذ القرارات الملائمة، ومما لا شك فيه أن حصر الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية قد يكون حصرا كاملا مطلقا وقد لا يصل حصر الوظيفة وتركيزها إلى هذا المدى ويطلق على الصورة الأولى اصطلاح المركزية المطلقة أو التركيز الإداري، كما يطلق على الصورة الثانية اصطلاح المركزية النسبية، أو عدم التركيز الإداري.<sup>34</sup>

فالأولى: مركزية مطلقة (تركيز إداري): يعني أن السلطة الإدارية كلها في عموميتها وجزئيتها تتركز

في يد الوزراء في العاصمة، بحيث لا يكون لممثلهم في الإقليم سلطة البث في الأمور الإدارية.

وهذه الصورة من المركزية الإدارية وجدت مع بداية الدولة وتوحيد التوجيه الإداري، بحيث يترك للوحدات أو الهيئات الأخرى سواء في العاصمة أو في الإقليم سلطة البث النهائي في أي أمر من الأمور الوطنية الإدارية والتي تقتصر على تنفيذ ما أصدره الرؤساء في قمة السلم الإداري من قرارات، وهذه الصورة هي ما يطلق عليها بالوزارية أي أن الوزير وحده هو الذي يتقيد بكافة الصلاحيات داخل وزارته فلا يقاسمه فيها أحد من موظفي الوزارة لا في العاصمة ولا في خارجها فهو وحده الذي يملك التقرير في كل شيء<sup>35</sup>، وفي هذا الأسلوب يجوز للمجالس البلدية أو الإقليمية المنتخبة أن تتولى الإشراف على المرافق المحلية، أما البث النهائي في شؤون الوظيفة الإدارية ففي يد رجال الحكومة المركزية.

<sup>34</sup> محمد جمال الذنبيات، الوجيز في القانون الإداري، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط)، ص 72.

<sup>35</sup> صالح فؤاد، مبادئ القانون الإداري الجزائري، (بيروت، دار الكتاب اللبنانية - مكتبة المدرسة، ط1، 1983)، ص 88.

الثانية: عدم التركيز الإداري: يسميه البعض بالمركزية النسبية وقد ظهر هذا الأسلوب نتيجة مساوئ المركزية المطلقة<sup>36</sup>، وعدم تمكن الوزير من التحكم في كل إقليم الدولة، لذا كان من اللازم أن يتولى بعض الموظفين سواء في الوزارة نفسها أو داخل الإقليم صلاحية اتخاذ القرار دون حاجة للرجوع إلى الوزير المختص كما أنه قد تعهد الصلاحية نفسها للجنة يتم إحداثها لهذا الغرض، غير أنه لا ينبغي أن يفهم بأن تمتع ممثلي الأقاليم أو اللجنة الخاصة بسلطة القرار تعني الاستقلال والانفصال التام عن السلطة المركزية بل أن سائر ما يقوم به ممثل الحكومة على مستوى الإقليم أو ما تقوم به اللجنة يتم تحت إشراف الوزير المختص لذا فإن هذا الأسلوب من التنظيم الإداري لا يخرج عن كونه تفوض اختصاص أي أن الوزير فوض أحد مرؤوسيه للقيام ببعض الصلاحيات المنوطة به تخفيفا من أعباء السلطة المركزية ومنعا لاختناق العمل الإداري<sup>37</sup>، ولذلك فإن الدولة الحديثة، عمدت إلى التخلي عن هذا النظام كأسلوب للتسيير واعتباره أسلوبا تقليديا يرتبط بالبيروقراطية في المفهوم السلبي، كما أنه يخلف حالة من التجاهل التام للحقائق والمعطيات المحلية، إلا أن المركزية الإدارية لا تعني بالضرورة الجهات المحلية المتمثلة عادة في البلديات، لأنها مركز الحياة المحلية فهي تجمعات سكانية ولا يمكن نكرانها، كما أن وجودها لا يعني حتما تحقيق مبدأ اللامركزية، فالمركزية تبقى الأسلوب المهيمن طالما أن الهيئات الموجودة بإدارتها ليست منتخبة، ولا تمثل مجموع المواطنين الذين تضمهم البلدية، بل يعينون من قبل السلطة المركزية، وليست لهم سلطة تقريرية ولا يوجد من الدول الحديثة من يتبع نظام المركزية الإدارية المطلقة، إذ لا يمكن لهيئة واحدة أن تدير جميع مرافق الدولة، ومن هنا كان اتجاه معظم الدول نحو اعتماد الأسلوبين معا، المركزية واللامركزية، ويسمى النظام الوسط *le semi décentralisation* بحيث

<sup>36</sup> عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، مدينة باتنة نموذجا، المرجع السابق الذكر، ص 85.

<sup>37</sup> عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، (الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، ط3، 2015)، ص 167

تتوازن السلطة المركزية مع السلطات اللامركزية، ويكون فيه للسلطات اللامركزية حرية تقرير أعمالها الإدارية، والتي تصبح نافذة بعد موافقة السلطات المركزية عليها.<sup>38</sup>

خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام السلم الإداري والسلطة الرئاسية: طالما كانت مجموع الوحدات الإدارية والمرافق مرتبطة أشد الارتباط بالإدارة المركزية خاضعة لقرارها وسلطتها، فإن هذا الخضوع والسلطة يتجسد في سلم إداري يعلوه الوزير الذي يملك سلطة التعيين ويحتل فيه الموظف مرتبة المرؤوس أو التابع وهذه السلطة الرئاسية من شأنها أن تجعل للرئيس هيمنة تامة على أعمال المرؤوس فيكون له الحق في المصادقة عليها أو إلغائها أو تعديلها أو استبدالها دون أن يكون للمرؤوس حق الاعتراض، كما يملك الرئيس الإداري أي الوزير سلطة إدارية على الشخص المرؤوس أو الموظف تبدأ بتعيينه وتتواصل طوال مساره الوظيفي لتمس سلطات أخرى كالنقل والترقية والتأديب وهو ما يجعل في النهاية المرؤوس خاضعا في شخصه وأعماله للشخص الإداري، والسلطة الرئاسية هي مجموعة من الاختصاصات يتمتع بها كل رئيس في مواجهة مرؤوسيه من شأنها أن تجعل هؤلاء يرتبطون به برابطة التبعية والخضوع وليست السلطة الرئاسية امتيازاً أو حقاً مطلقاً للرئيس الإداري، وإنما هي اختصاص يمنحه القانون رعاية للمصلحة العامة، وحسن سير المرافق العامة.<sup>39</sup>

أما الأسلوب الثاني من التسيير هو: أسلوب التسيير اللامركزي:

2. التسيير اللامركزي: تعرف اللامركزية الإدارية بأنها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة، وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة، ولللامركزية الإدارية جانبين: الأول سياسي ويتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من قبل الشعب وتسيير شؤونها بيدها بما يحقق مبدأ الديمقراطية الإدارية، أما الجانب القانوني فيتجسد في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية والهيئات

<sup>38</sup> عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر .مدينة باتنة نموذجا . المرجع السابق الذكر، ص 85.

<sup>39</sup> عمار بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص 156.

المستقلة ذات الطابع المرفقي أو المصلحي من جهة ثانية، وهو ما من شأنه أن يقرب الإدارة أكثر من الجمهور.<sup>40</sup> من مزايا اللامركزية هو ظهور أشخاص معنوية عامة داخل الدولة واستقلال هذه الأشخاص المعنوية العامة، ويتمثل هذا الاستقلال في ناحيتين:

كيفية اختيار الهيئات التي تعبر عن إرادة الشخص اللامركزي وعدم خضوع الشخص اللامركزي للسلطة الرئاسية وخضوعه للرقابة الإدارية (الوصاية الإدارية)<sup>41</sup>. وهي تأخذ شكلين:

**اللامركزية الإقليمية:** وتتجلى في استقلال جزء من إقليم الدولة في تسيير شؤونه المختلفة وإشباع حاجات أفرادها، وقد دعت الضرورة إلى إتباع هذا النوع من النظام الإداري بعد عجز السلطات المركزية على القيام بكل صغيرة وكبيرة في مختلف أجزاء الإقليم، وبعد أن ثبت أن لكل منطقة داخل الدولة مميزات خاصة، الأمر الذي فرض الاعتراف بالشخصية المعنوية لهيئات محلية أم الشكل الثاني فهو: **اللامركزية المرفقية:** وتتجسد في انفصال مرفق معين عن الدولة وتمتعه بقدر من الاستقلال ليشكل مؤسسة عامة وطنية أو محلية.<sup>42</sup>

ما يمكن قوله هو أن معظم الدول تتجه نحو اعتماد الأسلوبين معا المركزية واللامركزية، فنتوازن السلطة المركزية مع السلطات اللامركزية ويكون لهذه الأخيرة حرية تقرير أعمالها الإدارية، التي تصبح نافذة بعد موافقة السلطات المركزية عليها، ومن المبررات التي تدفع الدول إلى تبني هذا الأسلوب:

- اتساع وظائف الدولة، وبالتالي لا بد من توفير الخدمات للمواطن بأبسط الإجراءات.

- تقريب الإدارة من المواطن.

<sup>40</sup> عمار بوضياف، نفس المرجع السابق، ص 170.

<sup>41</sup> صالح فؤاد، مرجع سابق الذكر، ص 92.

<sup>42</sup> عمار بوضياف، نفس المرجع، ص 182.

- تمكين الشعب من تسيير شؤونه بنفسه على الصعيد المحلي، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب في مدة معقولة، ومعظم عمليات تطبيق اللامركزية، خاصة في الدول العربية التي تأخذ شكل عدم التركيز، الذي يعني توكيل تنفيذ البرامج الوطنية إلى الفروع الأدنى من الحكومة.<sup>43</sup>

3. أسلوب تسيير المدن الكبرى (العواصم): تختلف أنماط تسيير المدن الكبرى من دولة إلى أخرى وذلك باختلاف الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ففي بعض الدول يجمع المجلس المحلي للمدينة بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية، وفي الدول الأخرى يوجد رئيس تنفيذي (العمدة) إلى جانب المجلس المحلي.<sup>44</sup>

أ. نمط المجلس الواحد: يشير هذا النظام إلى وجود مجلس محلي واحد فقط تكون مسؤوليته القيام بالأعمال التقريرية (وضع السياسات العامة) والأعمال التنفيذية في آن واحد، ويتميز هذا النظام بوجود عدد محدود من الأعضاء يتيح القدرة على مناقشة جدول الأعمال واتخاذ القرارات وتنفيذها، وفي بعض الدول كفرنسا مثلاً: يتولى رئيس مجلس البلدية (العمدة) الذي ينتخبه أعضاء المجلس من بينهم، الوظيفة التنفيذية إلى جانب وظيفته التمثيلية ورئاسة المجلس.

ب. نمط مجلس العمدة القوي: يوجد هذا النمط في المدن الكبرى، ويتم في بعض الدول الفصل بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية، فتكون من اختصاص الرئيس التنفيذي الذي قد يكون منتخبا من المواطنين (الولايات المتحدة، العمدة القوي)، ومعين عن طريق المجلس المحلي أو الحكومة المركزية، ويتمتع العمدة القوي بسلطات واسعة في تعيين مديري الإدارات والموظفين وعزلهم ويعتبر المسئول الأول عن تنفيذ السياسة العامة، وفيما يخص طبيعة العلاقة بين المجالس التي تصطلح بالوظيفة التنفيذية ويتركز ذلك على المبدأ الذي تركز عليه الدولة فيما يتعلق بنظام الحكم والمجلس (الديمقراطية أو الكفاءة

<sup>43</sup> عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، مدينة باتنة نموذجاً، مرجع سابق الذكر، ص 89.

<sup>44</sup> عبد العزيز عقاقبة، نفس المرجع السابق ذكره، ص 90.

الإدارية)، فإذا أخذت الدولة بمبدأ الديمقراطية فأن المجلس المحلي سوف يكون صاحب الاختصاص الأكبر (المملكة المتحدة، السويد)، أما في الدول التي يتم فيها إعطاء الأولوية للكفاءة الإدارية فإن التركيز هنا سوف يكون على الرئيس أو المجلس التنفيذي (مصر)، وهناك دول تعمل على تحقيق التوازن بين المبدأين<sup>45</sup>.

ج. **نمط المجلس المدير:** وفقاً لهاد النمط يتم تعيين مدير المدينة عن طريق مجلس منتخب ويكون مسؤولاً أمام هذا المجلس، ويختص المدير بالسلطة النهائية في الأمور الإدارية خاصة وأنه يختار على أساس الكفاءة الإدارية والخبرة، وإلى جانب المدير فهناك عمدة للمجلس يتولى رئاسته وليس التدخل في الشؤون الإدارية كما يتم اختيار 50% عن طريق الناخبين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تعيين مديري بعض المدن عن طريق المجلس المحلي، ويعين المجلس مدير المدينة بناء على الكفاءة والخبرة الإدارية مع الإطلاع بالوظيفة التنفيذية، ويختص بتعيين غالبية الإدارات وإعداد الميزانية السنوية وجدول أعمال اجتماعات المجلس والتعاون مع رئيس المجلس.

ومما سبق يتبين بأن هناك تطور في تسيير المدن الكبرى في ظل التطورات السياسية والاقتصادية والفكرية ويتمثل هذا التطور في التأكيد على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين في الحكم والإدارة بصفة عامة وفي إدارة المدن الكبرى بصفة خاصة وذلك في إطار ما عرف بنمط تسيير المدينة الجديد أو النمط الجديد لتسيير المدينة "new city gouvenance"<sup>46</sup>

4. كما يمكن الإشارة أيضاً إلى أهمية الحكم الراشد ودوره في تسيير الشؤون العامة، حسب تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN. Habitat-report فإن حوالي نصف سكان العالم يعيش في المدن وحوالي ثلث هذا العدد يعيش في أحياء عشوائية مزدحمة بالسكان ومن هنا فإن إدارة هذه المراكز

<sup>45</sup> عبد العزيز عقاقبة تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجاً. نفس المرجع، ص 90.

<sup>46</sup> عبد العزيز عقاقبة، نفس المرجع السابق، ص 91.

المكتظة بساكنيها هو التحدي الذي تواجهه البشرية، مما أدى إلى التفكير بجدية في أهمية التنمية المستدامة والحكم الراشد.

**تعريف الحكم الراشد:** هناك العديد من الاجتهادات في تحديد مفهومه ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتتجلى أهم التعاريف فيما يلي:<sup>47</sup>

**تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002:** الحكم الراشد هو الحكم الذي يدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

**تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

**تعريف البنك الدولي:** بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام.<sup>48</sup>

---

<sup>47</sup> قالقيل نور الدين، نصر الدين لبال، دور الحكم الراشد في إرساء المدن المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 12، جوان 2017، ص 323.

<sup>48</sup> نور الدين قالقيل، نصر الدين لبال، مرجع سبق ذكره، ص 234.



ومما سبق يمكن تعريف الحكم الراشد في سياقه السوسيو سياسي بأنه الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم عبر مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، ويتم ذلك بتطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطاً وثيقاً للوصول للحكم الراشد هي:

- **البعد السياسي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى.<sup>49</sup>

أما عن آليات تفعيل الحكم الراشد فقد حددها البنك الدولي فيما يلي:<sup>50</sup>

(1) **المشاركة:** تعد المشاركة في إدارة الشؤون العامة معياراً حيوياً كجزء وكشرط للمساهمة الفعلية، وتكون على المستوى الحكومي من خلال المشاركة في تحسين الأداء واستدامت السياسات والبرامج والمشاريع وتحسين تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع العامة، أما المشاركة في القطاع الخاص أو في الحياة

---

<sup>49</sup> نور الدين قالفيل، نصر الدين لبال، المرجع نفسه، ص 234.

<sup>50</sup> عائشة نقيه، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004-2014، دراسة حالة بلدية (زدين)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص رسم السياسات العامة تحت إشراف الدكتورة فلة بن جيلالي، سارة تيمي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015، ص 24.

الاقتصادية، تؤدي إلى تعزيز الأداء الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة هذا وتبرز أهمية المشاركة على مستوى المجتمع المدني من خلال تقديم بديل لتوجيه طاقات المواطنين وتحديد مصالح الشعب وتعبئة الرأي العام لدعم هذه المصالح، فالمجتمع المدني يشكل حليفا مفيدا في تعزيز المشاركة مع القطاع الحكومي والخاص.

(2) **الشفافية:** تشير إلى توافر المعلومات والوضوح حول القواعد الحكومية واللوائح والقرارات، فالشفافية تعزز حق المواطن في المعلومات المتعلقة بالقوانين، فالقطاع الخاص يحتاج إلى معلومات دقيقة حول الاقتصاد وسياسات الحكومة وذلك لاتخاذ القرارات الفعالة والسليمة في الوقت المناسب.

(3) **المساءلة:** هي مطلب رئيسي لتفعيل الحكم الراشد من خلال وضع معايير لقياس أداء المواطنين والمسؤولين الحكوميين، فضلا عن آليات الرقابة وتقييم أداء القطاع العام الاقتصادي والمالي، وفعالية صياغة السياسات وتنفيذها والكفاءة في استخدام الموارد والسيطرة على النفقات ومراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، فانعدام المساءلة يؤدي إلى الحد من كفاءة الحكومة والدعم الإداري والتشغيلي.

(4) **سيادة القانون:** يتطلب الحكم الراشد أطر قانونية عادلة ونزيهة، فسيادة القانون تعني الحفاظ على نزاهة وفعالية النظام القانوني واستقلالية السلطة القضائية، كما يوفر القانون آليات لحل النزاعات والوصول المتكافئ إلى العدالة.

(5) **الكفاءة والفعالية:** تعني أن الحكم الراشد بمؤسساته وآلياته يعمل على تحقيق نتائج تلبي احتياجات المجتمع بشرط الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لهم ومفهوم الكفاءة في سياق الحكم الراشد تعني أيضاً الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.<sup>51</sup>

<sup>51</sup> عائشة تقيّة مرجع سابق الذكر ص 24

أما عن الحكومة المحلية فقد ارتبطت بمفهوم الحكم الراشد الذي برز عام 1989، كما سبق للإشارة له خاصة من طرف البنك الدولي من خلال إحداث التغيير الذي طرأ في طبيعة ودور الحكومة من جهة،<sup>52</sup> وتطور علم الإدارة العامة من جهة أخرى فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي في عملية وتنفيذ السياسة العامة بل ظهرت فواعل أخرى تمثلت في المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، أما من الجانب الأكاديمي فقد ظهرت محاولات للاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة، كما برزت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية والتدرج الوظيفي).

وكمحصلة لذلك حدث الانتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية (local government) إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (local governance) وهناك مجموعة من التعاريف للحكومة المحلية أو الحكم الراشد المحلي منها:<sup>53</sup>

**تعريف لندل أند Landell and** : يعرف الحكم الراشد المحلي بأنه عبارة عن استخدام السلطة السياسة وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل الحكم الراشد المحلي الإطار المنظم والمعبر عن احتياجات وتطلعات السكان وفي هذا التوجه وضع كل من "بيير كلام" و "أندريه تالمان" **André Telemann et Klemm** ستة مبادئ أساسية يسترشد بها العمال الحكومة، خاصة ما تعلق ب:

- إجراء حوار حقيقي مع سكان الأحياء.

<sup>52</sup> محمد سعدي، مرجع سابق الذكر، ص 25.

<sup>53</sup> محمد سعدي، نفس المرجع السابق، ص 26.

- معرفة الآليات التي تعمل داخل تلك الأحياء والتعرف عليها.
- تقدير أوضاع السكان.
- البحث عن أشكال ملائمة لتصورات السكان زيادةً إلى التمثيل الديمقراطي.
- تصور ملائم لإمكانيات واهتمامات السكان.

أما شارليك **charlick**: فيرى بأن الحكومة المحلية: "الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة، كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي، ويوضح الإعلان الذي صدر في مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن في صوفيا في ديسمبر 1996، عناصر الحكم الراشد المحلي فيما يلي:

- (1) نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- (2) لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- (3) مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- (4) تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

## المبحث الثاني: المدينة.

### المطلب الأول: تعريف المدينة.

وردت لفظة المدينة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى:

وَكَذَلِكَ بَعَثْنَا هُمَ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ۖ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ ۖ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾<sup>54</sup>.

وقوله تعالى:

وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۖ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ۖ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾<sup>55</sup>

وقوله تعالى:

وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۗ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾<sup>56</sup>

مما جاء في لسان العرب حول مادة (م.د.ن)، ما يلي: مدن بالمكان: أقام به، ومنه المدينة،

هذا قول، وهناك قول آخر يرى أن "مدينة" مفعلة من دنت أي ملكت، وفي هذا السياق يقال للأمة (أنثى

العبد): مدينة أي مملوكة، من الدين، ومنه قوله أنا مدين لك بكذا، أما عبارة "ابن مدينة"، فتعني في

<sup>54</sup> سورة الكهف، الآية 19.

<sup>55</sup> سورة الكهف، الآية 82.

<sup>56</sup> سورة يوسف، الآية 30.

لغة العرب، عرب الجاهلية، ابن أمة، والمدينة أيضا: الحصن ومن الألفاظ العربية التي تفيد معنى "المدينة"، بمعناها المعاصر أو القريب منه، كلمة "حضر"، الحضر ضد البادية، وهو من الحضور والاستقرار في الأرض، وذلك في مقابل "البدو"، و"البادوة"، التي تعني سكنى البادية.

أما في القاموس الفرنسي فكلمة "فيل" « ville », (مدينة) أصلها اللاتيني من "فيلا" « villas » ومعناها: الضيعة، الدار في "الريف" (المزارع).

وفي الاستعمال المعاصر: تجمع سكني جغرافي واجتماعي قوامه بنايات تخترقها طرقات وسكان يعملون في التجارة والمهن والصناعة... الخ، (ولكن ليس في الفلاحة).

وبالنسبة إلى المدينة بهذا المعنى "أوربان" (urbain)، ومنها "أوربانيسم" (urbanisme) وهما معاً "أوريس" (urubus) التي تعني: المدينة، باللاتينية كذلك، أما لفظة (city, cité)، فهذه اللفظة ليس لها مقابل خاص في اللغة العربية، ولعل أقرب الكلمات العربية إلى معناها كلمة "الحاضرة" لأنها تشير إلى حضور القوم وإلى الحضارة، خلاف البداوة، ومع ذلك فـ "السيتي" (city) لا تعني مجرد الحضور بل تفيد أكثر من ذلك... إنها باللاتينية "سيفيتاس" (civitas) ومعناها: الشخصية المعنوية والقانونية التي قوامها مجموعة من "المواطنين"، "سيتوايان" بالفرنسية (citoyen) وسيتيزن بالإنجليزية (Citizen): سكان السيتي، ويعيشون بصورة مستقلة تسري عليهم نفس القوانين.<sup>57</sup>

ويمكن تقييم تعريفين من بين التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع والتي تتمحور حولها التعاريف

الأخرى للمدينة:

---

<sup>57</sup> محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر -العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم الفلسفة والمدينة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص 11-12.

**التعريف الأول:** تمثل المدينة ذلك التمرکز المكاني لعدد من السكان يحدد تبعاً لاعتبارات المساحة

والكثافة.

**التعريف الثاني:** المدينة هي انتشار لنظام قيمي، مواقف وسلوك يطلق عليها اسم (الثقافة

الحضرية)، والمقصود بالثقافة الحضرية النظام الثقافي الذي يميز المجتمع الصناعي.<sup>58</sup>

ويختلف تعريف المدينة من علم لآخر ومن مجتمع لآخر وهذا راجع إلى الزوايا التي نظر من خلالها للمدينة، وتعرف المدينة على أساس أنها عبارة مجموعة نشاطات مختلفة عن الريف وهنا نجد تعريف ماكس فيبر max fibre للمدينة على أنها: "مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة ويرى أن السوق المحلية جزء أساسي من حياة الناس".<sup>59</sup> تتميز المدينة في مظهرها العمراني المألوف عن القرية سواء من ناحية شكلها الخارجي أو فضاءاتها أو نموها أو تطورها، والمدينة city، ودولة المدينة city-state كلمتان مترادفتان، إذ يحيط كل منها مناطق ريفية، ومع ذلك يظل سكانها منفصلين عن الريف، فقد اختلف العلماء في تعريفهم لها، فظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم، فمن العلماء من تصور المدينة امتداداً للقرية على اعتبار أن هناك تدرجاً

---

<sup>58</sup> نصر الدين لبال، دور الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية) جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011، 2012 ص 29.

<sup>59</sup> أحلام طواهرية ، رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن، دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرنامج في الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية والعلاقات، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص 21.

مستمراً بين ما هو ريفي وما هو حضري، ومنهم من عرف المدينة في ضوء عدد السكان، باعتبار أن هناك حد أدنى للحجم السكاني الذي تُعرّف المدينة على أساسه.<sup>60</sup>

وهناك تعريف آخر نظر إليها على أنها: "عبارة عن نسق اجتماعي مغلق نسبياً يتضمن أبعاداً إيكولوجية وتاريخية وجغرافية قانونية وإدارية وسياسية واقتصادية وهندسية معمارية متميزة، وينطوي على درجة أكبر من التنظيم الاجتماعي، وكثافة أكثر من الاتصالات الداخلية والخارجية في الوقت الذي يكون فيه النسق منطلقاً لحركات التغيير الاجتماعي الشامل، ومركز للاحتكاك، والتفاعل الثقافي والإبداع التكنولوجي والتقدم العلمي والحضاري، وتتكون المدينة من عناصر رئيسية وهي الطرق والمواصلات والمباني والمنشآت وغيرها".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة أن هذا التعريف يبدو أعم وأشمل والذي يتناول معنى المدينة من كافة النواحي.<sup>61</sup>

ومن المفاهيم المرتبطة بالمدينة نجد مفهوم التحضر، الحضرية والنمو الحضري، المجال الحضري،

**1. التحضر:** تضمن قاموس الكون فورد تعريفاً لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (urbs)، وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبصفة خاصة بمدينة ما، والتحضر هو العملية التي بمقتضاها يتحول المجتمع الريفي إلى مجتمع

---

<sup>60</sup> حسين عبد الحميد، أحمد شوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة 2005)، ص 05.

<sup>61</sup> سهر محمد أبو غالي، استراتيجيات التطور الحضري لمراكز المدن، (مركز مدينة رفح كحالة دراسية)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية -الجامعة الإسلامية- غزة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، 2013، ص 11-12.



حضري أو تأخذ القرية طابع المدينة، وهي العملية التي عن طريقها تنشأ المدن وتنمو، ويعرف "وارن ستون" ظاهرة التحضر بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساساً فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكثر حجماً يدور محور النشاط فيها حول الخدمة في المدينة والتجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها ولهذا يرتبط التحضر بحياة المدينة وتعقدتها ولهذا استخدم المفهوم للإشارة إلى تركيز السكان وتباينهم في المناطق المختلفة وما يترتب عن هذا التركيز من مصاحبات إقليمية واقتصادية وثقافية.

**2. الحضريّة: urbanisme** يمكن تعريفها على أنها: " نمط من أنماط السلوك الحضري وضوابطه وأهدافه هي بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود البناء الحضري من معايير ونظم"، وفي تحديده للحضريّة ينهي "عاطف غيث" إلى أن الحضريّة ليست مجرد طريقة في التفكير أو السلوك، فالإنسان الحضري أينما يتوافق باستمرار مع الجديد والتغيير، فالحضريّة مسألة، وكلما زادت المدينة سكان، كلما اتسعت الخدمات فيها، بحيث تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها كلما كانت المدينة معتمدة على غيرها من المدن الأكبر.<sup>62</sup> وبذلك يكون التحضر والحضريّة جانبين أساسيين للمجتمع الحضري كظاهرة اجتماعية.

**3. النمو الحضري: croissance urbaine** يشير إلى التوسعات وإلى ذلك النمو الذي حدث في المدن والمساحات الحضريّة الصغيرة حيث يشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة، وبذلك فإن النمو الحضري يمكن حدوثه بتطور الريف وتغيير نظام الحياة فيه إلى أحسن بالانتشار الثقافي – الاتصال الثقافي، فالنمو الحضري بذلك هو حركة وتغيير، ومهما اختلف العلماء في تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم يتفقون في أنهم عندما يستخدمون مصطلح النمو الحضري يقصدون به الزيادة الطبيعية

---

<sup>62</sup> بابة بوزغاية ، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجاً"، (أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2015، 2016)، ص 27-28-29.

والهجرة وهي خصائص أكدها جميع الدارسين له، ويمكن إعطاء تعريف موجز للنمو الحضري: ألا وهو الزيادة السكانية في المدن نتيجة عامل الهجرة من الريف إلى الحضر والزيادة الطبيعية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

#### 4. المجال الحضري: espace urbaine (المجال) هو اصطلاح جغرافي يدخل في نطاق

اختصاص دراسات علم الجغرافيا من حيث تحديد خصائصه الطبوغرافية والفيزيقية والمناخية وغيرها، كما يدخل ضمن اهتمامات الدراسات الاقتصادية باعتبار المكان (المجال) عنصر حيوي بالنسبة للأنشطة الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية من حيث المسافات والحوجز الطبيعية الفاصلة بين مواقع (أماكن) المواد الأولية وأماكن الإنتاج وأماكن تواجد اليد العاملة، وأماكن التسوق والاستهلاك فيما يعرف باقتصاديات المجال، ومنه أصبح تعريف المجال متعدد الدلالات فهو يحمل من جهة فكرة السلطة الممارسة على منطقة ذات حدود متعارف عليها، ومن جهة أخرى يعين توظيف هذه السلطة من طرف مجتمع بشري لتهيئة الإقليم، كما يستعمل مصطلح المحيط الجغرافي للتعبير عن ذلك النطاق الذي يؤثر ويتأثر بالمدينة ويحيط بهيكلها الجغرافي مكوناً ما يعرف بإقليم المدينة، وهي ما يعتبر المدخل العلمي والمنهجي لدراسة المدينة، إذ لا يتم تخطيط مدينة أو تمثيلها بعيداً عن ذلك المحيط الجغرافي والإقليم العمراني لها.<sup>63</sup>

وفي التمييز بين القرية والمدينة نجد هناك اختلافات بين الريف والحضر في طريقة الحياة وكفائتها في الإنتاج، وأبعد من ذلك فالمجتمع الريفي سماته الخاصة سواء في طريقة الحياة أو في التقاليد والعلاقات، غيرها في المجتمع الحضري، وغيرها في المجتمع البدائي أو التقليدي، وإن كان هناك تشابهاً بين المجتمع الريفي والمجتمع التقليدي في التجانس فلا يعني هذا أن لكليهما نفس السمات والخصائص التي للآخر وإن تشابهت بعضها، وقد اتخذت عدة مقاييس لتمييز الريف عن الحضر ويمكن أن نلخص

<sup>63</sup> بابة بوزغاية ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

هذا الاختلاف من حيث المعايير التالية: المهن، حجم المجتمعات المحلية، كثافة السكان، التجانس واللاتجانس، التخصص، التصنيف الإداري، البيئة، الإطار التاريخي، التفاعل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، التمايز والتدرج الطبقي والحراك الاجتماعي، أما العالم ديوي Dewey قد أوضح أن مصطلحات القروية والحضرية كما تستخدم حالياً، وكما تفهم لا تتوافق مع المفاهيم التي يجب أن تتوافق معها وقد ذكر أنه ليس هناك ما يسمى بالثقافة الحضرية أو الثقافة القروية، وإنما هناك مضامين ومقويات ثقافية مختلفة وضعت على متصل ريفي - حضري وأن تحرك بعض الخصائص الحضرية إلى الريف ليس انتشاراً للحضرية، والعكس صحيح، حيث أنه من الممكن وجود مجتمعات قروية محلية صغيرة تتميز بأنها ذات معدلات عالية في مجال التعليم، وتتميز بخصائص حضرية، كما أنه من الممكن وجود مجتمعات حضرية ترتفع فيها معدلات الأمية والبدائية والثبات، حيث أن التحضر urbanisation والتَّريُّفُ ruralisme يطلقان على أسلوب الحياة الذي يتبعه الناس style of life مثل أنواع السلوك والمعتقدات والعلاقات.<sup>64</sup>

من خلال عرض التعاريف المتعددة للمدينة والمفاهيم المرتبطة بها وأبرز التغيرات التي تميز الريف عن المدينة، وعليه يتوجب عرض أهم مراحل تطور المدن، تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1. المدن القديمة: سبق وجود هذه المدن منطقة زراعية مجاورة تعتمد عليها المدينة لسد حاجات سكانها ويبدو أن المراكز الحضارية الأولى قد ظهرت منذ سبعة آلاف عام في "دلتا" واد "النيل"، بمصر ومنطقة ما بين النهرين في العراق، وكان ظهورها مرتبطاً بازدهار الثقافة المادية والفنية فضلاً عن تطور صناعة المعادن ووسائل النقل والكتابة، ففي مصر كانت المدينة تقوم على المجال الديني وفكرة

---

<sup>64</sup> علاء سليم أسعد صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2006، ص 21.

الملك الإله الذي كان رئيساً للهيئة المدنية وكانت هذه المدن متعاونة فيما بينها فتكونت شبكة من الطرق والمواصلات، كانت الحضارة السومرية والبابلية القوة الدافعة وراء ظهور التحضر، كما نظمت قوانين البناء الاجتماعي في هذه المدن، كما ظهرت حضارات ومدن أخرى في باكستان والصين.

2. **مدن اليونان:** ما يعرف بدولة المدينة كانت مدن مستقلة ولها حكومتها الخاصة<sup>65</sup> ويحيطها سور المدينة، وقد ارتبطت بأغراض الدفاع والحماية وهي مجمعات دينية وصغيرة الحجم، من أهمها مدينة أثينا، وتلبي المدينة حاجاتهم عن طريق الفائض الاقتصادي الذي تحققه الأراضي الزراعية.

3. **مدن الرومان:** سيطر عليها الطابع الديني (المعبد)، شهدت روما تطوراً كبيراً عبر الزمن في مختلف أنماط المباني واختلاف وظائفها خاصة الخدمات فظهرت المسارح والحمامات بكثرة والمكتبات والقصور.

4. **المدن الإسلامية:** ظهرت هذه المدن بظهور الإسلام (المدينة المنورة، فاس، بغداد، القاهرة) وكانت المدينة الإسلامية مركزاً للقوة العسكرية (القلعة) ومركز للدين (المسجد) بالإضافة إلى الوظيفة التجارية (السوق) والوظيفة الصناعية إلى جانب ذلك وجود المؤسسات الإدارية والمباني المختلفة كالمستشفيات والحمامات.

"**مدن العصور الوسطى:** نشأت هذه المدن انطلاقاً من التخصص الوظيفي في الإنتاج وفي الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وأصبحت التجارة والصناعة وظيفتين أساسيتين لمعظم المدن في ذلك الوقت مما أدى ذلك إلى قيام برجوازية العصور الوسطى وانضمام الطوائف لأصحاب الحرف.

5. **مدن العصر الحديث:** أصبحت المدن في العصر الحديث متخصصة اقتصادياً أو متعددة التخصصات بالمقارنة بالمدن الإنتاجية القديمة، وتختلف الوظائف التي تؤديها المدن باختلاف طبيعة

---

<sup>65</sup> سامية بن عمر، وظائف المدينة، منشورات قسم علم الاجتماع والديمقراطية، العدد 03، جامعة الأغواط، ص 71.

الثقافة السائدة ودرجة تعقدتها فهناك المدن التجارية والمدن الإدارية والمدن الثقافية والمدن الصناعية أو متعددة التخصصات كما أن كثافة السكان فيها أصبحت عالية، وزادت سرعة التحضر والخدمات المقدمة.<sup>66</sup>

ولهذا تعتبر المدينة مكان حضري هام يسعى إليه الأفراد لسد حاجاتهم المعيشية، فهي ليست مجرد تجمعات سكنية وخليط من الأنشطة فالمدينة تقوم على أسس وظائف دقيقة تتصل أولاً بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها من حيث اتساعه حسب طبيعة الوظائف وأهميتها ويتعلق الأمر بالنسبة لهذه الوظائف بأنشطة تدعى قاعدية تتدرج ضمنها أنشطة إنتاجية حضرية تتصل بالنسيج الحضري وغيره من الأنشطة فبالإضافة إلى السكن والشغل تلبي المدينة حاجات أخرى متنوعة لسكانها وذلك بتوفير المرافق والأنشطة المتولدة كالتجارة والأنشطة الترفيهية والتعليمية والصحية والإدارية والخدمات العمومية وهذا ما سوف نتناوله في المطلب الموالي.

### **المطلب الرابع: وظائف المدينة.**

تعددت الدراسات حول أنواع الوظائف التي تؤديها المدينة لسكانها ومن أهم هذه الدراسات:

1. دراسة أورنسو (1921): قسم وظائف المدينة إلى ست وظائف وهي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الدفاعية (الحصون، قواعد بحرية، ثكنات)، الوظيفة الثقافية (مدن الجامعات، والمراكز الدينية والفنية)، الوظيفة الإنتاجية (الصناعة)، الوظيفة الترفيهية (مراكز الاستجمام والسياحة والتسلية والمنتزهات ومدن العطل)، ووظيفة المواصلات.

<sup>66</sup> سامية بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2. دراسة شفارتز (1953): قسم وظائف المدينة إلى أربعة أنواع رئيسية: الوظيفة السياسية، الوظيفة الاقتصادية (التجارة، الصناعة، المواصلات)، الوظيفة الثقافية، الوظيفة الإدارية (العواصم)، وقد قدم بوجوجارنيه نفس هذه الأنواع من الوظائف مع إضافة وظيفة خامسة وهي الوظيفة الحربية.<sup>67</sup>

3. دراسة جورج شابو (1963): ميز بين ستة مجموعات كبرى من الوظائف وهي: الوظيفة العسكرية، الوظيفة التجارية (الموانئ البحرية، والمطارات ومراكز التجارة)، الوظيفة الصناعية (المناجم، الصناعات المختلفة والتحويلية)، الوظيفة الثقافية (الجامعات والمراكز الدينية والفنية، والمتاحف ومراكز الحفلات والمؤتمرات)، وظيفة الاستقبال (مراكز الترفيه والتسليه والسياحة) والوظيفة الإدارية والسياسية (الدور الإداري والعواصم) ومن خلال ما سبق نستنتج بأن وظائف المدينة متعددة وتتمثل في:

(1) الوظيفة التجارية: ولها أهمية معتبرة في المدينة خاصة في عصرنا الحالي، وتنقسم إلى:

أ. مدن القاعدة التجارية: التي تؤدي نشاطها التجاري في خارج حدود المدينة وداخلها.

ب. مدن المستودع التجاري: تمثل همزة وصل بين الأقاليم المختلفة.

ج. الموانئ التجارية: تقوم بدور التجميع وتسهيل عملية التصدير والاستيراد.

(2) الوظيفة الإدارية والسياسية: تعتبر الإدارة ضرورة أولية، وتمارس من نقطة مركزية، وتستند إلى

المدينة الأولى، وهناك العواصم المحلية والإقليمية والوطنية.

(3) الوظيفة الصناعية: هي الوظيفة الأساسية للنمو الحضري الحديث، فبعد الثورة الصناعية

أصبحت المدن تتميز بهذه الوظيفة كقاعدة إنتاجية أساسية سواء كانت صناعة استخراجية أو تحويلية.

(4) الوظيفة الثقافية: تضم مراكز التعليم، والمراكز الدينية والفنية ومراكز الحفلات حيث لها دور

فعال في ترقية المدينة من الناحية العلمية والثقافية.<sup>68</sup>

<sup>67</sup> سامية بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 74.

<sup>68</sup> سامية بن عمر، مرجع سابق الذكر، ص 79-80.

(5) الوظيفة الترويحية (الترفيهية والصحية): تعتبر الوظيفة الصحية والترفيهية من أهم وظائف

المدينة، بحيث توفر الأولى مراكز للمرضى مثل المستشفيات والعيادات بالإضافة إلى الصيدليات وكذا تعمل الوظيفة الترفيهية على توفير الراحة للسكان من خلال المراكز الإستجمامية والسياحية والحدائق العامة والآثار ... الخ.

والمعروف أن المدن تختلف فيما بينها من حيث مكوناتها ووظائفها، إذ تتمتع كل منها بتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وقد اختلفت وتطورت نظم التفكير حول المدينة والظاهرة الحضرية لدى المفكرين بمختلف اتجاهاتهم، والمداخل النظرية التي حاولت تفسيرها ورصد أهم خصائص المجتمع في ظل مستجدات وتغيرات التحضر السريع وما يصاحبه من ظواهر اجتماعية واقتصادية وثقافية.

### المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة المدينة.

تعتبر الحياة الحضرية عموماً كيان معقد ومتعدد الأبعاد، لذا اختلفت النظريات التي اهتمت بالحضرية ك مجال للبحث، وقد انصب اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجية الحضرية أكثر في البحث عن السمات والمعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات وتتحكم في الصلات والممارسات الاجتماعية للأعضاء المنتمين إلى هذا التجمع السكاني ويمكن عرض هذه النظريات كما يلي:

1. التصور الحضري لابن خلدون:<sup>69</sup> يعتبر ابن خلدون من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا

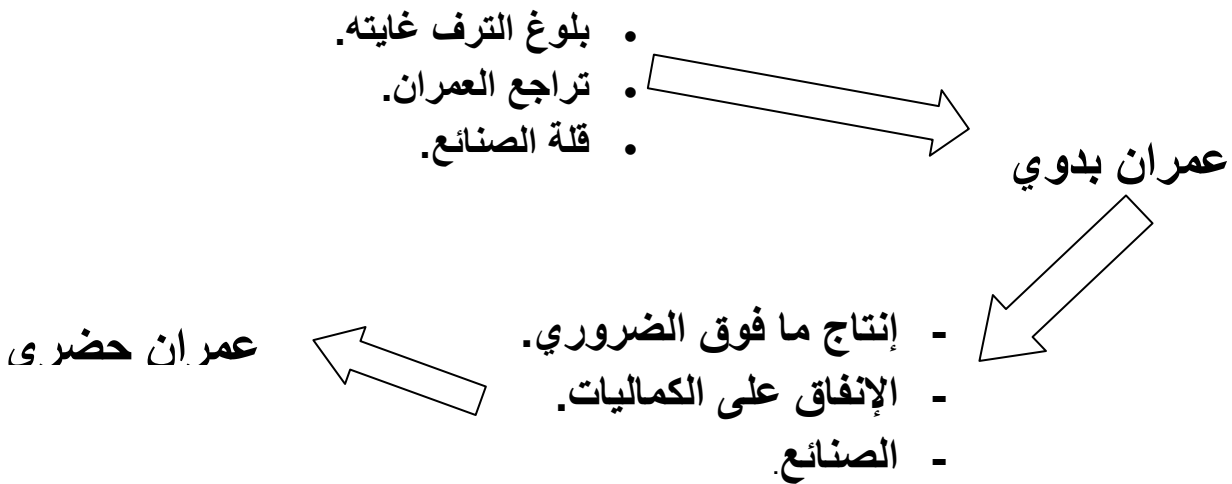
الظاهرة الحضرية، حيث فسّر المجتمع الحضري بعدما تطرق إلى مفهوم العمران بمعناه الشامل، والذي جعله موضوعاً لعلم جديد وهو "العمران البشري والاجتماع الإنساني"، من خلال هذا التعريف يتبين تقسيم ابن خلدون للعمران إلى بدوي وآخر حضري، ويقول: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو

---

نورية سولمية، "المدينة الحضرية في الجزائر: مقارنة نظرية"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 15، جويلية 2018 ص 105<sup>69</sup>.

اختلاف نحلّتهم في المعاش" ، مُركّزاً بهذا على أن اختلاف البدو عن الحضّر أساسه اختلافهم في طرائق الحياة والكسب أو النمط المعاش كما يسميه، فالمجتمع البدوي قائم على ضروريات الحياة فسكانه يقتصرون على الفلاحة وتربية المواشي، عكس المجتمع الحضري الذي تمارس فيه مختلف الأنشطة من صناعية وتجارية، كما أرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى الاختلاف في مصادر المهنة والإنتاج أساساً، معتبراً المدينة كبنية اجتماعية هي في تطور دائم فهو يرى أن الإنسان حضري بطبعه، بمعنى كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتحولت حاجاتهم من الضروريات إلى الكماليات، ثم تحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة، وتوسع ابن خلدون في تأصيل مفاهيم نشأة المدن والشروط الموضوعية لتخطيطها، وبحث في الظواهر الحضريّة بدأً بالمعاش إلى الصناعات، وتتحدد الصورة النسبية للظاهرة الحضريّة المبنية على الرؤية الخلدونية عندما يؤكد أن المدينة ضرورة حتمية ناتجة عن الانتقال التدريجي والدائم للبادية.<sup>70</sup> ويوضح الشكل الآتي تطور العمران عند ابن خلدون.

### الشكل رقم 01: تطور العمران عند ابن خلدون.<sup>71</sup>



<sup>70</sup> نورية سوالمية، نفس المرجع السابق ، ص 106.

<sup>71</sup> نورية سوالمية، مرجع سبق ذكره ، ص 106.



2. **النظرية النفسية الاجتماعية:** تحتل دراسة المدينة والحياة الاجتماعية في الوسط الحضري مكانة رئيسية في المقدمات السوسيولوجية، فتعقيدات الظاهرة وتنوع أوجهها وأبعادها هو الدافع الأول للتساؤلات<sup>72</sup> السوسيولوجية حول المدينة.

أ. **تحليل المدينة عند كارل ماركس:** ناقش ماركس فصل المدينة عن الريف واعتبر ذلك أساس تقسيم العمل، إن العلاقات بين الريف والمدينة تتميز بالتصادم والصراع ويمكننا ملاحظة هذا التصادم في الكثير من المستويات:

**أولاً:** أن المدينة هي مكان تركز السكان، وإنتاج رأس المال، ووسائل الإنتاج، بينما يمثل الريف عكس ذلك.

**ثانياً:** الأساس المادي للمدينة يبني على العمل والتبادل وليس على الأرض وهنا أيضاً يمثل العمل أهم شيء.

**ثالثاً:** المدينة هي مكان تطور العلاقات الاجتماعية التي تتميز بنوع من الترابط المادي فالناس يحتاجون لبعضهم البعض، كل حسب نشاطه الخاص يلجأ إلى المركز بتقديم مصالحه الخاصة وهذا ما يؤدي إلى المنافسة والعزلة.

**رابعاً:** تساعد المدينة على نشأة الطبقة فمن جهة البرجوازية ومن جهة أخرى البروليتاريا بما يحملانه من تعارض: فكما يقول هنري لوفابر H.le Febvre أن ماركس وإنجلز Marx et Engels يرون المدينة على أنها في آن واحد عائق المجتمع الجديد الذي يناهون به ونموذجه.

---

<sup>72</sup> حميد حمراكو ، التحضر وتغير الأدوار الأسرية دراسة ميدانية بالحي الشعبي ديار الزيتون - بمدينة عزابة - ولاية سكيكدة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة، 2008/2007، ص 23.

ب. تحليل المدينة عند دور كايم Durkheim: اهتمام دوركايم بالتحضر والحياة الاجتماعية

في الوسط الحضري ظهر من خلال تركيزه على ما أسماه بـ "المرفولوجية الاجتماعية"، ويعني بها الأساس النظري لدراسة المشكلات ارتكازاً على مؤشرات ومحددات ومقاييس خارجية ملموسة ومتطورة، كالتركيز السكاني، الحجم الكثافة، فهو يفسر الظاهرة الحضرية من منطلقين اثنين:

(1) **الكثافة الأخلاقية والكثافة المادية**: يقول دور كايم Durkheim أن مجرد التجمع يؤثر تأثيراً

قوياً فعندما يجتمع الأفراد ينتج من تقاربهم نوع من الانتقاء يحملهم سريعاً إلى درجة عالية من التمسك، فالتجمعات الدورية تمكن الجماعة من البقاء والمحافظة على قيمها الأخلاقية لأن هذه القيم لا يكون لها وجود إلا ضمن الأفعال الجماعية.

(2) **التضامن الآلي والتضامن العضوي**: الجانب الثاني لتحليل دور كايم Durkheim الحضري

يتمثل في نظريته العامة عن "حالة المجتمع"، فالحياة الاجتماعية حسب مفهومه لها معنيين اثنين: التجانس وتقسيم العمل، فتجانس الضمائر يميز المجتمعات غير المنظمة أي أن الضمائر والتنظيمات تتشابه إلى درجة أن الفرد يندمج كلية في الجماعة، فتكون العادات والتقاليد هي التي تتحكم في أبسط الأمور الفردية، أما تقسيم العمل فيبقى أساساً ميزة المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى زيادة الحجم والكثافة يزيد الاختلاف بين الدوائر الفردية فكل مجاله الخاص دون الانفصال عن الآخرين.<sup>73</sup>

ج. التحليل الحضري عند ماكس فيبر Max Febrve: لا تختلف المدينة بالنسبة له عن التصور

الشائع الذي مفاده أنها عبارة عن منطقة مستقرة وكثيفة بالسكان المتزاحمين غير المتعارفين، وتظهر فيها أعلى درجات الفردية والمقصود ليس وصف أسلوب واحد للحياة، وإنما وصف مجموعة بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة ولذا فإن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد وهي بذلك وسيلة للتغيير التاريخي، أما

<sup>73</sup> حميد حمراكو ، المرجع السابق الذكر، ص 24.

بالنسبة لجورج زيمل George Izmail فقد ركز في تحليله للمدينة على الجانب الفكري والاتجاهات والمشاعر، وأن التحليل السوسولوجي للمدينة يجب أن يتجه إلى دراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في بيئة حضرية، وهكذا فإن المدينة تصنع عقلية أفرادها التي بدورها تصنع المدينة مرة أخرى الذي يتجلى في تنظيمها وذلك من خلال ثلاث مستويات أساسية وهي:

• المستوى المادي الهيكلي التخطيطي للمدينة الذي يلاحظ في المسكن أو الشارع أو الحي أو المدينة ككل.

• المستوى الاقتصادي القائم على الصناعة والتبادل وعلاقات المصلحة والمنفعة والتعاقد.

• مستوى المؤسسات الرسمية التي تنظم الحياة في المدينة مثل: مؤسسات الضبط وحفظ الأمن والسهر على مصالح السكان.<sup>74</sup>

3. الاتجاه الإيكولوجي: تسمى النظرية الإيكولوجية أو الإيكولوجيا الحضرية، ويقصد بكلمة الإيكولوجية "العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعلهم مع عناصر البيئة"، وتعرف هذه النظرية أيضاً بمدرسة شيكاغو، فقد أحدثت تطوراً ملحوظاً في الدراسات الحضرية كونها اعتمدت على الدراسات الميدانية الحقلية، وإدراج مقاربتها الكيفية النوعية لدراسة الظواهر الحضرية، إذ تعمل على تفسير المدينة من خلال المفاهيم الإيكولوجية فتبحث في مدى تأثير الظروف المكانية ومساائل التحضر في نمو المدينة وأكد روبرت بارك R. Park الذي يعتبر من الرواد المؤسسين لهذه المدرسة على عدد من القضايا الهامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- المدينة مكان طبيعي لإقامة الإنسان المتحضر.

- المدينة منطقة ثقافية.

---

<sup>74</sup> رضا زراولوية، التحضر والصحة في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية بحي بارك أوفوراج - مدينة باتنة - الجزائر-)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2010-2011، ص 30-31.

- المدينة بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها.
- المدينة بناء متكامل ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية.

بمعنى أن المدينة تعد البيئة الطبيعية للطبيعة البشرية تحكمها قوانين خاصة، وتعرف درجة عالية من التنظيم، ومن خلال تحليل بارك يتضح وجود مستويين من التنظيم: الأول مادي والثاني ثقافي اجتماعي، فالحاجة إلى العقلانية أو الرشد كما يسميها بارك تظهر في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة السكانية، مؤكداً اختفاء الجماعات الأولية داخل المدينة، ومعتبراً علاقات الأفراد لا تتعدى في كونها سطحية، تقوم على المصلحة والعلاقات الثانوية، وهي في العادة لا تمتد إلى أبعد من المحيط الذي يعيش داخله، المتكون من علاقات المهنة، الصداقة والجوار، وعليه أصبحت الحياة في المدينة أقل عاطفية وأكثر عقلانية.<sup>75</sup>

4. **اتجاه الثقافة الحضرية:** نظر هذا الاتجاه إلى الحضرية باعتبارها ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة، ولذلك صور الحضرية بأنها طريقة للحياة تتميز بها المدينة، نظراً لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية، ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث Luis Worth من مدرسة شيكاغو، وجاءت مساهمات روبرت ردفورد R. Redford صاحب نظرية المتصل الريفي الحضري الذي يعني وجود المجتمعين الريفي والحضري على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي وينتهي بالمجتمع الحضري، كلما اقتربنا من المركز كلما زادت الثقافة الحضرية القائمة على الحراك الاجتماعي التمايز الطبقي وتقسيم العمل المعقد وانتشار الصناعة والتجارة والتباين المتعدد الأبعاد بين السكان.<sup>76</sup>

<sup>75</sup> نورية سوالمية، المرجع السابق الذكر، ص 107-108.

<sup>76</sup> رضا زراولية، المرجع السابق الذكر، ص 34.

5. الاتجاه التكنولوجي: يركز أنصار هذا الاتجاه في الدراسات الحضرية على التكنولوجيا و باعتبارها العامل الأساسي في التأثير على المدن وأنماطها المكانية والزمانية ومن ثم على العلاقات الاجتماعية وذلك من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات وبعيد ويليام أجيرون وأموس هاولي William agrion et Amos houlier من رواد هذا الاتجاه وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية، وأن طبيعة سكان المدينة أو مواقع إقامتهم وأعمالهم تعد في نظر أجيرون نتاجاً مباشراً لوظائف النقل المحلي بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية، وإعادة توزيع السكان الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات إيكولوجية في نظر هاولي HOULIER استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانيات الدولة وتسهيلاتهما، وبذلك فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الإيكولوجي للمدن من حيث المركزية وعدمها ومن حيث نمط البناء وتجهيزاته وأثر كل ذلك في نمط العلاقات الاجتماعية، بل أن التكنولوجيا أدت إلى إنتاج نمط معين من العلاقات الاجتماعية فوسائل الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال المباشر لصالح الاتصال غير المباشر كما قد تقلل من فرص العزلة الاجتماعية، كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة الاتصال التي توفره التكنولوجيا الحديثة.<sup>77</sup>

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الجهود النظرية الإمبريقية في دراسة المدينة من خلال دراسات العديد من المفكرين والباحثين الذين قدموا إسهامات نوعية وهامة شكلت فيما بعد مدارس متميزة، وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه النظريات، كما خضعت لسلسلة متعاقبة من التطور والتعديل بحيث

---

<sup>77</sup> رضا زواولية ، مرجع نفسه ص، 36.

أصبحت الأساس الذي يقوم عليه تفسير نمو المدينة الغربية خاصة والتي لا زالت تعتبر إلى يومنا هذا المرجعيات الأساسية في فهم علم المدينة وأبعادها.<sup>78</sup>

## 6. الاتجاه الانثروبولوجي

تتعلق المقاربة الانثروبولوجية في تناول اشكالية ادارة المدن مستدامة من مقولتين أساسيتين، كانتا نتاج التطور الذي عرفه علم النثروبولوجيا كعلم للانسان، وبنيت المقولة الأولى على أفكار مدرسة شيكاغو التي كانت تماثل بين المدينة والكائن الحي، فهي بالنسبة لهذه المدرسة ليست مجرد مجال وفضاء لتلاقي مختلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي ولدت التنظيم السياسي، بل يذهبون إلى أن المدينة كائن حي ينمو ويتطور وفق قواعد تطويرية، والسياسات المطبقة في إدارة هذا النمو تماثل التربية ونمط العيش الذي يتلقاه الكائن الحي، فالمدينة في حاجة إلى أن تتنفس من خلال وجود الغابات والمساحات الخضراء والمحيطات المحمية وغيرها، لكونها تمثل الرئة التي تتنفس بها المدينة، والاستغلال العقلاني للمجال فيها مماثل الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة للكائن الحي.

أما المقولة الثانية فقد فرضتها في الحقيقة انثروبولوجيا التنمية كتخصص حديث في علم النثروبولوجيا، يهتم بدراسة العلاقة بين التنمية وخصوصا تلك المتعلقة بالمجالات الحضرية والاقليمية بين الأنساق الثقافية التي نشأ فيها ومن خلالها، وامتد إلى الاهتمام بتنمية المدن المستدامة، وكان من أهم الأنساق التي ركز عليها النسق الاجتماعي وبالتحديد البناء الاجتماعي والأنساق الفرعية التي يطورها في اطار العيش في المدينة، ف جاء اهتمامها بتربيف المدينة (ومنها حالة المدينة الجزائرية) الناجم عن موجات

---

<sup>78</sup> باية بوزغاية ، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجاً" ( أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع الحضري) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2016/2015، ص 74.

الهجرة التي ينقل فيها المهاجر أمتعه الشخصية، لكن أيضاً أمتعه اللامادية والتي لا تتطابق وطبيعة المدينة خصوصاً على النمط الغربي .

ومهما يكن فإن هذه المقاربة تركز على مجموعة من المحاور:

- تسييس العقار *politisation du foncier*، والاهتمام بحوكمة تسيير المجال ( العقار ) وربطه بالسياسات العامة وطبيعة الأبنية الاجتماعية .

- أثر مدرسة شيكاغو التي تنتظر للمدينة على أنها كائن حي .

- الربط بين المجال الحضري وطبيعة البناء الاجتماعي في إطار الأنساق الثقافية السائدة .

ونتيجة للتطور التقني الذي رافق نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين والمتمثل بظهور تقنيات الاتصالات والمعلومات، انعكس بشكل أساسي على شكل الحياة وعلى طريقة أداء الأنشطة المختلفة، مؤدياً إلى ظهور مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتماداً متزايداً على المعرفة والتقنيات الرقمية، فيتطور مفهوم المدينة نتيجة لهذا التطور الاجتماعي الحاصل، فظهرت عدت تسميات للمدن المعتمدة على التقنيات منها المدن الذكية.

**المطلب الرابع: المدن الذكية (Smart City)**<sup>79</sup>: لإيضاح مفهوم المدينة الذكية، بداية لا بد

من الوقوف على مفهوم الذكاء بشقيه اللغوي والاصطلاحي.

1. **المفهوم اللغوي للذكاء:** تعددت المعاني اللغوية للفظ الذكاء في اللغة العربية، ويرجع جميعها

إلى الأصل اللغوي لكلمة: ذكا، وكذلك: ذكى وذكى، وذكو - ذكاء: كان سريع الفطنة والفهم، والذكاء:

---

<sup>79</sup> خلود رياض صادق، مناهج تخطيط المدن الذكية، "حالة دراسية: دمشق"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، 2013، ص 17.

حدة الفؤاد، سرعة الفطنة، بينما تستعمل لفظة intelligence في اللغة الإنجليزية كمرادف للذكاء في اللغة العربية، وتعني عقلائي موجه بالعقل، ذكي متقد الذهن.

2. **المفهوم الاصطلاحي للذكاء:** تعددت المفاهيم التي وضعت لتعريف الذكاء ومنها:

- تعريف موسوعة Encarta: بأنه القدرة والقابلية على المعرفة والفهم وهي ترادف القوة العقلية ولكنها تتميز عنها بالجانب العملي لتأكيد المقدرة والفاعلية في علاقاتها مع الحالات المادية.

- ويعرفه **بياجي Piaget**: بأنه تدرج معقد تام من مهارة معالجة المعلومات أساسه التوازن الملائم

بين الفرد والبيئة، حيث الذكاء هو التكيف.<sup>80</sup>

- وتعرفه الموسوعة البريطانية على أنه: القدرة على التكيف بشكل فاعل مع البيئة المحيطة، إما

بعمل تغييرات في الذات، أو بعمل تغييرات على هذه البيئة، أو بإيجاد بيئة جديدة.

3. **الذكاء الاصطناعي:** هو الذي يستند على محاكاة الآلة (الحاسوب) للسلوك البشري، بحيث تمكنها

من إبداع نوع من الاستجابة التي يمكن وصفها بأنها ذكية من خلال تزويدها بعدد من البرمجيات المتخصصة في مجالات مختلفة.

### **تعريف المدينة الذكية: (Smart city)**

يرى العديد من المنظرين المعاصرين أن المدن الذكية هي المدن التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف زيادة نوعية حياة سكانها مع توفير التنمية المستدامة، وهناك أكثر من تعريف لهذا المصطلح وأحيانا أكثر من تسمية، مثل "المدن الرقمية" والمدن الإيكولوجية"، تختلف

---

<sup>80</sup> خلود رياض صادق، مناهج تخطيط المدن الذكية، المرجع السابق، ص 18.



باختلاف الأهداف التي يحددها المسؤولون عن تطويرها، وتتلخص الغاية منها في تكوين بيئة رقمية صديقة للبيئة ومحفزة للتعلم والإبداع تسهم في توفير بيئة مستدامة تعزز الشعور بالسعادة والصحة.<sup>81</sup>

ويمكن تحديد ستة أبعاد مميزة للمدينة الذكية وهي:

**اقتصاد ذكي: (Smart économie)** يرتبط بمجموعة من العوامل مثل: مرونة سوق العمل

والعلاقات الدولية بالإضافة إلى تفعيل دور البحث العلمي والتقنيات في رفع المستوى الاقتصادي.

**حياة ذكية: (Smart living)** تضم مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تُسهم في توفير نوعية

جيدة للحياة، منها الفعاليات الثقافية، التعليمية، السياحية، وتوفير مباني ذات نوعية جيدة.

**بيئة ذكية: (Smart Environnement)** توفر مجموعة من العوامل مثل: إدارة الموارد الطبيعية

وحماية البيئة وتقليل مستوى التلوث.

**أشخاص أذكاء: (Smart people)** يتطلب إنشاء مدينة ذكية توفر المستوى الكافي من الثقافة لدى

الأفراد والعمل على زيادة مستوى الإبداع لديهم.

**التنقل الذكي: (Smart mobilité)** يعتمد توفر نظام نقل ذكي على ربط منظومة النقل بالتقنيات

لإنشاء أنظمة نقل آمنة ومستدامة.

---

<sup>81</sup> رشا جدراني ، غزرولي لزهرا، المدن الذكية في الجزائر بين الواقع والمأمول، المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة، واقع وأفاق، أعمال المؤتمر الدولي الأول. برلين/ المركز الديمقراطي العربي/ ألمانيا بالتعاون مع مخبر اللغة العربية وأدائها جامعة البليدة 2، ج1، ص200.

حكومة ذكية: (Smart governance) بمعنى تطوير منظومة العمل الحكومي من خلال

التقنيات وتوفير الخدمات الحكومية عبر القنوات الإلكترونية.<sup>82</sup>

وكمثال على المدن الذكية نذكر إمارة دبي،<sup>83</sup> تقع إمارة دبي في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي للخليج العربي، مساحتها 3900 كم<sup>2</sup>، يعود تاريخ الحضارة في هذه المنطقة إلى أربعة آلاف سنة مضت، حيث قامت مجموعات صغيرة من السكان باستيطان سواحل الخليج العربي واتخذوا من الصيد مهنة لهم، ما يقارب من ثمانمائة (800) شخص ينتمون إلى قبيلة بني ياس بقيادة آل مكتوم عند منطقة الخور وأقاموا تجمعاً سكنياً صغيراً، حيث عملوا في تجارة اللؤلؤ فضلاً عن نشاطات تجارية متنوعة بقيادة عائلة آل مكتوم التي حكمت دبي منذ العام 1833 م ولا تزال تحكم الإمارة إلى اليوم.

تسعى حكومة إمارة دبي إلى تجسيد مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع بما يتوافق مع المعايير الدولية، عملاً بمبادئ الحوكمة وإشراك المواطنين وكذا فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، من خلال مدينة مستدامة تتوفر على أعلى معايير الخدمات الذكية للمواطنين، وتراعي التوازن البيئي، والاعتماد على طاقات متجددة وعملياً رسكلة النفايات، وكذا فتح باب الاستثمار وتعدد مداخل الدخل القومي، بما يحقق الرفاه الاجتماعي وراحة المواطن على المدى البعيد وحفظ ثروة الأجيال القادمة.<sup>84</sup>

---

<sup>82</sup> خلود رياض صادق، مرجع سابق الذكر، ص 23-24.

<sup>2</sup> بوحنية قوي، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، (الجزائر المكتبة الوطنية الجزائرية 2016 ص، 259).

<sup>84</sup> بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

تأثرت مدينة دبي بالطبيعة الصحراوية في بدايتها كباقي مناطق الخليج العربي بشكل عام وأصبح لها ثقافتها الخاصة بعد اكتشاف اللؤلؤ، وفي نهايات الثمانينات لاحظ الأمير تشارلز خلال زيارته إلى دبي البيوت القديمة وطلب الحفاظ عليها وترميمها بدلاً من تدميرها، وكانت بلدية دبي خلال تلك المدة على وشك إزالة البيوت القديمة في المنطقة المسماة بالبستكية، فقامت بلدية دبي بإعادة ترميم المباني القديمة، وفي سنة 1999 صدر أمر محلي رقم (3) لتنظيم أعمال البناء في دبي، واعتمدت لائحة شروط ومواصفات البناء في دبي بالقرار الإداري رقم (125) لسنة 2001.

خطة دبي 2021 هي خطة شاملة لجميع الفئات السكانية من الإماراتيين، مقيمين، زوار حكومة وقطاع خاص، لذلك تم تبني منهجية مدروسة لتطوير الخطة شملت مشاركة عدد كبير من المعنيين، حيث تضمن مشروع تطوير الخطة التفاعل مع القيادات الحكومية بما في ذلك المجلس التنفيذي وشخصيات رئيسية، كما تم التعاون مع فريق عمل حكومي كبير من خلال تنظيم مقابلات واجتماعات وسلسلة من ورش العمل والجلسات التفاعلية على مختلف المستويات، وتم إشراك المعنيين في القطاع الخاص والجمهور عن طريق حملة إعلامية شاملة تضمنت وسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية لنشر الوعي وجمع آراء المواطنين وأفكارهم حول المواضيع ذات الأولوية ضمن الخطة، وقد تم تطوير خطة دبي 2021 على خمس مراحل استغرق إعدادها سنة كاملة.<sup>85</sup>

تطمح خطة دبي 2021 للارتقاء بدبي لتصبح وجهة عالمية في مختلف نواحيها، خاصة وأن الإمارة تشهد حالياً نهضة كبيرة، تبرهن عليها المبادرات والبرامج والمشاريع الطموحة التي أطلقت مؤخراً، وعلى رأسها استضافة معرض إكسبو 2020، وإعلان دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي وإطلاق إستراتيجية دبي المدينة الأذكى عالمياً، حيث تنظر خطة دبي 2021 إلى مستقبل الإمارة من خلال

---

<sup>85</sup> بوحنية قوي ، مرجع سبق ذكره، ص 263.

عدسة شاملة تصف المدينة من خلال منظورات متكاملة؛ بدءاً بمنظور الفرد والمجتمع، متناولاً السمات المرجو توفرها في أفراد مجتمع دبي، مواطنين ومقيمين، للنهوض بعبء التنمية ولعب دور محوري في قيادة محاور الخطة.

## مجتمع إمارة دبي

تعمل حكومة دبي على ترسيخ قيم التعايش المشترك والاحترام والتواصل، الأمر الذي ساهم في إيجاد مجتمع متعدد الثقافات ويعنى هذا المحور بتعزيز هذا النهج لما له من أهمية قصوى في ثراء المدينة ونموها وتطورها بصفقتها ملتقى للأفكار الإبداعية من مختلف أنحاء العالم، كما يولي أولوية للأسرة باعتبارها النواة الأساسية والحاضنة الطبيعية التي توفر للفرد فرصة التطور، ويولي المحور كذلك أهمية كبرى للاندماج الاجتماعي لكافة فئات المجتمع بما فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة.

تتمتع دبي ببنية تحتية ذات تقنية عالية لدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية حيث مستويات الجودة والكفاءة ومراعاة احتياجات فئات المجتمع كافة، والقدرة المستدامة على مواكبة ودعم النمو المستقبلي للمدينة.

**مستدامة في مواردها:** تستخدم دبي مواردها بشكل مستدام على المدى الطويل، ومواكباً

للممارسات الفضلى المعمول بها عالمياً من حيث معدلات الاستهلاك والكفاءة والإدارة الرشيدة.<sup>86</sup>

**ذات عناصر بيئية نظيفة، صحية ومستدامة:** تتمتع دبي بعناصر بيئية نظيفة، صحية ومستدامة

على المدى الطويل، وموافقة للمعايير المطبقة عالمياً، وتحافظ على بيئتها الصحراوية والبحرية الهشة.

---

<sup>86</sup> بوحنية قوي ، مرجع سبق ذكره، ص268-269 .

ذات بيئة حضرية آمنة: معايير السلامة المطبقة في كافة نواحي البيئة الحضرية، خاصة المعايير التي تتعلق بالسلامة العامة وتدبير مواجهة الكوارث والأزمات.

تتمتع دبي بخدمات تعليمية وصحية وإسكانية ذات جودة هي الأفضل، وتتيحها لكافة فئات المجتمع، كل بحسب احتياجاتها، بكلفة منافسة على المستوى العالمي.

**حيوية ونشطة، توفر تجربة ثقافية، ومنافذ ترفيهية متميزة عالمياً:** تمنح دبي ساكنيها وزائريها تجربة ثقافية غنية من خلال مجموعة متنوعة من المرافق الثقافية التي تحفل بالفعاليات المتنوعة والجادة، كما توفر خيارات ترفيه واستجمام متنوعة ومتعددة، بما في ذلك المساحات الخضراء والشواطئ النظيفة والمرافق الرياضية وغيرها، بما يجعلها جاذبة للمهتمين ومقصداً رئيساً للسائحين.

**الأكثر أمناً:** تحظى دبي بانطباع إيجابي للغاية لدى مواطنيها وساكنيها وزائريها باعتبارها مدينة آمنة للعيش والإقامة والعمل، وبقدرة الأجهزة المختصة فيها على التعامل بكفاءة وحرفية عالية وشفافية مع كل ما يخص أمن الفرد أو المجتمع.

### **المبحث الثالث: التنمية المستدامة.**<sup>87</sup>

اعتبرت التنمية قضية إنسانية محورية وقد تعددت أنواعها وأشكالها، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبياً، التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحياناً بالتنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة قبل تحديد تعريفها وأبعادها ينبغي الإشارة أولاً إلى تطور مفهوم التنمية، فمصطلح التنمية لغة منحوت من النمو الذي يعني لغة ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر كأن نقول: "نما الماء" أي ازداد وكثر، ونقول "نما الزرع" أي كبر وارتفع عن الأرض، ودلالة الزيادة تعني الانتشار أي أن الشيء يزداد بعد حال

---

<sup>87</sup> مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشرات)، (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017)، ص 79.

من نفسه لا بالإضافة إليه، والتنمية لغوياً تعني الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله.

أما اصطلاحاً فإن التعاريف المعطاة لهذا المفهوم قد اختلفت باختلاف المجالات التي تناولته، ويعود أول استخدام علمي لهذا المصطلح إلى المفكر "بوجين ستيلي" في مؤلفه "خطة تنمية العالم" الصادر لسنة 1989، لكنها قديمة إذ ارتبط ظهورها بالفكر الكلاسيكي خاصة عند "آدم سميث" A. Smith في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، وبعده عند الفيزيوقراطيين الفرنسيين ثم الفكر الماركسي، واستخدمه "جوزيف شوم بتر" J. Chamber في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية".<sup>88</sup>

وشملت بحوثهم نظم معيشة الشعوب ومواجهتهم للكوارث والأوبئة والحروب، ولم يعرف المفهوم الاقتصادي الحالي للتنمية إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال البحوث الكمية التي قام بها "كولين كلارك" C. Clark والتي أكدت أن القسم الهام من البشرية لا تعيش النظام الاقتصادي الرأس مالي الغربي، ومهما يكن فإن التعاريف صبت في اعتبارها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى متدني إلى حالة ومستوى أفضل وتحويلها من عيش النمط التقليدي إلى نمط حديث متقدم كماً ونوعاً، فيمكن تعريفها على أنها: ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يديرها العنصر البشري من خلال التحكم في اتجاه التغيير الحضاري والثقافي وهي عملية تغيير مقصود وموجه مرتبط بالموصفات المطلوبة فيها وتهدف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع، ويحصرها "ماير" meir في زيادة دخل الدولة عندما يقول أنها عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية

---

<sup>88</sup> محمد خداوي، سياسات التنمية في المغرب العربي الجزء الأول، جامعة الدكتور مولاي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015، ص 05.

معينة، في حين ذهب "ويدنر" Widnes إلى أن التنمية تشكل حالة ذهنية أو رغبة واتجاه سيكولوجي أكثر منها هدفاً محدد.<sup>89</sup>

وربط "جوزيف سبينجلر" J. Spengler التنمية بزيادة قائمة الأشياء (السلع والخدمات) المرغوب فيها والمفضلة وذلك يجعل التنمية عملية مستمرة ومتجددة باستمرار، وتجدد رغبات الأفراد والجماعات، أما "شوداك" فيرى بأنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها.<sup>90</sup>

كما يعرفها الدكتور "عبد المنعم شوقي" بأنها: "العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"، أما "محمد توفيق صادق" فعرفها على أنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية"، ويعرفها الدكتور "صلاح العبد" على أنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

---

<sup>89</sup> محمد خداوي، مرجع سبق ذكره، 2016/2015، ص 6.

<sup>90</sup> محمد خداوي، المرجع نفسه، ص 7.

ومن جملة هذه التعاريف يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي تتسم بها وهي:<sup>91</sup>

- أن التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة في الزمن تبعاً لتغير وزيادة احتياجات المجتمع ولكن أيضاً تبعاً لمقدراته.

- التنمية عملية إسهام وانخراط كل الفاعلين في المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات.

- هي عملية واعية محددة الأهداف والغايات تتنافى والطابع العشوائي والمناسباتي.

- التنمية عملية منظمة ومخططة ومحددة الأولويات والاتجاهات فتحت المجال لحقوق معرفية وتخصصات جديدة مثل إدارة التنمية واقتصاد المعرفة.

- تعمل التنمية على تحقيق تحولات هيكلية وهذا ما يميزها عن النمو الاقتصادي.

- هي عملية بناء قاعدية من خلال خلق قاعدة إنتاجية تعتمد أساساً على الطاقات الذاتية بدل الاعتماد على الخارج (التبعية).

- التنمية عملية مسجلة في الزمن لأن النشاط التنموي يحتاج إلى عامل الزمن لتحقيق تزايد منظم

عبر فترات زمنية طويلة وهذا ما أشار إليه المفكر مالك بن نبي في معادلته الحضارية الإنسان + الأرض + الزمن، ويتداخل مفهوم التنمية مع الكثير من المفاهيم القريبة منه، منها النمو الاقتصادي والتخلف.

-1- **التنمية والنمو الاقتصادي**: يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج

المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، وكان

نيكولاس كالدور Nicolas Kaldor قد لخص سنة 1958، العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر وهي

كالآتي:

---

<sup>91</sup> مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، (عمان، الأردن؛ شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017) ص



- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريباً عبر فترات طويلة من الزمن.
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريباً يزيد على معدل نمو العمل.
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيراً معتبراً من بلد لآخر.
- تميل الاقتصاديات التي تعرف أن أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/ الناتج) مرتفع ويذهب جوزيف شوم بيتر Joseph Schumpeter إلى أن "النمو ينصرف إلى التغيير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار"، وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار، وذهب شوم بيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة<sup>92</sup>.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا التفريق بين التنمية والنمو في النقاط التالية:

من الناحية الاصطلاحية: التنمية هي عملية مخططة وموجهة لأهداف محددة بينما النمو قد يكون عملية تلقائية دون تدخل من جانب الإنسان، كالنمو الفيزيولوجي، فالنمو هو عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث من جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي تحقيق زيادة تراكمية ودائمة ومتكاملة، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والرفاهية، لكن كلاهما يلتقيان عند نقطة الارتقاء نحو الأحسن.

<sup>92</sup> محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة (تحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع - التخطيط - قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير) جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 35-36.

2- التنمية والتخلف: إن الإشكالية التي يطرحها مفهوم التخلف وبالتالي البلدان المتخلفة هي إشكالية مزدوجة تتعلق من جهة بمظاهر التخلف وتجلياته، ومن جهة أخرى بالأسباب التي جعلت هذه المظاهر ممكنة وموجودة ومستمرة، سواء بالمعنى النسبي (التخلف بالقياس والمقارنة مع البلدان المتطورة أو بالمعنى المطلق باعتبار التخلف ظاهرة مرفوضة بحد ذاتها وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود البلدان المتطورة.

وابتداءً مع انتصار البرجوازية ونظامها الرأسمالي، فإن عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الرأسمالية أصبحت تتم على حساب الدول والمجتمعات الأخرى التي تحول في معظمها في ظل سياسة المصنع - المدفع إلى مستعمرات أو أشباه مستعمرات أي إلى دول تابعة،<sup>93</sup> ويقدم بعض المؤلفين تعريفاً بنيوياً للتخلف، كما فعل بالاندييه Balandier مشيراً إلى الطابع العلائقي للتخلف، والذي ينطلق بالأساس على مجتمع ازدواجي أي مجتمع مجهز بأسبقية تكنولوجية قوية على مقياس عالمي يدخل بالتماس مع مجتمع مجهز بوسائل مادية ضعيفة ومنظم على مقياس محدود، فالتخلف ظاهرة تعبيرية عن حالة مادية ومعنوية كما أنه مؤشر عن بطء الحركة وحتى على انعدامها في الزمان والمكان، في السياق الجديد الذي تعيشه مجتمعات العالم الثالث، ومن العسير جداً اعتبار التخلف نقيض التنمية وإنما هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستقلال.

فالتخلف يشير إلى انخفاض مستويات الدخل والمعيشة في دولة ما، ولذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل والمعيشة لغالبية سكانها، وينشأ عن ذلك عدة أوضاع منها زيادة عدد السكان بعدد أكبر من معدل زيادة الموارد المتاحة مما يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية لعدد كبير من السكان، - عدم قدرة الدولة

<sup>93</sup> محمد المرواني، التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط: <https://demoncratice.de/?p=54648>. 2018-12-18. اطلع عليه يوم: 2018-12-18.

على استخدام بعض مواردها الاستخدام الأمثل، ومن مظاهر التخلف نجد المظاهر الاقتصادية التي تتمثل في التخصص في إنتاج المواد الأولية وازدواجية الاقتصاد وضعف القاعدة الصناعية واختلال هيكل الصادرات، أما المظاهر غير الاقتصادية فتتمثل في ارتفاع الكثافة السكانية، انخفاض المستوى العلمي وشيوع الأمية، انخفاض المستوى الصحي وتدني حصة الفرد من رأس المال، وانخفاض مستوى المعيشة.<sup>94</sup>

وهناك مظاهر أخرى متنوعة وتشمل جوانب عديدة منها تخلف وسائل الإنتاج وعدم كفاءة نظام الاتصالات وتدني مستوى التكنولوجيا وعدم الاستقرار السياسي وتخلف النظام المصرفي، فهذه المظاهر تشترك فيها جميع الدول المتخلفة لكن مع اختلاف في المستوى والدرجات والناجمة عن تباين البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا ما برر بروز مفهوم جديد يربط بين التنمية ووضع هذه الدول، والمتمثل في "تنمية التخلف"، الذي عرفه إسماعيل عبد الفتاح على أنه المحور السياسي للفكر الجديد عن المرحلة التي مرت بها معظم الدول النامية ويعين أن مشكل الدول الحديثة الاستقلال ليس في اللحاق بركب الدول المتقدمة ولكن في التغيير الجوهرى لمجمل عملية التنمية من منظور عالمي انطلاقاً من تحول الكرة الأرضية بفعل التقدم التكنولوجي والمعلوماتية إلى قرية صغيرة.<sup>95</sup> وبالنظر إلى غزارة النظريات التي تناولت إشكالية التنمية فقد تعددت النظريات التي قدمت كنماذج وحلول للتخلف من بينها:

---

<sup>94</sup> جميلة قنادزة ، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية: تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2017-2018، ص 15-16.

<sup>95</sup> محمد خداوي، المرجع السابق الذكر، ص 20.

1. نظرية مراحل النمو لروستو W. Rostow: حيث اعتبر في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن

التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحلياً في سياق خطي للتنمية، وقد قسم مراحل النمو إلى خمس

مراحل كالتالي:<sup>96</sup>

أ. مرحلة المجتمع التقليدي

ب. مرحلة التهيئة للانطلاق

ج. مرحلة الانطلاق

د. مرحلة السير نحو النضج

هـ. مرحلة الاستهلاك الواسع

ولهذا تعتبر نظرية روستو إسهاماً بارزاً في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم

الانطلاق الذي أخذ مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ويعد كل من آدم سميث

وكارل ماكس وجون مينا رد وكينز ووليم ولت روستو من أبرز أربعة اقتصاديين الذين تركوا أثراً قوياً

في الفكر وفي السياسة الاقتصادية في العالم، إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نجملها فيما

يلي:

▪ هنالك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين: في إثبات صحة هذه

المراحل تاريخياً ثم في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة

عُرفت انتقاداً شديداً من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.

<sup>96</sup> مصطفى عبداللطيف، عبد الرحمن بن سانيا، " انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإقتصاد الإسلامي".

ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية. 2011، ص 10.

▪ لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة.<sup>97</sup>

▪ نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في إنجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك فإن نظريته تحمل طابعاً إلزامياً معادياً للتاريخ لأنه يحمل المجتمعات من خصائصها الحقيقية التي تميزها عن بعضها البعض.

▪ إن طرح روستو محكوم بخلفية تعود إلى الصراع الفكري الدائر حول مقولة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي - اقتصادي هي المسؤولة عن استعمار وتخلف شعوب العالم الثالث، هذه المقولة التي دفعت بالفكر الغربي إلى تقديم تفسير تاريخي لأسباب التخلف الاقتصادي عبر أطروحات نظرية مختلفة، لذلك يظهر أن هدف روستو من طرح مفهومه لمراحل النمو هو تبرئة الرأسمالية من مسئوليتها عن تخلف بلدان العالم الثالث، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية مرحلة طبيعية في سياق التطور.<sup>98</sup>

2. نظرية التحديث: تنطلق هذه النظرية من فرضية أهمها أن طريق التنمية يمر عبر مسارات غربية وأن على الساعين للالتحاق بركب التنمية أن يسيروا بنفس الخط التطوري الذي سارت عليه الدول الغربية وكذا تؤكد أن هناك مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي كانت سبب تخلف المجتمعات والتي أعاقتها ومنعتها من اللحاق بالغرب، ولا بد من إزالة وإلغاء تلك العقبات بمجموعة من القيم والتوجيهات<sup>99</sup>

<sup>97</sup> مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق ذكره، ص 13.

<sup>98</sup> مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، المرجع نفسه، ص 14.

<sup>99</sup> عدنان حسين عطية سالم، الفكر العربي التنموي في ظل العولمة، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة - كلية الدراسات العليا - جامعة بير الزيت، فلسطين 2010، ص 34.

والهياكل حتى تتحقق التنمية، وكذا فإن تحديث المجتمعات المختلفة، وبالتالي الخروج من هذا المأزق لا بد وأن يعتمد على قضية الثقافات التقليدية عن طريق تبني قيم التحديث بإعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية،<sup>100</sup> وأن التنمية يمكن تحقيقها من انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر اكتساب خصائص الغرب، وعلى ذلك فإن الغرب يستطيع أن يمد يد المساعدة إلى هذه الدول، وأن من واجبه أن يقوم بذلك لأنه دون ذلك لا مجال لأن تتمكن تلك الدول لوحدها أن تنمو وتتقدم، حيث تؤمن هذه النظريات أن مسيرة التغيير تسير في خط واحد يتجاوز المجتمع التقليدي وقواه مما يسبب عدم الاستقرار وهذا مدعاة للقوى الحداثية لتوثيق علاقاتها وصلاتها بالقوى الغربية.

3. نظرية التبعية: تدور فكرة هذه النظرية حول فكرة محورية مفادها أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث بل نشأ من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي، بمعنى أنه نشأ وتطور في المركز الرأسمالي المتقدم وأن هذا التخلف والتقدم هما وجهان لعملة واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام الرأسمالي، وأن التخلف والتنمية هما انعكاس للتطور والتنمية في البلدان المتقدمة بحيث يكون تخلف وتبعية بلدان أخرى هو شرط تطور البلدان المتقدمة، حيث تستطيع بعض البلدان التوسع عبر الدفع الذاتي وتتبع بلدان أخرى، فمفهوم التبعية مرتبط عضوياً بمفهوم السيطرة وتمثلها دول ما يعرف بالمركز والمجموعات الثانية هي ما يعرف بالتوابع والأطراف، وتتميز الأولى بالنمو الصناعي والاقتصادي المتكامل وتتميز الثانية بالنقص في تنمية قطاعاتها، وأن التطور هو من خط القطاعات المرتبطة بالمركز والزيادة في الدول التابعة تعود بالفائدة على دول المركز المتقدمة وليس على الأطراف، ومن أهم أنصار هذه النظرية عربياً المفكر المصري سمير أمين؛ الذي كتب عن الاستقلال غير المتكافئ الذي قاد ويقود إلى مبادلات متكافئة عمقت وتعمق الفجوة بين المركز والمحيط وأنتجت وتتبع تركيباً مجتمعياً يعكس علاقات التبعية مما يحرم المحيط من الوصول لإمكانيات التنمية المستقلة دون فك الارتباط مع

---

<sup>100</sup> عدنان حسين عطية سالم، نفس المرجع السابق، ص 35.

المركز<sup>101</sup>؛ ومع تزايد المشاكل البيئية، كثرت التحذيرات حول مصير الحياة على الكرة الأرضية والتوازن الطبيعي، الأمر الذي يدفع بالحاح للتدخل من أجل مواجهة هذه المشاكل البيئية فأخذ بذلك موضوع حماية البيئة مكان الصدارة، فعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لحل هذه المشكلة، فكان بذلك مصطلح التنمية المستدامة الحل الأمثل لذلك.<sup>102</sup>

### المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

عرفت التنمية المستدامة أول مرة في تقرير لجنة بورتلاند portland بأنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته"، كما أن هناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، ففي قمة الأرض التي عقدت في ريوديجانيرو سنة 1992، اتخذت التنمية المستدامة المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة "الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة، كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في سنة 2002 في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة: أن للتنمية المستدامة جذور فكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث جاء في تقرير نادي روما المعنون "حدود النمو" limettes to grivth سنة 1970 أن الحدود البيئية للنمو الاقتصادي عامل هام في التنمية الاقتصادية، ثم أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريراً بعنوان "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" عام 1980، واعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بترباط الاقتصاد مع البيئة ومنه انبثق وتأسس مفهوم التنمية المستدامة، بناءً على هذا التحليل ولقد ظهر مفهوم التنمية الملائمة للبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم

<sup>101</sup> عدنان حسين عطية سالم، مرجع سابق الذكر، ص 37.

<sup>102</sup> عدنان حسين عطية سالم، المرجع نفسه، ص 38.

سنة 1972،<sup>103</sup> وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية إذ تم تصميم نموذج للتنمية يحترم البيئة، ويولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية مرافقة للعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وكان هذا المؤتمر أول إنجاز في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي، وانبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEF، ويتحدد مفهوم الاستدامة الذي يظهر حديثاً كترجمة للكلمة الإنجليزية Sustainability في معنى الحفاظ على البيئة وصيانتها بشكل متواصل.

ويعتبر تقرير بورتلاند الذي أعدته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التي شكلت من أكثر من عشرين شخصية سياسية عالمية ومن خبراء البيئة والتنمية من مختلف دول العالم،<sup>104</sup> ونشر هذا التقرير من عشرين لغة، التنمية المستدامة من منظور دولي ناقش أسباب تدهور البيئة العالمية التي كانت نتاج حالات الفقر والنمو السكاني في دول الجنوب والاستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، وحسب التقرير فإن التنمية المستدامة لا بد أن تساهم في مكافحة الفقر في الدول النامية وتخلق توازناً بين استخدام المواد في العالم الصناعي وبين قدرة الطبيعة على التحمل والتجديد، كما اعتبرت قمة الأرض التي عقدت بمبادرة من الأمم المتحدة، أول قمة تبحث في البيئة والتنمية بصفة جادة ومميزة وحضرها أكبر عدد من رؤساء الدول في التاريخ إذ قدر عددهم بـ 108 رئيس دولة.<sup>105</sup>

وكانت هذه القمة البوابة التي أسست لفهم أوسع وأعمق بين القادة السياسيين في العالم حول مدى أهمية التعاون الدولي في عدة مواضيع رئيسية ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة، وتوصلت قمة ريوديجانيرو Rio.d.j إلى وضع عدد من المعالم البيئية والتنمية الهامة وعلى رأسها جدول أعمال القرن

---

<sup>103</sup> محمد غربي، أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟ دورية دولية محكمة تهتم بالدراسات السياسية، العدد الأول، جانفي 2013 ص 63.

<sup>104</sup> محمد غربي، المرجع نفسه، ص 64.

<sup>105</sup> محمد غربي، المرجع نفسه، ص 65.



21 "أجندة 21"، وإعلان ريو ميثاق التغيير المناخي وميثاق التنوع البيولوجي وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الأجندة 21 هي عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة وتقسّم إلى أربعة مجالات في أربعين بنداً، تغطي نطاقاً واسعاً من القطاعات التي لا بد من الحفاظ عليها خاصة الموارد الطبيعية وتعزيز دور المجموعات المختلفة في إدارة هذه الموارد، كما تناولت مواضيع تنمية اجتماعية واقتصادية، كمحاربة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وآليات تطبيق السياسات التنموية المستدامة، ولم يكن تطبيق الأجندة 21، بالصورة التي كانت تهدف إليها مختلف الأوساط، خاصة مؤسسات المجتمع المدني حيث عانت من التعثر والعشوائية وقلة توافر الإرادة السياسية والالتزام المالي والاقتصادي، وجاءت قمة جوهانسبورغ للوقوف على الإنجازات المحققة على مدى عشر سنوات من إعلان ريو، لذا قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير حول تنفيذ البنود المشكلة للأجندة 21، حيث أشار إلى محدودية النتائج عند التطبيق وأن الأوضاع البيئية أصبحت أكثر تدهوراً من ذي قبل وعليه وجب تداركها خلال مؤتمر جوهانسبورغ حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى المؤتمر التحضيري الثاني المنعقد في نيويورك سنة 2002، أن هناك فجوة في تنفيذ بنود الأجندة 21<sup>106</sup>، ومن خلال عرض أهم المراحل التي أدت إلى تطور التنمية المستدامة، نخلص إلى تحديد مجموعة من التعاريف التالية تعددت بين المفكرين الاقتصاديين، منها:

**تعريف تقرير بورتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987):** "التنمية المستدامة

هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها"

---

<sup>106</sup> محمد غزبي، مرجع سابق الذكر، ص 69.

**تعريف سحر قدري الرفاعي (2009):** التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها

تحقيق الموازنة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية.<sup>107</sup>

**كما عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1992 P.N.V.D في تقريره العالمي للتنمية البشرية**

**بأنها:** "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية

والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادياً، اجتماعياً، وإيكولوجياً مستدامة"

ويمكن تعريف تقسيمات التنمية إلى أربعة مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية.

**التعريف الاقتصادي:** إن التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدول

الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالمياً، أما

بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان

الأكثر فقراً في الجنوب.

**التعريف الاجتماعي:** التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى

الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة في الريف.

**التعريف البيئي:** التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم

بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

**التعريف التكنولوجي:** يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا

منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.<sup>108</sup>

<sup>107</sup> مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق الذكر، ص 81.

<sup>108</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق الذكر، ص 54.

ومن خلال جملة هذه التعاريف يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي من أجل رفاه الأفراد والمجتمع مع أخذ التدابير اللازمة لحماية البيئة لأنها مهمة للوجود البشري ولا تصبح كاملة إذا لم تأخذ المتطلبات الاجتماعية بعين الاعتبار كل هذا تلبية لاحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة وهي كالتالي:<sup>109</sup>

- تنمية شاملة أو متكاملة.
- هي تنمية مستمرة، هي تنمية عادلة، هي تنمية متوازنة.
- هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
- وهي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال.
- وهي التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- وهي التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.

أما من أهداف التنمية المستدامة، فترى منظمة الأمم المتحدة (1987) أنها تتمثل في:

1. تحقيق النمو الاقتصادي.<sup>110</sup>
2. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
3. ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد.

---

<sup>109</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 55.

<sup>110</sup> مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق الذكر، ص 83.

4. حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة.

5. التنمية الاجتماعية.

كما حاول ماهر أبو المعاجلي رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي:

1. المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد،

مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد.

2. تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية

البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.

3. تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة

الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان من إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما.

4. تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في

إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما.

5. اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكن من أن تكون مبدعة وقادرة

على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.

6. المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه

المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير

قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقييم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.<sup>111</sup>

7. تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك وتكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي.<sup>112</sup>

❖ وعلى العموم فالتنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إذ تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
2. احترام البيئة الطبيعية: التركيز على العلاقة بين النشاطات، السكان والبيئة، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، فهي تنمية لتسوية العلاقات الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

<sup>111</sup> مدحت أبو النصر، ياسمين محمد، مرجع سابق الذكر، ص 88.

<sup>112</sup> مدحت أبو النصر، ياسمين محمد، المرجع نفسه، ص 91.

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسئولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.<sup>113</sup>

4. تحقيق استقلال واستخدام عقلائي للموارد: هدف التنمية المستدامة هو العمل على عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تدميرها بل تعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: العمل على توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهم التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية الاستخدام المتاح والجديد منها، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية.

6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.<sup>114</sup>

❖ والملاحظ من خلال التعاريف السابقة التي ميزت التنمية المستدامة، أن هذه الأخيرة تتضمن أبعاداً متعددة مختلفة تتداخل فيما بينها، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المطلب.

### المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأخيراً البعد التقني الإداري.

---

<sup>113</sup> عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2014)، ص 28.

<sup>114</sup> عثمان محمد غنيم، المرجع نفسه، ص30.

1) **البعد الاقتصادي:** لقد أفرزت التطورات البيئية إلى وجود فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، وهو علم اقتصاد البيئة؛ والذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً، ويعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية لأن عدم توافره كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقاً أمام عملية التنمية، فالدول النامية تعاني من المشاكل التنموية وكثرة المديونية، ومزيد من الاستنزاف للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، والتضخم والفقر والبطالة وارتفاع عدد سكانها مما يجعلها أكثر دول العالم عرضة للتوتر الإقليمي واتجاه التنمية اتجاهاً سلبياً فيها، كما يشكل الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديد للتنمية هذه الدول، وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه.<sup>115</sup>

ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1. استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة [ الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث].
2. تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة [ توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيف التلوث...].
3. وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض مسيرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.
4. تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة [التكنولوجيا النظيفة، الاستهلاك الأخضر].

---

<sup>115</sup> عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستدعامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 2008، ص 08.

5. الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً التي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية

للمشاريع<sup>116</sup>.

(2) **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام

الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية،

ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره

الآتية:

• تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان وذلك من خلال توسيع المناطق الحضرية، حيث أن

هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة،

وتدمير النظم الطبيعية المحيطة، ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية سعياً منها لإبطاء حركة

الهجرة إلى المدن مع الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

• الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء

أو بالاحتياجات الأساسية اليومية.

• حرية الاختيار والديمقراطية الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في

المستقبل.<sup>117</sup>

(3) **البعد البيئي:** يرجع أصل كلمة بيئة في اللغة الإنجليزية (écologie) والمشتقة من الكلمة

اليونانية، وتعني البيت أو المنزل، والكلمة (logos) تعني العلم، وتنقسم البيئة إلى بيئة طبيعية وبيئة

بشرية أو حضارية، فهذه الأخيرة هي من صنع الإنسان نتيجة تفاعله مع مكونات بيئته، والتي هي في

الأصل بيئة طبيعية، ولكن سعي الإنسان إلى تطويرها من أجل تحقيق مصالحه أدى إلى

<sup>116</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق الذكر، ص 77.

<sup>117</sup> مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، دراسة حالة بلدية - الحجرية -، مذكرة مستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2013/2014، ص 31.



حدوث خلل في توازنها الطبيعي والحيوي، قد نتج عنه مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي، والذي يعني أي تغيير في خواص البيئة، مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت فيؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية، واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة، وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيراً سلبياً،<sup>118</sup> فتزايد استخدام الطاقة الأحفورية (الفحم، النفط، الغاز السائل)، والتي تمثل نسبة استخدام تقدر بـ80% من الاستهلاك العالمي في الوقت الحالي، تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، ولما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في عام 1992، تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية والتي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الأطراف في الاتفاقية، ثم الحق بهذه الاتفاقية سنة 1997 بروتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة والتي من أهمها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الوقود الحيوي، الطاقة الجوفية.

---

<sup>118</sup> أحمد حنيش، حفيظ بوضياف، "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة"،

ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية - 2018 من ص 05.

فالاهتمام بالبعد البيئي يمثل العمود الفقري للتنمية المستدامة،<sup>119</sup> ويمكن إعطاء بعض الأمثلة

عن التنمية البيئية في الآتي:

- المحافظة على الأراضي الزراعية.
- مكافحة التصحر.
- المحافظة على المسطحات المائية.
- العمل على زيادة المساحات الخضراء.
- زراعة الأشجار والمحافظة عليها.
- حماية الكائنات الحية وغير الحية.
- التحول نحو الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية.
- تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية.
- جعل معظم الأعمال المكتنية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية.<sup>120</sup>

4) **البعد التقني والإداري:** وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة ويستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها داخلياً، كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وجود مجموعة من الأنظمة التي تتوافق مع متطلبات البيئة ومن هذه الأنظمة، النظام السياسي الذي يضمن المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار، أما النظام الاقتصادي يحقق الفائض الاقتصادي ويعتمد على المنتجات المحلية، والنظام الاجتماعي يسعى إلى تحقيق خطط التنمية مع أساليب تنفيذها على أرض الواقع، والنظام التكنولوجي يمكن له البحث في حلول للعديد من

---

<sup>119</sup> عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال - قسم الحقوق -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 42.

<sup>120</sup> مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق الذكر، ص 97.

المشاكل التي تواجهه، والنظام الدولي فهو يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروعات التنمية، وأخيراً النظام التعليمي يدرّب على تأهيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة العامة والخاصة، بحيث تعمل هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيسي تتجسّد معاً في تحقيقه.<sup>121</sup>

ونظراً لكون التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، فقد تم وضع وتطوير طرق كمية من محاولة قياس مدى انجاز وتطبيق عملية التنمية في الدول، ولذلك تختلف هذه الطرق والمؤسسات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نظراً إلى اختلاف أهداف التنمية وتعددتها واختلاف أولوياتها.<sup>122</sup>

### المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها أجندة القرن الحادي والعشرين والتي تشكل إطار العمل البيئي في العالم، وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة، والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.<sup>123</sup> وقبل التطرق إلى هذه المؤشرات يتوجب أولاً توضيح مصطلح المؤشر:

<sup>121</sup> مريم حسيني، مرجع سابق الذكر، ص 32.

<sup>122</sup> سليمة بوعزيز، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة المستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015/2014، ص 24.

<sup>123</sup> عبد الرحمان توزاد، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الإنجازات والتحديات، الناشر اللجنة للسكان، ط 1، 2008، ص 22.

"يعرف المؤشر على أنه عبارة عن إحدى البيانات أو المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة، من أجل خصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها"، كما يعرف أيضاً على أنه "أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعاً أو حالة معينة" وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وهو يجب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار، وفي تعريف شامل للمؤشر، فإن هذا الأخير متغير كمي يحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما<sup>124</sup>

ومن أهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة:

#### 1) القضايا والمؤشرات الاجتماعية: تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

في ست قضايا وهي: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

أ. المساواة الاجتماعية: تعد من بين أهم القضايا في التنمية المستدامة، حيث تعكس بدرجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة أهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر والعمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال، وقد عالج جدول أعمال القرن الواحد والعشرين المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية، وعلى الرغم من التزام معظم دول العالم باتفاقيات

---

<sup>124</sup> سهام حرفوش، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 2008، ص 10.

ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن أغلب هذه الدول لم تحقق نجاحاً ملموساً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومخاربة الفقر، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر بين السكان.

ب. الصحة العامة: هناك ارتباط بين الصحة والتنمية، فالحصول على مياه صالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان والفقر وغلاء المعيشة والنمو السكاني المطرد أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية، وقد وضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بعض الأهداف الخاصة بالصحة أهمها ما يلي:<sup>125</sup>

- تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في مناطق الأرياف.
- السيطرة على الأمراض السارية المعدية وحماية الأطفال وكبار السن.
- تقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

أما أهم المؤشرات الرئيسية للصحة فهي: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية.

ج. التعليم: يعد التعليم مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في بلد ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي، ويتركز التعليم في وثيقة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين حول الأهداف التالية:

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة.

---

<sup>125</sup> عبد الرحمان توزاد، حسن إبراهيم المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- زيادة فرص التدريب.

- زيادة التوعية العامة.

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمرحلة التعليمية المختلفة.

د. السكن: إن توفير السكن الملائم للمواطن يعد من أهم احتياجات التنمية المستدامة وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائماً بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان والفقر والبطالة<sup>126</sup>، وكذلك نوعية التخطيط العمراني والحضري، وتشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.

هـ. الأمن: ويقصد به الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام متطور وعادل للإدارة الأمنية، ومن المسائل التي ركز عليها جدول القرن الواحد والعشرين: العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات، وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياسه عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

و. السكان: توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو

---

<sup>126</sup> عبد الرحمان توزاد، حسن إبراهيم المهدي، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشر الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني.<sup>127</sup>

## (2) القضايا والمؤشرات الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

(1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إذ يتم تحديده من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي في عام محدد على عدد السكان، ويبين هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقاس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، لكنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، بل يمثل عنصراً هاماً لتحديد نوعية الحياة ويظهر من خلال معالجة البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وجود تفاوت بين الدول العربية الإسلامية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، كما يلاحظ أن الدول النفطية لها أعلى نصيب للفرد من الناتج الإجمالي بفعل المداخيل البترولية.

وقد سجل ارتفاعاً من 2096 دولار سنة 1995 إلى 2492 دولار، إلا أنه مازال منخفضاً مقارنةً مع 7804 دولار على المستوى العالمي، و 4054 دولار على صعيد الدول النامية، وهو ينخفض تارة ثم يعود إلى الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما ينطبق على كل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الجزائر، عمان.

(2) الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مؤيدة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يتحدد الاستثمار الإجمالي الثابت بما يعرف بالإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي<sup>128</sup> الإجمالي، وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمارات إلى الناتج الإجمالي ويلاحظ أن هذا المؤشر انخفض من 21.9% سنة 1990 إلى 20.5% سنة 2003، وحقت قطر أعلى نسبة 31.5% وتليها الجزائر 29.8% خلال

<sup>127</sup> عبد الرحمان توزاد، حسن إبراهيم المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>128</sup> محمد غريب، مرجع سبق ذكره، ص 86.

سنة 2003، بينما النسبة الأدنى في نفس السنة من نصيب الكويت تقدر بـ 8.7% وهذا خلال نفس السنة.

(3) مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم هذا المؤشر لحساب درجة مديونية الدول ويساعد على تقييم قدراتها على تحمل عبء الديون، يربط هذا المؤشر الديون بقاعدة الموارد، ويلاحظ أن الدين الخارجي للدول العربية انخفض من 81% سنة 1990، إلى 47% سنة 2003، ويتفاوت هذا المؤشر من دولة إلى أخرى، فهو ما بين 178.2% في موريتانيا إلى 17.2% في سلطنة عمان، وكانت بعض الدول كالعراق تتميز بوجود أكبر قدر من الالتزامات المستحقة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.<sup>129</sup>

(4) المساعدات التنموية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: تشمل المساعدة الإنمائية المنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول من أجل النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مخففة ويستعمل هذا المؤشر لقياس مستويات المساعدة الميسرة الشروط، التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وقد كان أكبر قدر من المساعدات التنموية خلال الفترة ما بين 1991 - 1997 تحصلت عليه مصر، ومن حيث نسبة المساعدات المئوية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكان الأردن يتصدر القائمة عام 1991 واليمن في 1997.

(5) المؤشرات والقضايا البيئية: يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة.

أ. الغلاف الجوي والأراضي: من أهم قضاياها التغير المناخي وتثقب طبقة الأوزون ونوعية الهواء، وتنعكس بشكل مباشر على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

<sup>129</sup> محمد غريب، المرجع نفسه، ص 87.



- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة للأراضي فهي لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضاً من الموارد الطبيعية الموجودة فيها وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها.<sup>130</sup>

ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

- الحضرة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ب. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، حيث تواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث

<sup>130</sup> ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، "الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية: العدد السادس، جوان 2017، ص 160.

الصادر عن السواحل، تراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، تلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل، أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:<sup>131</sup>

- المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

- مصائد الأسماك: وتقاس بوزن الصيد السنوي لأنواع التجارية الرئيسية.

ج. المياه العذبة: يعد هذا العنصر أكثر الموارد الطبيعية عرضة للاستنزاف والتلوث، حيث تعتبر أنظمة المياه العذبة من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضاً للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئياً هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حالياً.<sup>132</sup>

(6) **المؤشرات والقضايا المؤسسية**: تتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.

أ. **الإطار المؤسسي**: تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات للتوقيع على الاتفاقيات العالمية والتصديق عليها، ويدعو جدول أعمال القرن (21) إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها كفاءة التنمية الاقتصادية المسؤولة اجتماعياً مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، كما يدعو الجدول أيضاً إلى تحسين فعالية الصكوك والآليات القانونية الدولية والوطنية، فيما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة

<sup>131</sup> ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، مرجع سابق الذكر، ص 161.

<sup>132</sup> ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، المرجع نفسه، ص 162.

وتشير المؤشرات الرئيسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة.<sup>133</sup>

ب. القدرة المؤسسية: تتحدد قدرة الدول على التقدم نحو التنمية المستدامة على درجة كبيرة بقدرة مؤسساتها، ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وإمكانياته من حيث الموارد، وتعزز القدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأي زيادة في هذه القدرة تؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة لمعالجة المسائل الحاسمة، وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ وتفهم العوائق والقيود، لكن يصعب تقييم القدرة المؤسسية بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات الأساسية والمؤشرات المختارة لهذا الموضوع والمتمثلة بعدد محدود من أجهزة المذيع أو اشتراكات الانترنت لكل ألف من السكان، وخطوط الهاتف الثابت والجوال لكل ألف من السكان، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، والبنية الأساسية للاتصالات والعلم والتكنولوجيا، ومؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية يقيس درجة التأهب لتلك الكوارث والاستجابة لها.<sup>134</sup>

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، حيث اقترحت (58) مؤشراً يتم تصنيفها

<sup>133</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق الذكر، ص 107.

<sup>134</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 108.

إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، كما اعتمدت اللجنة إطاراً تحليلياً يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية هي:<sup>135</sup>

- مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط.
  - مؤشرات الحالة: هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة.
  - مؤشرات الاستجابة: هي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة.
- ولقد جاء هذا الإسهاب في تناول التنمية عموماً، والمستدامة منها على وجه الخصوص، استجابة لمتطلبات الموضوع البحثي وارتباط مستقبل إدارة المدن باستراتيجية التنمية المستدامة.<sup>136</sup>

#### المطلب الرابع: أسس الاستدامة في إدارة المدن.

يعرض هذا المطلب الأبعاد المختلفة لاستدامة المدن، وذلك من خلال إبراز الأسس والاستراتيجيات المتعددة لإدارة المدن، من خلال إبراز البعد السياسي من خلال تفعيل دول المجتمع المدني، وإبراز البعد الفني المتمثل في تفعيل شبكات صناعة السياسة، كذلك البعد الثقافي الذي يعرض أهمية التراث والهوية للمدينة المستدامة، وأخيراً البعد الإيكولوجي أو البيئي الذي يطرح إمكانية التوظيف الأمثل للموارد.<sup>137</sup>

1. **البعد السياسي (تفعيل دور المجتمع المدني):** تلعب منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة دوراً محورياً في عملية البناء والتعمير الاجتماعي من أجل الوصول إلى مدينة محلية مستدامة، وقد ازدادت هذه الأهمية في العقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي

<sup>135</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق الذكر، ص 109.

<sup>136</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 110.

<sup>137</sup> نصر الدين لبال، دور الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، تحت إشراف الأستاذ عبد المؤمن مجذوب، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2012/2001، ص 31.

شهدها العالم، فعلى المستوى الاقتصادي ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية للدول النامية فقد تخلت الدولة عن جزء كبير من أدوارها التي كانت تشغلها خاصة الاقتصادية والاجتماعية، ما انجر عنه ظهور شريك آخر ليتحمل جزءاً من تلك المسؤولية الاجتماعية وهو المجتمع المدني<sup>138</sup>، إضافة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة للتأكيد عن ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات الاقتصادية وصياغة الخطط التنموية، فمساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية للوصول إلى مدينة مستدامة في المناطق المحلية النامية، يتوقف على طبيعة العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة وطبيعة المجتمع في حد ذاته.

فنجاح المجتمع المدني في التأثير على عمليات التنمية يرتبط بالإطار القانوني الذي تصنعه الدولة الذي يحدد طبيعة نشاط هذه المنظمات، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟، كما يرتبط كذلك بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جدتها، فإذا كانت ثمة إرادة جادة حصل تغيير على مستوى التنمية المستدامة بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على ملامسة انشغالات الجماعات المستهدفة فقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعاً لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية، وتنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه وفعالية مهاراتهم الاتصالية<sup>139</sup> ويتجسد ذلك من خلال تحالفات الهيئات قياماً بينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محلياً وعالمياً، إضافة إلى قدرة المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وفي الأخير إذا كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع فعالة في بناء المدن المستدامة فمن المتوقع أن تكون هناك عملية التنمية المستدامة.

---

<sup>138</sup> نصر الدين لبال، المرجع نفسه، ص 32.

<sup>139</sup> نصر الدين لبال، مرجع سابق الذكر، ص 32.

2. البعد الفني (تفعيل شبكات صناعة السياسة): يحتاج تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية

المستدامة إلى إصلاح جوهرى لأدوات السياسات لذلك يتوجب تقييم مدى فعالية هذه الأدوات وإدخال أدوات جديدة، خاصة الأدوات المبنية على الحوافز التي تشجع السوق والعمل على تطبيقها بشكل واسع ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجموعة من أدوات السياسات للمساعدة في تحقيقها ومنها: الأدوات التشريعية، الأدوات الخاصة بإصلاح السوق، الأدوات الاقتصادية، والأدوات التي تتناول رفع

الوعي.<sup>140</sup>

3. البعد الثقافي (اعتبارات التراث والهوية):

كثيراً ما يحلو للبعض استخدام مصطلحات فكرية لغوية مؤثرة مثل "ثقافة التنمية"، "البعد الحضاري لتنمية الثقافة"، و"قضايا التنمية المستدامة" ليطمئئنا للإحياء للآخرين بمدى شمول وعمق وإحاطة الفكرة التي يتحدثون عنها أو يروجون لها، غير أن الصياغة الأدبية الرفيعة قد لا تعدو في كثير من الأحيان أكثر من كونها مجرد صياغة لفضية جذابة أو تعبير مجازي إستعاري، لا يعبر أو يحل في قليل أو كثير عن إنجاز حقيقي أو عن أداء فعلي، بل قد يتم تفريقه من مدلوله الجوهرى ليعبر عن أشياء أخرى مغايرة، كثيراً ما تتسم بالصورية وحب الاستعراض والأعراق في استخدام الشكليات والرسميات والمظاهر والشعارات الخاوية الجوفاء.

ومن تلك المصطلحات اللامعة التي ننتشد ونكرها هو مصطلح "ثقافة التنمية" وهو من المصطلحات الآنية التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد الثقافي المعرفي، البعد الأول منهما هو البعد الثقافي، وهو بعد مشتبك وملتبس ويتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالاً أسلوب الحياة الذي يميز

<sup>140</sup> أحمد السيد الكردي، اختيار أدوات السياسات للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، موقع مقالات كنانة أونلاين،

مقالة علمية مقدمة منشورة بتاريخ 22 ماي 2010، يمكن الاطلاع على المقال على الرابط التالي:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126529 اطلع عليه يوم: 21-12-2018.

بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهي المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حالياً مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة "عملية كلية واعية تهدف لصياغة بناء حضاري اقتصادي اجتماعي سياسي قانوني شامل"<sup>141</sup>، و"ثقافة التنمية" هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية داخل مجتمع ما، وتتنوع الأساليب الثقافية المتبعة لتفعيل عملية التنمية بالمجتمعات ما بين أساليب إيجابية وأخرى سلبية، فبعض المجتمعات تعتبر أن الأسلوب الأمثل للانطلاق بقاطرة التنمية هو أن تستثمر مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط الصناعات التي يتم إنتاجها حديثاً، وتعتبر أن أكبر تحدي لها هو في قدرتها على اللحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات على اختلاف تنوعها.<sup>142</sup>

ومن الأهمية أن نضع تعريفاً دقيقاً لمفهوم "ثقافة التنمية" يتناول عمق عملية التنمية وليس قشورها، ينفذ لقلب هيكلها المؤسسي ولا يكتفي بتناول أطرافها، التنمية بمفهومها الشامل والعميق الذي يعني التسلح بأحدث ما تم تصنيعه ولكن في سياقه الصحيح، والسياق الصحيح يتطلب التدقيق في تحديد معدلات الحاجة للتبديل والاستعانة بالأحدث وفقاً لمتطلبات العمل فقط، وعدم الإسراف أو هدر موارد المؤسسة الحيوية دون حاجة أو مبرر، كما يعني نبذ الأفكار البالية السطحية التي تعتقد أن التنمية ما هي إلا شراء الأحدث واقتناء كل ما هو أكثر تطوراً.

لكن الأكثر أهمية هو حاجتنا الملحة لتنمية الثقافة بين أفراد المجتمع، ثقافة حب العمل وإجادته والاستغلال الأمثل لكافة الموارد، والبعد عن المظهرية والسطحية والشكليات وذلك باعتبار التنمية الثقافية شرطاً أساسياً للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية الثقافية لا يتم اكتسابه أو تعزيزه إلا من خلال

<sup>141</sup> نصر الدين لبال، مرجع سابق الذكر، ص 39.

<sup>142</sup> نصر الدين لبال، المرجع نفسه، ص 40.

الاهتمام بملكة التفكير والتفكير الخلاق واكتساب القدرة على النقد بين أفراد المجتمع وخاصة بين الشباب صغير السن الذي يمثل أساس البناء الحضاري في أي مجتمع، كما أن المجتمعات البشرية ترى في مجموع الممارسات والمعارف والمهارات و الفضاءات الثقافية المرتبطة بها جزء من مكونات تراثها الثقافي، حيث أن التراث اللامادي المتوارث من جيل لآخر يعاد تشكيله من طرف الأشخاص والمجموعات البشرية وفقاً لما يمليه عليهم محيطهم وتفاعلهم مع إرثهم التاريخي كذلك أن هذا التراث يعبر عن نفسه من خلال التقاليد والتعبيرات الشفوية من أساطير وحكايات، وكذا من خلال فنون الفرجة والممارسات الاجتماعية من عادات وتقاليد ومواسم ومهرجانات احتفالية تغطي على ثقافة المدينة المحلية مما يسهم في استمرارها.<sup>143</sup>

#### 4. البعد الإيكولوجي للاستدامة (التوظيف الأمثل للموارد): إن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية

فضلاً عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الطاقات الدفينة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نمواً لا محدوداً تبدو مستحيلة، ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية للأرض كمورد ناضب غير متجدد، ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفها اتجاه الطبيعة فضلاً عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية، ومن بين نماذج المدن المستدامة حسب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:<sup>144</sup>

<sup>143</sup> نصر الدين لبال، مرجع سابق الذكر، ص 41.

<sup>144</sup> نور الدين قالليل، نصر الدين لبال، مرجع سابق الذكر، ص 327.



الأسس السوسولوجية - نموذج نيويورك: تتميز مدينة نيويورك الأمريكية بنمط إدارة يعكس أهميتها

ومكانتها العالمية والمتمثل في نمط: المجلس/العمدة القوي، هذا النمط تطور في الثمانينات من القرن

التاسع عشر لموازنة شكل المجلس العمدة الضعيف ويوجد هذا النمط في المدن الكبرى.<sup>145</sup>

أ. **تثمين رأس المال الاجتماعي**: تحقيق التنمية المستدامة والتوصل إلى مدينة الرفاه والرعاية

والعدالة الاجتماعية، يتطلب توظيف المعلوماتية لتعميق التشابك بين الأفراد وتفعيل القيم وزيادة العطاء

الاجتماعي الرقمي واستغلال الطاقات المعرفية لدى العموم، ويعتمد ذلك على ما يلي:

▪ **المعلوماتية تصنع رأس المال الاجتماعي**: لقد ساهم رأس المال الاجتماعي المتصل بالتكنولوجيا

في تنمية شبكات اللاسلكي الأهلية ونظم تشغيل الكمبيوتر المفتوحة المصدر، مثل: **لينكس**، والمواقع

الشبكية التي تتيح المعرفة بصورة مفتوحة مثل: موسوعة ويكيبيديا، وغيرها.

▪ **ردم الفجوة الاجتماعية**: يساهم رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال

زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمشروعات وتنمية رأس المال البشري وخفض تكلفة المعاملات

وردم الفجوة الطبقة.

▪ **لمكافحة الجريمة ضد المدينة، البعد الأمني والأخلاقي**: إذ تعمل مدينة نيويورك للخروج من

الأزمة التي أصابها بعد تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي دمر فيها برج مركز التجارة

العالمي في 2001، حيث لقي نحو 3 آلاف شخص كانوا بالبرجين مصرعهم، وكان لا بد من وضع

سياسات وإجراءات من قبل السلطات المحلية للمدينة للحد من الجريمة والمتمثلة في:<sup>146</sup>

<sup>145</sup> نور الدين قائليل، نصر الدين لبال، المرجع نفسه، ص 328.

<sup>146</sup> نور الدين قائليل، نصر الدين لبال، مرجع سابق الذكر، ص 329.

**الحد من إتاحة واستخدام الأسلحة النارية:** تشديد الأحكام في الجرائم التي ترتكب باستخدام السلاح الناري (تنظيم تصميم الأسلحة النارية/ تنظيم معاملات الأسلحة النارية/ حضر حمل الأسلحة النارية تماماً)

**الجهود التشريعية:** في نيويورك أدى قانون مقيد لتراخيص ملكية الأسلحة النارية عام 1977، إلى حضر الملكية الخاصة للمسدسات فعلياً، حيث أسفرت هذه السياسة عن تراجع فوري في الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية بنسبة 25%.

**مكافحة الإرهاب:** أعلنت إدارة الشرطة في مدينة نيويورك الأمريكية أنها ستقاوم الإرهاب من خلال نشر كاميرات الفيديو اللاسلكية في شوارع المدينة، حيث تم تركيب أزيد من 500 كاميرا رقمية في شوارع المدينة، وصلت تكلفتها 9 مليون دولار، إضافة إلى الدعم الذي طلبته من الحكومة المركزية والمقدر بـ81.5 مليون دولار، وذلك لتسهيل عمل الشرطة وإكمال منظومة الإشراف والأمان في العديد من أنحاء المدينة.

**الهاتف المحمول ومكافحة الجريمة:** تخطط مدينة نيويورك لتوظيف مواطنين عاديين مزودين بهواتف محمولة ذات الكاميرا، وذلك لتقديم المساعدة لرجال الشرطة، وأشار محافظ المدينة إلى أن المدينة تخطط لتركيب تقنية جديدة بحيث تمكن قسم الطوارئ على الرقم 911 من تسلم الصور الرقمية وملفات الفيديو من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، ومن هنا يصبح بمقدور أي شخص يحمل هاتفاً محمولاً مزود بكاميرا أن يبعث بصور جريمة وقعت أمامه.<sup>147</sup>

---

<sup>147</sup> نور الدين قالقليل، نصر الدين لبال، مرجع سابق الذكر، ص 330.

## خلاصة الفصل:

تعتبر الاستدامة العمرانية عن حالة توازن وإعادة صياغة المحددات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية في المدن، حيث تجمع ما بين استدامة الموارد الطبيعية والاستدامة التقنية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذا اخذت دراسة الاستدامة العمرانية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة،

نظراً لعدم قدرة العديد من دول العالم وخاصة النامية منها على تلبية أهداف الاستدامة الحضرية بمفهومها الشامل.

# الفصل الثاني: المدينة الجزائرية

## الفصل الثاني: المدينة الجزائرية.

المبحث الأول: المدينة في الجزائر.

المطلب الأول: أصل المدينة.

المطلب الثاني: النشأة والتطور.

المطلب الثالث: سمات المدينة الجزائرية.

المبحث الثاني: أثر السياسة العمرانية على تبلور المدينة الجزائرية.

المطلب الأول: تطور السياسة العمرانية.

المطلب الثاني: أدوات التهيئة العمرانية.

المطلب الثالث: تقييم أدوات التهيئة والتعمير.

المبحث الثالث: المدينة في الخطاب السياسي الجزائري.

## تمهيد:

تعاني المدينة الجزائرية اليوم من عدة اختلالات وفي مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية وغيرها، حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية بين الشمال إلى الجنوب، وزاد من وتيرة الهجرة الريفية تحت ظل الظروف التي عرفتتها الجزائر، وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية وانتشار العمران الفوضوي، نتيجة الحاجة إلى العقار، ولهذا تبنى المشرع الجزائري قوانين عديدة متعلقة بالتعمير والبناء في إطار إدارة المدينة وتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وعلى هذا خصصنا الفصل الثاني من المذكرة للحديث عن المدينة الجزائرية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث، فتم التطرق في المبحث الأول إلى المدينة الجزائرية في حين تناول المبحث الثاني أثر السياسة العمرانية على تبلور المدينة الجزائرية، أما المبحث الثالث فقد خصص للقراءة السياسية للمدينة الجزائرية.

إن التحولات الوظيفية والديمقراطية السريعة التي تزامنت مع استعادت مدينة الجزائر لوظيفتها كعاصمة وطنية عام 1962، كان من شأنها إحداث نمو عمراني غير مسبوق، حيث أدت هذه التحولات إلى خلق ديناميكية كان من شأنها إحداث تغيير شامل وعميق في بنية المدينة وتوسع كتلتها الحضرية، بامتدادها في مختلف الاتجاهات، هذا النمو هو في الواقع نتيجة للسياسة العمرانية التي تبنتها السلطة العمومية منذ العشرة الأولى التي أعقبت الاستقلال، بهدف تطوير وتنمية العاصمة لتصبح قطباً رئيسياً في البلاد.

## المبحث الأول: المدينة في الجزائر.

### المطلب الأول: أصل المدينة.

تقع مدينة الجزائر على خط عرض 36,46° شمالاً ، وخط طول 3,3° إلى الشرق، من خط غرينتش وهي بذلك تقع في منطقة معتدلة على نحو البحر، أسست في العصور العتيقة وعم اسمها على البلاد التي اتخذتها عاصمة منذ القرن السادس عشر، أو ابتداءً من عهد الاحتلال التركي حيث أطلق الأتراك على المدينة، "جزائر الغرب"، وعلى المغرب الأوسط "بلاد الجزائر".<sup>148</sup>

---

<sup>148</sup> علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، (الجزائر، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، ط1، 1972)، ص 33.



ويتكون سطح إقليم مدينة الجزائر من منطقتين مختلفتين في التضاريس والبيئة، إحدهما معقدة التضاريس، ويطلق عليها كتلة الساحل، والأخرى منطقة سهلية منبسطة تعرف بالساحل المتيجي، وهي المصدر الممون للمدينة بالثروة الديوانية والزراعية.<sup>149</sup>

وترجع أصول نشأة مدينة الجزائر إلى فترة ظهور الفينيقيين الذين خرجوا من فينيقيا باحثين عن المعادن، ومنشئين وكالات تجارية على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،<sup>150</sup> وجعل الفينيقيون من مدينة الجزائر مرفأً صغيراً تلجأ إليه سفنهم التجارية، وأطلقوا على المدينة اسم "إيكسيوم"، وفيما يتعلق باستمرارية المدينة في العهد الإسلامي، فقد لعب الصنهاجيون دوراً كبيراً في بناء مدينة الجزائر سنة 960م، وذلك على يد بلكين بن زيري بن مناد بعد أن وطر فيها الحكم للعبديين وأصبحت المدينة تنسب إلى قبيلة بين مزغنة،<sup>151</sup> وأن بني مزغنة المنسوبة إليهم قبيلة من قبائل البربر متوطنة بأرض واقعة شرقي مدينة الجزائر، والبعض يقول جزيرة وبعضهم جزائر وذلك عند إتيان الأتراك إلى هذه المدينة، كانت مدينة كبيرة، وثلاث جزر صغيرة متجاورة أمام المرسى القديم.<sup>152</sup>

أما في العهد العثماني فأطلق على مدينة الجزائر "جزائر الغرب"، كما أطلقوا عليها أسماء عديدة مثل اسم المدينة المحروسة، ودار الجهاد، ودار السلطان، وكان لهذه الأسماء معنى في تطور عمران المدينة نحو الدفاع والتحصين ضد الغارات المسيحية التي ما فتئت تهاجم من حين لآخر مدينة

---

<sup>149</sup> صالح بعلي، عبد العزيز ميهوبي، المجتمع والعمران بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، (1830/1800)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة-، 2016/2017، ص 05.

<sup>150</sup> علي عبد القادر حللمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، مرجع سابق الذكر، ص 137.

<sup>151</sup> صالح بعلي، عبد القادر ميهوبي، المجتمع والعمران بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1830/1800)، مرجع سابق الذكر، ص 06.

<sup>152</sup> نصر الدين براهيم، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الجزائر (منشورات تالة، الأبيار بدون طبعة، أبريل 2010)، ص 44.

الجزائر.<sup>153</sup> وبعد تحديد الإطار الجغرافي للمدينة يتوجب عرض الأحداث التاريخية المرتبطة بها لاسيما فيما يتعلق بالتعمير والذي مر بحضارات وثقافات عديدة، والتي يتم عرضها في المطلب الموالي.

## المطلب الثاني: النشأة والتطور

يمكن القول أن المجال الجزائري غني بالعديد من الشواهد التي تدل على مختلف المراحل التي مر بها، من الرومانيين إلى الفتوحات الإسلامية، العثمانيين، الاستعمار الفرنسي، فكلّ كان يشيد مدنه حسب أهدافه والتي أثرت تأثيراً واضحاً على الشبكة الحضرية في الجزائر إلى أن جاءت فترة الاستقلال والتي مرت بها التهيئة بالعديد من المراحل منها:<sup>154</sup>

### (1) المرحلة التي تسبق الاحتلال الفرنسي:

تميزت هذه المرحلة بتعاقب عدة حضارات على المجال الجزائري، فقد تم تأسيس عدة مدن في الجزائر من طرف الفينيقيين، الرومان والبيزنطيين، وكذا العثمانيين، إلى غاية مرحلة الغزو الفرنسي، فمن هذه المدن ما لم يتبقى سوى آثار تدل على وجودها في وقت ما، ومنها مدن أخرى نشأت في ذلك الوقت ثم نمت وتطورت وما زالت قائمة إلى يومنا هذا، فالتشريع الحضري في هذه المرحلة إن لم يكن قد ظهر منذ البداية، فهناك أسس ومبادئ، قامت عليها المدن والحضارات آنذاك إلى غاية ظهور التشريع بمعناه الحقيقي.

---

<sup>153</sup> صالح بعلي ، عبد القادر ميهوبي ، مرجع سابق الذكر، ص 06.

<sup>154</sup> ماجد بربريس ، النمو العمراني وأثره على البيئة الحضرية، إشكالية التسيير العمراني حالت مدينة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، تخصص: المجتمع والتنمية المستدامة للمدينة، 2012/2011، ص 37.

## أ. المدن الرومانية:

اجتاحت الإمبراطورية الرومانية أنحاء الجزائر لأهداف عسكرية وتوسعت فيها، فشيدت قلاعاً ومراكز لتحصين الجنود الذين واجهوا مقاومة شديدة من طرف الأهالي، فقد أقيمت عدة مستوطنات وصدت رومانيا انطلاقاً من الشريط الساحلي إلى الداخل، بعض هذه كان أصابها الاجتياح الفينيقي قبل الميلاد لأغراض تجارية،<sup>155</sup> وطوال المرحلة الرومانية تأسست شبكة جديدة من المدن على أنقاض سابقها وانقسمت المدن إلى رومانية وأخرى بربرية، وهذه الأنواع قد أفرزت من حيث الموقع خمسة مدن مصنفة إلى:<sup>156</sup> مدن بحرية، مدن فلاحية، مدن عسكرية، مدن مركزية، مدن القصور والغناء والترف ولا تزال الكثير من الآثار الرومانية الموجودة حالياً تحمل تلك الخصائص العمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من هندسة وفن معماري وتخطيط متقن وتشييد للهياكل والمسارح والمعابد المتميزة، ومن هذه الآثار: تيمقاد وشرشال وتيبازة.

## ب. المدن ذات النشأة الإسلامية:

انتعشت الشبكة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات العربية الإسلامية وأنشئت الكثير من المدن، أو طورت على نمط الحضارة العربية الإسلامية وتمدنها في مختلف المجالات مستمدة كيائها ومضمونها من الشريعة الإسلامية ووفقاً للمقاييس العمرانية والمعمارية للفكر الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي والوظائف المتنوعة والمنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها هذا المجتمع من مساجد ومسكن، وقد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت

---

<sup>155</sup> رقيقة سنوسي ، أدوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق -دراسة حالة مدينة باتنة-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، تخصص: المدينة والمجتمع، معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص 21.

<sup>156</sup> أحمد توفيق المدين، قرطاجنة في أربع عصور - من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 99.

الجزائر، والتي ارتبط إنشائها في بادئ الأمر بقواعد عسكرية أقيمت في النقاط الإستراتيجية، - أغلبها في المدن الداخلية -، ثم سرعان ما تطورت وتحولت إلى مدن ضخمة، تركت بصمتها عبر التاريخ، ومن بين المدن العديدة ذات النشأة العربية الإسلامية: مدينة تيهرت، القلعة تلمسان، المنصورة، الجزائر ... الخ، دون أن ننسى بأن هناك مدن عريقة أنشأها المسلمون ذوي الأصول غير العربية مثل مدينة غرداية.<sup>157</sup>

### ج. المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني:

رافق حركة التمدن الواسعة التي شهدتها الدولة العثمانية، سياسة تشريعية عمرانية تتناسب والمتطلبات التفصيلية لإنشاء المدن وإدارتها الحضرية، حيث خلف العثمانيون وراءهم من الإرث المرتبط بالتشريعات العمرانية والمعمارية ما يوازي في أهميته المآثر المادية والشواهد المعمارية (قصة العاصمة، قصة تلمسان، قصة قسنطينة ... ) التي ما زالت شاهدة على ذلك في شتى البقاع الإسلامية التي حكمها العثمانيون، ويمكن للمُطَّلَع على هذه المخطوطات والوثائق أن يعرف مدى ارتباطها بالقضايا التخطيطية والعمرانية المعاصرة، ومن هذه الوثائق ما يحمل العناوين التالية:

(1) "مميزات المباني"<sup>158</sup> وهي المتعلقة بتحديد الارتفاعات المسموح بها للأبنية، والارتدادات والبروزات والأجنحة والمطلات.

(2) أسلوب البناء ومواد البناء والمعايير المستعملة.

(3) إجراءات أعمال البناء والمتابعة.

(4) تبليط الشوارع والأماكن العامة والأرصفة وتنظيفها.

(5) بيع قطع الأراضي لغير المسلمين.

<sup>157</sup> رفيقة سنوسي ، مرجع سابق الذكر، ص 21.

<sup>158</sup> محمود حميدان قديد، رشيد عباس الجزراوي، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2015)، ص 112.

(6) مسألة تصفيف الأحياء للمسلمين وغير المسلمين.

(7) مسائل المياه وتشمل على توريد مياه الشرب، ومسائل تصريف المياه المستعملة.

(8) مسائل الأمن: كتحصيص مناطق سكن للعزاب، وأمن الأحياء السكنية، ومنع الهجرة.<sup>159</sup>

## (2) مرحلة الفترة الاستعمارية (الكولونيالية):

إن الحديث عن التعمير كسياسية وقانون لم يبدأ في الجزائر إلا مع دخول الاستعمار الفرنسي، فمع احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830، ثم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواء منها الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلية، بدأ عدد سكان المدن يتقلص بحيث أصبح لا يزيد عن 5% من مجموع السكان الجزائريين آنذاك والذي قدر بـ3 ملايين نسمة، ويعود السبب في تناقص عدد السكان الحضر في هذه الفترة إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للاحتلال، وسياسة الطرد والنفي التي اتبعتها الاستعمار ضد سكان المدن، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاعتصام بالأرياف والجبال أو الهجرة إلى البلدان المجاورة والمشرق العربي، فقد تميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذاتي واللامركزية في علاقاتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية والتجارية، بحيث كانت الأرياف تعتمد على المدن في اقتناء السلع الصناعية من ألبسة وأدوات صناعية وحرفية وفي نفس الوقت تتمون المدن بالمنتوج الزراعي والحيواني بشكل وفير ومستمر ويصدر الفائض منه (وخاصة الحبوب)<sup>160</sup> إلى الخارج، إلا أن العلاقة سرعان ما كسرت من طرف المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي والطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وذلك يربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بواسطة شبكة من السكك الحديدية، ثم أنشئت الموانئ بالمدن الساحلية مثل ميناء الجزائر وميناء وهران،

<sup>159</sup> محمود حميدان قديد، رشيد عباس الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

<sup>160</sup> يحيى مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران، تخصص: المدينة والمجتمع والتنمية المستدامة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المدنية، الري والهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2011/2012، ص 17.

وعنابة وبجاية ومستغانم وبني صاف وسكيكدة وغيرها لنقل المنتج الزراعي والثروات المعدنية إلى فرنسا، وللتذكير فإن الإطار العام للشبكة العمرانية الجزائرية الموجود، كان قبل الاحتلال الفرنسي متمثلاً في المدن ذات الأصل الجزائري ولكن لا ينبغي أن ننكر مساهمة المستعمرين في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر حسب أغراضه المسطرة في مجال الاستيطان الأوروبي من جهة وتوجيه الشبكة العمرانية وهيكلها الأساسية لخدمة الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى بالإضافة إلى الأهداف العسكرية والجيوبوليتيكية للهيمنة على التراب الوطني بصفة مستمرة ودائمة، إذ نجد الإدارة الفرنسية وضعت مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية سواء منها الساحلية أو الداخلية من أجل توسيع نسيجها العمراني حسب مقاييس غربية محضة إلى جانب المدن الجزائرية التقليدية التي كانت تأوي الأهالي، وذلك بإنشاء أحياء جديدة بهذه المدن لإقامة الأوروبيين وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهيكل الأساسية<sup>161</sup>، إلى جانب هذا عمدت السياسة الحضرية في الجزائر إلى تقسيم البلاد إلى مناطق، لكل منطقة وظيفة ودور تستغله السلطات الفرنسية كالتالي:<sup>162</sup>

أ. المدن والحوضر: الجزائر، قسنطينة، وهران.

ب. المدن المتوسطة: باتنة، بلعباس، مليانة، البليدة.

ج. مدن الشمال الصغيرة: الزراعية والساحلية كالجلفة وهي مدن للحماية والإدارة.

د. مدن الجنوب الكبير والواحات: مثل بسكرة وتقرت، حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية

فرنسية، خالية من أي تهيئة جادة كالتى حظية بها مدن الساحل، إلى جانب إهمال مدنها العتيقة

---

<sup>161</sup> يحيى مدور ، المرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>162</sup> ميدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة، مدينة بسكرة نموذجاً، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012/2013، ص34.

لتجعل من شعبها شعباً مجرداً من قيمه وتقاليده وحضارته، مع محاولة فصل مناطق الجنوب عن الشمال لبتز الهوية الوطنية وتشتيت سكانها وبث الفوارق الجهوية بين فئات الشعب الواحد وتمزيق رباط الوحدة بين مكوناته المختلفة، مع تعاقب السنوات وضحت إفرزات هذه السياسة الاستيطانية الفرنسية وعواقبها على النسيج الحضري، الذي سرعان ما حاصره حزام كبير من البيوت القصدية والطينية التي تأوي المواطنين الجزائريين بعدما عانت قراهم وأريافهم من البؤس والفقر والحرمان، حيث قدر عدد السكان القاطنين في البيوت الطينية حوالي 18,000 ساكن<sup>163</sup>، ومن خلال الأرقام والإحصائيات نجد تطورات مذهلة في تاريخ التعمير في الجزائر، ففي 1830 قدر لاكوست السكان الحضر ما بين 05% و 06%، تتوزع في ثلاث مدن رئيسية معروفة هي: الجزائر، قسنطينة وتلمسان، وبعد أن بسطت فرنسا الاستعمارية نفوذها عبر معظم الأقاليم والمدن الجزائرية وجدت نفسها أمام شبكة حضرية لا تستجيب إطلاقاً لإستراتيجياتها في مقابل أن معظم السكان كانوا يعيشون نمط الحياة الريفية القبلية، وفي ظل التحولات الهيكلية في البنية الاجتماعية والحضرية التي أحدثها هذا الاستعمار اندثرت بعض المدن القديمة، بينما تقلصت أدوار ووظائف البعض الآخر وفقدت أخرى حجماً كبيراً من سكانها المسلمين في مقابل ذلك تواصلت الهجرات الأوروبية، ومع بداية القرن العشرين تنقلت السلطة الإدارية من يد الجيش الفرنسي إلى السلطة المدنية واتجه معها التعمير بالاعتماد على مخطط التصنيف والاحتياطات العقارية في توسيع المدن من خلال تصفيف المباني وتحديد عرض الشوارع الجديدة والمجالات العمومية وإنشاء المرافق.<sup>164</sup>

### (3) مرحلة الاستقلال:

<sup>163</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سابق الذكر، ص 35.

<sup>164</sup> رياض تومي، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية -مدينة الحروش نموذجاً- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 43.

ورثت الدولة الجزائرية عن العهد الاستعماري تركة هائلة ساد كثير من معالمها الدمار، وفي هذه الفترة تبنت الجزائر الفكر الاشتراكي كتجربة طموحة في العملية التنموية، لكن سرعان ما غيرت مسارها وفق متطلبات السوق العالمي وهو الاقتصاد الحر بغية النهوض بمجتمعاتها، فأقيمت المناطق الصناعية والتجمعات السكنية ضمن برامج تنموية مرحلية سمحت بها مداخيل المحروقات، بينما لم تكن الأرضية مهيأة لاستيعاب حركية التحديث التي لم تحد من سلبياتها سياسات التوازن الجهوي والإصلاح الزراعي، خاصة مع تركيز الاستثمارات والإنفاق في المدن التي امتصت الأموال والجهود المخصصة لبرامج التنمية، وأمام التحولات الناجمة عن حركية التحديث انكفأت المقاربة البيروقراطية على ذاتها وجردت المدينة من بعدها المادي، و عوض "تشكيل" المدينة الجديدة، ركزت على برمجة الوظائف وتوفير العقارات لها ضمن تهيئة قطاعية مجزأة،<sup>165</sup> ليرسم الواقع الحضري بذلك لوحة مشوهة للمدن الجزائرية تعبر عن غياب سياسة حضرية تنموية، ويمكن أن نجمل مجموعة من المراحل التي شهدت تطور المدينة الجزائرية:

## المرحلة الأولى (1962-1978):

كانت تهدف إلى التحكم في النمو العمراني، وتنظيم المناطق الهامشية في المدن من خلال التخطيط الذي بدأ يظهر بتنمية المناطق المحرومة، أو برامج أعطيت للجماعات المحلية لتسيير المدن، فكانت أول الجهود سنة 1965، ثم سنة 1969 حيث تم إنجاز حوالي 10.770 مسكناً حضرياً، أما في الريف فقد شيدت قرابة 75 قرية فلاحية عبر التراب الوطني، وقد أصبحت هذه القرى نواة لمدن مصغرة

---

<sup>165</sup> معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر، جذورها، واقعها، آفاقها، عمران، المجلد 4، العدد

16، ربيع 2016، ص 18.



فيما بعد لتصبح مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي، وجاء المخططين الرباعيين للمطالبة بالتوازن الجهوي وإعطاء أهمية للمناطق الداخلية كباتنة، سطيف والهضاب العليا، وتقليل الضغط على مناطق الساحل، واعتماد اللامركزية في الإدارة، وإعطاء الصلاحيات للبلديات والولايات من خلال المخططات الولائية والبلدية للتنمية، ومخططات التجديد العمراني حيث تم إنجاز 40 ألف مسكن، أما المخطط الرباعي الثاني، فخص القرى الاشتراكية المزمع إنجازها عام 1980 وبرامج البناء الذاتي الريفي و 130 ألف مسكن حضري، خلال الفترة الرباعية للوصول إلى معدل 100 ألف مسكن حضري سنوياً.<sup>166</sup>

كما رصدت الدولة استثمارات هامة في مخططات التطوير الحضري لتحويل مشاريع البنية الحضرية، حيث استفادت من هذه العملية حوالي 39 مدينة كبيرة كما برمجت الدولة إنشاء 254 ألف منطقة عمرانية جديدة ووزعت على 180 مركزاً حضرياً لإنجاز 670 ألف مسكن جديد لمواجهة أزمة السكن، غير أن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان فلم يكن لها تأثير ملموس على الخريطة الإقليمية إذ ازداد النزوح في اتجاه المدن، ونتج عنه عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيداً.<sup>167</sup>

## المرحلة الثانية (1978-1986):

تم تعديل الخريطة الإدارية الحضرية لاستيعاب الفائض عن أحجام المدن والحضر بشكل عام، وتكييفها مع الحقائق العمرانية والتغيرات الحضرية المستجدة، ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 إلى 48 ولاية عام 1984، وكان هذا محاولة من أجل القضاء على التفاوت الموجود والتخفيف

<sup>166</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سابق الذكر، ص 39.

<sup>167</sup> ميدني شايب ذراع، نفس المرجع، ص 40.

من أزمة السكن وعلى الرغم من الأهداف التي كانت ترمي لتوزيع 450.000 مسكناً منها 300.000 مسكناً حضرياً و 150.000 مسكناً ريفياً، فقد ارتكزت الكثير من هذه المشاريع في الجهة الشمالية للبلاد.

### المرحلة الثالثة (1986-1994):

ركزت الدولة في هذه المرحلة على توجيه أهدافها نحو المناطق الداخلية للبلاد لضمان توزيع أفضل للطاقات البشرية، خلال المخطط الخماسي الثاني، وللتخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الكبرى في الشمال بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا والجنوب الجزائري ووضع حد للتوسعات العمرانية<sup>168</sup> التي التهمت أراضي شاسعة، مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانياً كالأسلوب الذي بنيت به المساكن الجاهزة.

### المرحلة الرابعة (مرحلة المدن الجديدة):

في هذه المرحلة أصدر قانون التوجيه العقاري 29/90، المؤرخ في 18 أكتوبر 1990، الذي حدد أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية والهيئات المسؤولة، كما نص قانون 25/90، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، على إنشاء المدن الجديدة كعملية تعمير ممتازة ضمن إطار الجهوية، حيث تجسد إرادة التهيئة العمرانية،<sup>169</sup> وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني، وكذا صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 الذي يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها، ويقوم هذا القانون على مجموعة من المبادئ، أهمها مبدأ الشراكة والتكامل بين الدولة والجماعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة

<sup>168</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>169</sup> ميدني شايب ذراع، نفس المرجع السابق، ص 43.

بسياسة المدينة وتنفيذها، كذلك صدور القانون 10/03 والقانون 15/08 المتضمنين حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.<sup>170</sup>

وتتمثل أهمية إنشاء المدن الجديدة من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص في ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة بجعلها منطقة ذات أبعاد اقتصادية راقية وفعالة لخدمة الصالح العام وتحسين ظروف المدينة من الجانب الاقتصادي، حيث ترقى إلى مصاف المدن الكبرى الصناعية، أما من الناحية البيئية فهي تهدف إلى إيجاد بيئة حضرية صحية توفر لسكانها مؤشرات الأمن الصحي.<sup>171</sup>

والمادة 04 من القانون 03/87 المؤرخ في 27 يناير 1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، تنص على أن تحقيق التماسك في مجال التهيئة العمرانية يجب أن يندرج في الأحكام التنفيذية للقوانين التي لها تداخل في استعمال القضاء، وتشغله ضمن المبادئ التي تنص عليها بأن تكون هذه المدن الجديدة بشكل منطقي ضمن طرح أوسع يتعلق بالتهيئة الجهوية أو الوطنية من أجل إصلاح النسيج الحضري، ورد الاعتبار لانسجام المنظومة الحضرية الوطنية،<sup>172</sup> ومن أصناف المدن الجديدة نجد:<sup>173</sup>

## **1. المدن الجديدة للامتياز:**

---

<sup>170</sup> محمد رحموني ، الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة: دراسة على ضوء القانون التوجيهي

للمدينة، مجلة التعمير والبناء، العدد الأول، مارس 2017، ص 108.

<sup>171</sup> عائدة مصطفىاوي ، المدن الجديدة آلية جديدة لتنظيم التوسع الحضري وتوجيهه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

لونيسي علي - البليدة 02، ص 10.

<sup>172</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سابق الذكر، ص 43.

<sup>173</sup> القانون رقم 08/02، المؤرخ في 2002/05/08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية،

العدد 34.

تعتبر هذه المدن وفقاً لتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي<sup>174</sup> مدن المستوى الأول، وتشمل مدن الطوق الأول والثاني هدفها التحكم في التوسع الحضري، وكذا توجيه النمو العمراني لمدينة الجزائر على المدى القريب وجعل مدينة الجزائر موقعاً دولياً وهذا يتطلب إعادة تهيئة المجالات الفرعية لمساحة المدن الكبرى بواسطة برنامج أعمال وتدابير من شأنها أن تنشئ حزاماً من المدن الجديدة، يقع بين المدينة الكبرى ومدن الطوق الثاني، كما يتطلب تطوير مدن الطوق الثاني عن طريق الرفع من مستوى شبكتها العمرانية الحضرية والريفية بكيفية تبعث على استقرار السكان المحليين ويزيد من جاذبيتها.

### أ. مدن الطوق الأول:

تعرف أيضاً بالمدن التابعة، وهي تجمعات واقعة في نطاق تأثير العاصمة، تتبع المدينة الأم اقتصادياً، لوقوعها ضمن نفوذها، وغالباً ما تكون في موقع خال، بعبارة أخرى، هي المدن التي يتم إنجازها في مناطق غير مركزة عمرانياً، وذلك يجمع العديد من الأحياء والمناطق المجاورة للمدينة الكبيرة، وتوطن عليها المدن الجديدة والهدف منها هو امتصاص النمو الحضري للحد من البناء الفوضوي،<sup>175</sup> تقام هذه المدن حول المساحة المحيطة بمدينة الجزائر (ولاية الجزائر، تيبازة، بومرداس البلدية).

- مدينة العفرون: مهام زراعية وصناعية (ولاية البلدية 100 هكتار – 12.500 نسمة).
- مدينة بويتات<sup>176</sup>: رياضية ترفيهية ( ولاية البلدية 350 هكتار – 45.000 نسمة).

<sup>174</sup> تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد 21، المؤرخة في 09/04/1997، ص 51.

<sup>175</sup> كريمة كتاف، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون رقم 08/02، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،

فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 01، 2013/2012، ص 53.

<sup>176</sup> أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/04، المؤرخ في 01/04/2014، الجريدة الرسمية، العدد 20.

- مدينة الناصرية: صناعية ( ولاية بومرداس 700 هكتار – 56.000 نسمة).
- مدينة المعالمة (سيدي عبد الله)<sup>177</sup>: علمية طبية (ولاية تيبازة 800 هكتار – 100.000 نسمة).

## ب. مدن الطوق الثاني:

إن هذا الطوق الذي يعرف بمنطقة وسط الشمال خارج المدينة الكبرى، يتميز من جهة بمستوى نمو اجتماعي واقتصادي ضعيف، غير أنه يتوفر على ظروف استقبال نشاطات صناعية، شريطة القيام بمبادرات تهدف إلى استقرار السكان وتدعيم الشبكتين الحضرية والريفية، ويشمل هذا الطوق ولايات الشلف وعين الدفلة والمدينة والبويرة وتيزي وزو، تقرر في هذا الطوق إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول بموجب المرسوم التنفيذي 97/04<sup>178</sup>، وتقع هذه المدينة الجديدة بين ولايتي المدينة والجلفة على إقليم بلديتي بوغزول وعين وسارة، وتغطي حدود المدينة الجديدة لبوغزول مساحة 4650 هكتار، من المفروض أن تشمل ما يلي:<sup>179</sup>

- 2150 هكتار داخلية في حدود ترميم وتهيئة المدينة الجديدة.
- 1000 هكتار حول المساحات المهيأة التي تشكل حدود حماية المدينة الجديدة.
- 1000 هكتار للمنطقة الفلاحية.
- هكتار لمنطقة الميناء الجوي.

<sup>177</sup> أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 275/04، المؤرخ في 2004/09/05، الجريدة الرسمية، العدد 56.

<sup>178</sup> المرسوم التنفيذي 97/04، المؤرخ في 2004/04/01، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20.

<sup>179</sup> المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 97/04، مرجع سابق الذكر.

أما المهام الرئيسية للمدينة الجديدة لبوغزول فتتمثل في الثلاثي الأعلى والتكنولوجيات والبحث العلمي، وكذا مهام الدعم المتعلقة بها ويحدد البرنامج العام لها كما يأتي:

- فضاءات لبرنامج السكن الموجه لعدد السكان يقدر بـ 400.000 نسمة.
- تجهيزات جماعية (جماعية وفردية) وتربوية وجامعية وإستشفائية وخاصة بالصحة وثقافية ورياضية ودينية والمصالح الإدارية وغيرها.
- نشاطات اقتصادية: القطاع التجاري والسياحي والصناعي.
- منشآت النقل: الطرقات والفضاءات العمومية وشبكات السكة الحديدية ومحطات النقل الجوي.
- تجهيزات تجارية وفندقية وخدماتية.
- مطار دولي، حدائق حضرية ومساحات خضراء.
- المنشآت التقنية: لاسيما نواقل الطاقة والماء ومحطة تصفية المياه ومركز معالجة النفايات ومنشآت المواصلات السلكية واللاسلكية.
- التجهيزات العمومية مرافقة للخدمات الحضرية والخدمات الجوارية.
- فضاءات الحماية حول المدينة الجديدة التي تحدد استعمالاتها في مخطط التهيئة.

### ج. مدن الطوقين الثالث والرابع:

يهدف رهان إعادة التوازن الإقليمي الذي تضمنه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى إيجاد تنظيم متجدد للإقليم يربط إعادة التشكيل الإقليمي بفضاءات متميزة لكن أكثر تكاملاً وتضامناً سواء بين المكونات الكبرى للإقليم (الساحل، التل، الهضاب العليا والجنوب) أو بين مدن بوظائف جد محددة أو بين المدن والأرياف، ويستند هذا الرهان إلى إعادة هيكلة الساحل والتل وتنمية طوعية للهضاب العليا

والجنوب وإلى ترقية نظام حضري أكثر تسلسلاً، وبعث علاقات أكثر كثافة وأكثر قدرة على استقطاب عالم الريف.<sup>180</sup>

## 2. مدن إعادة التوازن:

تمتاز منطقة الهضاب العليا المسماة الطوق الثالث بتنوع ظروفها المادية والطبيعية، حيث تتوفر على مساحات زراعية كبيرة ومناطق رعوية وشبه صحراوية، وتم اعتماد 12 موقعاً للمدن الجديدة في الهضاب العليا، وتتمثل المهمة الأساسية المسندة إلى هذه المشاريع المهيكلة في نشر تطور هذه المنطقة وبالتالي ضمان التوازن في توطين السكان الحضريين في محاور التنمية شرق وغرب وشمال وجنوب، والمدن التي تم اعتمادها هي:

- الهضاب العليا الشرقية: تقرين وبئر العائر وبوخضرة (ولاية تبسة).
- الهضاب العليا الوسطى: بوغزول (المدية والجلفة).
- الهضاب العليا الغربية: العريشة (ولاية تلمسان)، رحام وموشر (ولاية سيدي بلعباس)، مكنن بن عمار وخلف الله (ولاية سعيدة)، عين الذهب وقصر الشلالة (ولاية تيارت).

تهدف إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة في هذا الطوق إلى تنمية الهضاب العليا، قصد تمكينها

من تطوير الأنشطة والخدمات الضرورية.<sup>181</sup>

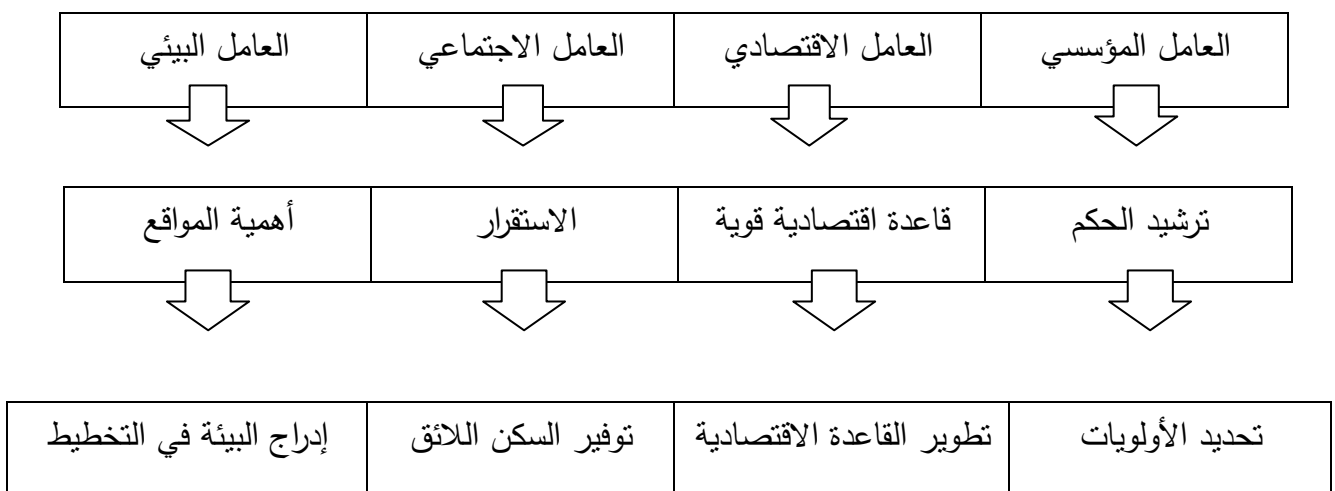
---

<sup>180</sup> عايدة مصطفى ، مرجع سابق الذكر، ص 15.

<sup>181</sup> عايدة مصطفى ، مرجع سابق الذكر، ص 16.

الشكل رقم 02:

الاستدامة العمرانية للمدينة الجديدة





<ul style="list-style-type: none"> <li>- ربط المدينة بشبكة طرق مختلفة.</li> <li>- الطاقة النظيفة.</li> <li>- الحزام الأخضر.</li> <li>- المساحات الخضراء.</li> <li>- المظهر الجمالي للعمران.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير الشغل.</li> <li>- توفير الخدمات الضرورية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ربط الاقتصاد بمطالب المجتمع.</li> <li>- اعتماد التكنولوجيا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المنظومة القانونية الفاعلة.</li> <li>- الرقابة والمتابعة والتجسيد.</li> <li>- الاعتماد على الخبرات الأجنبية (تشجيع الاستثمار).</li> <li>- إشراك القطاع الخاص ومراقبته.</li> </ul>
--	---	---	--



البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد السياسي
--------------	-----------------	-----------------	---------------



الاستدامة البيئية

الاستدامة الاجتماعية

الاستدامة الاقتصادية

استدامة الحكم

<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكامل وتداخل أبعاد الاستدامة العمرانية في المدينة الجديدة</li> <li>- لتوازن الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي.</li> <li>- مدينة الغد.</li> </ul>
---

المصدر: رابح هزيلي، إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجاً، مجلة

العلوم الاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015، ص 173.

وقد اعتقد الكثير أن المدن الجديدة هي الحل الأمثل لمعالجة إشكالية سرعة التحضر التي تعيشها الجزائر، إلا أن واقع الأمر أن الفكرة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنجاز مثل هذه المشاريع الطموحة، غير أن المدن الجديدة بالمفهوم العمراني المعاصر يقتصر على إنشاء مرافق للبشر فقط بالقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن توفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية الضرورية، فمع بروز أزمة السكن والتي تجلت بوضوح في الاختلال المسجل بين العرض والطلب قياساً بمعدل النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع البناء والتعمير، حيث اعتمدت فيه أساساً على وضع برامج هامة لانجاز السكن مساندة لنمو المجتمع الجزائري وتطوره، إذ قررت خلال المخطط الأول (80-84) إنجاز 700 ألف مسكن وكذا 542 ألف مسكن خلال فترة الخماسي الثاني، هذا التوسع غير العقلاني والاستهلاك المفرط للأرض، فضلاً على ما ينجز من مجموعات سكنية لنفس المنطقة الحضرية تتضارب في أشكالها، رغم الدراسة الموحدة للمنطقة ككل من قبل الهيئات المعنية إذ شكلت مدناً جديدة، بمحاذاة الأنسجة العمرانية العتيقة دون مراعاة لأي إدماج عمراني أو معماري أو وظيفي.<sup>182</sup> كما استدعت النظم الحديثة في إمداد المدن بالمرافق والخدمات العامة إلى ظهور أنماط جديدة من التصميم والتخطيط العمراني، تختلف عن الأنماط التقليدية وبذلك دخلت المدينة عصراً من التحول العمراني، كل هذا ساهم في غياب تعبئة للأنسجة العمرانية العتيقة، فتفاقت مشاكلها وتدننت بيئتها العمرانية والمعمارية<sup>183</sup>، وهذا ما يقودنا إلى معرفة أهم الخصائص التي ميزت المدينة الجزائرية.

### المطلب الثالث: السمات والخصائص

<sup>182</sup> يحيى مدور ، مرجع سابق الذكر، ص 23.

<sup>183</sup> يحيى مدور ، مرجع سابق الذكر، ص 24.

منذ أكثر من عشرية من الزمن تعرف البلاد تحولات هامة تحت وقع الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وهو بمثابة أحد إفرازات الانتقال من النظام السياسي الأحادي إلى التعددية السياسية، وقد كان لهذه التحولات أثرها المباشر في ميدان العمران<sup>184</sup>، فتاريخ التعمير في الجزائر لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط، كما لا يمكن فصله عن تاريخ المغرب العربي الكبير، إذ عرفت الجزائر أنماطاً حضرية متعددة، أما خلال المرحلة الاستعمارية فقد عملت فرنسا على طمس معالم العمارة الإسلامية وسلخ الهوية الجزائرية، وذلك من خلال السيطرة التامة على الأحياء الشعبية، كما فرضت عناصرها الهندسية على النسيج الحضري وحتى في عمليات الترميم، وذلك بإدخال الطابع الهندسي الغربي، أما بعد الاستقلال فقد شهدت تطوراً سريعاً للمجتمعات السكانية في نهاية الفترة الاستعمارية تجاوباً مع الزيادة المطردة للهجرة الريفية نحو المدن،<sup>185</sup> فالهجرة الريفية أو ما يسمى أيضاً بالنزوح الريفي هي انتقال الإنسان من موطنه الأصلي في الريف أين ولد وترعرع، إلى المدينة،<sup>186</sup> وعليه يمكننا أن نجمل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

#### أ. تعريف المدينة:

التريف هو ظاهرة اجتماعية مرتبطة بانتقال الجماعات المهاجرة إلى المدينة من خلال القيام بممارسات غير حضرية بعادات وتقاليد اجتماعية وقيم ثقافية ريفية، مما يجعلهم لا يتكيفون بسهولة مع النمط والأسلوب الحياتي الاجتماعي الجديد في المدينة، فالقيم الثقافية الريفية التي تأتي بها الجماعات المهاجرة يجب النظر إليها من زاوية تكوين الشخصية، ومدى تأثيرها في تشكل محددات الشخصية في

<sup>184</sup> فوزي بودقة، وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، إنسانيات، عدد مزدوج 44-45، سبتمبر 2009، ص 44.

<sup>185</sup> ميلود فروج، المدينة الجزائرية بين التريف والتمدن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، ديسمبر 2015، ص 80.

<sup>186</sup> لياس شرفة، المدينة الجزائرية بين التريف والتكيف الحضري، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، مجلد: 09، العدد: 01، 2018، ص 296.

النهاية، وتترك دائماً نوافذ مفتوحة لتغير العلاقات وأنماط السلوك داخل المجتمع المدني، فهذه التغيرات تمتد إلى مستوى شبكة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المهاجرة إلى المدن، وتعمل من ثم على المحافظة عليها، ومع تزايد الكم العددي من المهاجرين تطفو على السطح هذه القيم والسلوكيات وتصبح المدينة غير قادرة على التحكم والتأثير في الأوضاع<sup>187</sup>، ومن بين المشكلات التي يتسبب فيها النزوح الريفي نجد المشاكل الديمغرافية، حيث تحدث اختلالاً في الكثافة والتركييب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم ما يؤدي إلى تمركز السكان في بعض المناطق دون الأخرى.<sup>188</sup>

## ب. الأحياء العشوائية:

هذه الأحياء المتخلفة أو الهامشية تتميز بأحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي عبارة عن صورة للهامشية الإيكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو الخواص، دون أن يتمكنوا من بناءها، نظراً لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الأمنية يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية،<sup>189</sup> وفي غياب دراسات مسحية إحصائية للواقع الجزائري- تميزت هذه الظاهرة بهجرة الأسر مع خصوصية حجمها الكبير وبرواسبها الثقافية والاجتماعية لتحل وتأخذ موقعاً لها بالمدينة، فقد ساهم هذا النزوح الريفي لهاته الأخيرة بإحداث مشكلات كبيرة بالتهيئة العمرانية خاصة بضواحي المدن

<sup>187</sup> ميلود فروج، مرجع السابق الذكر، ص 70.

<sup>188</sup> صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -مدينة بسكرة نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2015/2016، ص 119.

<sup>189</sup> صبرينة معاوية، مرجع السابق الذكر، ص 116.

والنزوح الريفي لا يعتبر فقط انتقال أهل الريف إلى المدينة لكنه أيضاً انتقال لنوع من الحضارة إلى آخر<sup>190</sup>، ففي المجتمعات الغربية ترتبط هذه العلاقة بنوع من تقسيم العمل بين المجالين: الحضري والريفي، فالريف يتخصص عادة في الإنتاج الفلاحي والمدينة في الإنتاج الصناعي والخدماتي، وتكون العلاقة بذلك علاقة تبادل اقتصادي تجاري، إنها الصورة النمطية للعلاقات الرأسمالية، ولكن هذه الثنائية المدينة/الريف في المجتمع العربي الجزائري الأبوي لم تأتي نتيجة لنفس التقسيم ولم يستطع الاستعمار الاستيطاني فرض العلاقات الرأسمالية القائمة على تحقيق التراكم المالي في الوسط الحضري باستعمال الريف كوسيلة من خلال توسيع ومكننة النشاط الأساسي فيه ألا وهو الزراعة، فالريفيون في الجزائر يعيشون اقتصاد اكتفاء ذاتي<sup>191</sup>، ويُجمع السوسيولوجيون والخبراء على أن المدن باتت تعرف التريف وسط ديكور فوضوي تتمازج فيه مجموعة من السلبيات والممارسات العشوائية التي لا تمت بصلة للسياسات الحضرية وهذا ما يعكس على مورفولوجية المدينة التي لا زالت تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن، الأمر الذي أنتج خللاً في التماسك الاجتماعي<sup>192</sup>، وأدى إلى فوضى في توزيع السكان على المجال، وزاد من حدة الانحراف وظهر بعض المشاكل والآفات الاجتماعية المختلفة كالعنف والإجرام، ويمكن أن نلمس الدلالة الأنثروبولوجية لظاهرة النزوح الريفي وتريف المدينة، أن المدن الجزائرية شيدت على الشاكلة الغربية أين استحضر المختصون في التهيئة العمرانية الثقافة المادية الغربية، فكانت المدن تعبير عن الانفتاح الغربي سواء من حيث تنظيم المجال الجغرافي، أو نوع النسيج العمراني وحتى طبيعة الحركة الثقافية والاجتماعية، وما يصاحبها من صخب الحياة الحديثة، إلى درجة يلاحظ فيها الخاص والعام ذلك التحويل الوظيفي للمباني في

<sup>190</sup> صبرينة معاوية، نفس المرجع السابق، ص 117.

<sup>191</sup> محمد خداوي، القبليّة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: أنثروبولوجيا، شعبة الثقافة الشعبية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014/2013، ص 339.

<sup>192</sup> ميلود فروج، مرجع سابق الذكر، ص 84.

المدن الجزائرية وصور الممارسات المسجلة فيها، ناهيك عن استمرار سكان المدن في ممارسة الطقوس الدينية والبدعية والتفاخرية التي كانت منتشرة في الريف الجزائري في المدينة الجزائرية.<sup>193</sup>

### ج. التغير القيمي للمجتمع الجزائري:

القارئ لصورة ملامح التغير القيمي في المجتمع الجزائري يراها أنها انعكست عن تغير في مكونات البناء والنسق الاجتماعي والثقافي، وتتنوع الظروف المادية والمعنوية واختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الجزائري. إن الحديث عن القيم التقليدية في المدينة سيكون حديثاً حول الحياة الاجتماعية في الأحياء الشعبية في الحارة والقصبة، هذه الأخيرة التي تعتبر معقلاً محلياً تسوده قيم التعايش والتضامن، ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة الجزائرية متخذة أشكالاً عديدة؛ كترية الحيوانات في التجمعات السكنية، تحويل المجالات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية، فقد خلف انتقال القيم الريفية إلى المدينة لا تجانس واضح في المنظومة القيميّة والمعياريّة الحضرية.<sup>194</sup>

### د. المشكلات البيئية:

نتيجة تلوث الهواء والمياه التي تخلف أضراراً كبيرة على الأفراد الذين يسكنون المدينة وهذا بسبب كثرة المواصلات والمصانع التي تزداد تطوراً يوماً بعد يوم.<sup>195</sup>

## المبحث الثاني: أثر السياسة العمرانية على تبلور المدينة الجزائرية

<sup>193</sup> محمد خداوي ، مرجع سابق الذكر، ص 340.

<sup>194</sup> صبرينة معاوية، مرجع سابق الذكر، ص 112.

<sup>195</sup> نجاه مليحي ، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة، حي رقايزي وقواجلية نموذجاً، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمقراطية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري - قسنطينة، 2006/2005، ص 59.

تتميز السياسة العمرانية بتنظيم وإعداد المجال سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني وهدفها بصفة عامة دراسة العلاقات العمومية للمجتمعات البشرية مرتكزة في ذلك على مجموعة من المقاييس التقنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى التطور المحلي والوطني، وذلك في تشكيل تجمعات حضرية، كما تعين أيضاً فن التعمير والبناء والإنشاء، إذ يعتبر قانون التعمير والتهيئة العمرانية قانون إداري بامتياز يجسد السياسة العامة للدولة في مجال العمران وهذا لتحقيق المصلحة العامة ممثلة في وجود مدن حضرية، فالمدينة الآن أصبحت مكاناً للرفي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى السياسي، أي أن المدينة المتحضرة ارتبطت بالتنمية في مختلف مجالاتها، ومن أجل الوصول إلى هذه المكانة وضع المشرع الجزائري في قانون التعمير والتهيئة العمرانية أساليب إدارية وتقنية من أجل حسن تنظيم المدن من الناحية العمرانية، والمساهمة في تنميتها للقضاء على التخلف ومظاهر الفقر والجهل والمرض، وهو ما يسمى بمخططات التعمير.

### المطلب الأول: تطور السياسة العمرانية

إن المتتبع لسياسة التهيئة العمرانية الحضرية في الجزائر يلاحظ أن هناك جملة من الخطوات الجادة والمراحل التي عرجت عليها الدولة الجزائرية خلال سيرورتها التاريخية، إلا أن كثيراً من المتطلبات والعراقيل كانت تتعرض سبيل هذه السياسة، مما جعلها تقف عاجزة أمام هذا التشوه والتدهور العمراني، ويمكن إبراز أهم مراحل هذه السياسة كما يلي:<sup>196</sup>

#### 1. العهد العثماني:

---

<sup>196</sup> نسيم خلفاوي ، السياسة العمرانية للجماعات المحلية في الجزائر ، دراسة حالة سيدي أحمد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية -قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-، 2016/2017، ص 81.

خلال هذه الفترة كان باي الجزائر هو من يتولى السلطة وقيادة المجتمع، إذ أن جميع الأراضي

تتنسب إلى هذه الأخيرة (السلطة)، بصفتها ملكية جماعية، وقد تم تقسيم هاته الأراضي إلى:

- **أراضي البايك:** وتعود ملكية هته الأراضي إلى الوصي أي الباي الذي يجدد استخدام الأرض

وكذلك مؤسسات الدولة العثمانية، أما الاستغلال فيعود على الفلاحين أو العاملين بها.<sup>197</sup>

- **أراضي العزل:** وهي الأراضي التي يصادها أو يشتريها الباي من القبائل ويتنازل عنها لصالح:

أ. كبار مواطني الباي الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين من أجل الانتفاع.<sup>198</sup>

ب. الأفراد المزارعون الذين يدفعون المبالغ المفروضة عليهم علناً.

- **أراضي العرش:** هي أراضي تملكها القبائل ويتولى زعماءها توزيعها على أرياب العائلات حسب

المقدرة، بحيث لكل قطعة أرض يعمل بها مالك بواسطة معدات وماشية،<sup>199</sup> وحينما يموت المالك

يرث أرضه الذكور فقط من ذريته، فإن لم يكن للمتوفي ورثة ذكور تعود حينئذ الأرض على

القبيلة التي تتولى توزيع هاته الأراضي ويمكن كذلك لملكية الأرض أن تنتقل بالميراث أو الهبة.

- **أراضي الملك:** وهي ملكية الأفراد للأراضي عن طريق حجج مكتوبة، وهي تعود إلى العائلات

والقبائل أمثال النظام المنتشر بالقبائل الكبرى والصغرى، ولا يمكن لأحد التصرف فيها إلا بموافقة

كل أفراد العائلة.

---

<sup>197</sup> زينب قماس ، المجمعات السكنية الحضرية بمدينة قسنطينة (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم الاجتماع والديمقراطية)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري -قسنطينة-، 2006/2005، ص 31.

<sup>198</sup> حياة بودويرة، انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19، مجلة إيلاف، للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص 805.

<sup>199</sup> حياة بودويرة، نفس المرجع، ص 805.



- أراضي الأوقاف والحبوس: وهي الأراضي التي تهبها القبائل والعائلات إلى المساجد

والجمعيات الدينية أو الخيرية وبمجرد أن تتحول الملكية إلى أيدي من يرعى هذه الأخيرة.<sup>200</sup>

## 2. العهد الاستعماري (ما قبل الاستقلال):

تميزت بتأثيرها بالطابع الاستعماري المفروض خلال القرن 19، وبظهور التخطيط العمراني بفرنسا بموجب قانون « comoet » سنة 1919، المعدل سنة 1924 الذي وضع مخطط التهيئة والتوسيع فطبق على الجزائر بموجب مرسوم 05 جانفي 1922، ثم وضع مخطط الجزائر سنة 1931، ثم أنشئت مقاطعة جزائرية عمرانية سنة 1937، واعتبر المستعمر الجزائر في تلك الفترة على أنها أرض للإبداع والتجديد في مجال المخططات العمرانية فطبقت فرنسا عليها كل الأحكام المتعلقة بقانون التعمير الفرنسي كما تأثرت بالتعديلات التي عرفه خاصة في مجال أدوات التعمير.<sup>201</sup>

وفي سنة 1950 وضعت مجموعة من الأدوات الجديدة لتنظيم التعمير والتي لم تطبق واقعياً إلا سنة 1958 و 1959 وهي الفترة التي تمثل بالنسبة للجزائر انطلاق مخطط قسنطينة لمحاولة إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الحرب التحريرية، وظهرت بفرنسا عدة مخططات منها المخطط التوجيهي للتعمير « PVD »، المخطط التفصيلي، مخطط التعمير وإعادة الإنشاء، برنامج التجهيز العمراني ومخطط التجديد والتجهيز « PMV »، برنامج التعمير والمناطق القابلة للتعمير

<sup>200</sup> زينب قماش ، مرجع سابق الذكر، ص 31.

<sup>201</sup> راضية عباس ، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، "مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية"، العدد

الرابع، ص 47.

« ZVP » وقد تركت هذه الأدوات أثرها الكبير في تحديد أدوات التهيئة والتعمير بعد الاستقلال في

الجزائر. 202

### 3. بعد الاستقلال:

عرفت الجزائر عدة مراحل تبدأ من 1962، إلى يومنا هذا وتميزت هذه المراحل بتغيير سياسة التهيئة والتعمير والقوانين التي تحكمها وتضبطها والتي كانت على النحو التالي:

#### أولاً: المرحلة الأولى: (تمتد من 1962 إلى 1979)

مرحلة التوازنات جهوية أكثر منها سياسة تهيئة عمرانية، فقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال في وضع مزري حيث ركز المستعمر على المناطق الساحلية (الشمالية) مما نتج عنه نزوح السكان نحو الشمال لتوافر شروط الحياة مما أدى إلى ظهور فوارق جهوية عبر كافة التراب الوطني، فبدأت الدولة تباشر عدة إصلاحات للقضاء أو التقليل على الفوارق الجهوية وبالأخص بين مناطق الشمال والهضاب العليا والجنوب وبين السهول والمناطق الجهوية من خلال عدة برامج تنموية خاصة بالمناطق المحرومة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 1973 حيث وضعت الدولة الجزائرية مخطط ثلاثي (1967-1969) لإيجاد أقطاب صناعية كبرى وظهر بعد ذلك المخططين الرباعيين (1970، 1973 و1974، 1977) لأجل إعادة التوازن الجهوي فركزت على الاستثمارات الصناعية والاقتصادية وأوجدت

<sup>202</sup> راضية عباس ، المرجع نفسه، ص 48.

عدة مخططات بلدية للتنمية ومخططات للتجديد العمراني<sup>203</sup>، ومن أهم المخططات والأعمال المنجزة في تلك الفترة هي:

- مخطط التعمير (PVD): حيث تلتزم كل بلدية بوضعه لمدة ما بين 10 إلى 15 سنة ويهدف إلى التأسيس للتوازن بين النمو الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي وشغل الأراضي.
- مخطط العصرنة العمرانية (PMV): الذي بدأ تطبيقه في السداسي الثاني من سنة 1976 والذي يخص المدن الكبرى أو ذات أهمية والتي تسارع فيها النمو.
- المخطط البلدي للتنمية (PCD): الخاص ببعض المدن المتوسطة أو أقل أهمية يهدف إلى تنظيم وتخطيط تغيير المدن بالربط مع التعمير والتصنيع.<sup>204</sup>

### **ثانياً: المرحلة الثانية: (من 1980 إلى 1990)**

في الثمانينات زاد الوعي بالمخاطر التي أفرزتها الإختلالات الموجودة بين أرجاء البلاد فظهرت التهيئة العمرانية لأول مرة، وهذا بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداءً من سنة 1980، كما تأسست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية 1981، مع تدعيم الولاية والبلدية بمخططات للتهيئة، وتم تدعيم مجال التهيئة العمرانية، بقانون آخر سنة 1978، لمحاولة التنسيق بين المخططات الجهوية مع المستوى الوطني<sup>205</sup>، وتم وضع المخطط الخماسي (1980-1985)، الذي كان يهدف إلى تنمية الناطق الداخلية للبلاد وكذا إعادة هيكلة القطاع الصناعي، كما تميزت هذه المرحلة بانتهاء عهد التخطيط الاقتصادي

---

<sup>203</sup> نرجس باشا ، مريم علوش ، الآليات الثانوية للتهيئة العمرانية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام، تخصص الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2016/2015، ص 12.

<sup>204</sup> راضية عباس، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>205</sup> لحسن فرطاس، التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي، جامعة سطيف، ص 262.

والاجتماعي، فالدولة تراجعت عن التدخل في كل المجالات خاصة بعد صدور دستور 1989، الذي وضع قطيعة مع الثمانينات، حيث يجب التنكير أن الجزائر خلال سنة 1970، اعتمدت على الثورة الزراعية وتأثرت بالنتائج السلبية التي مست كل من العقار والعمران نتيجة الاحتياطات العقارية للبلديات التي نص عليها بموجب الأمر رقم 74-26، الصادر بتاريخ 1974/02/20<sup>206</sup> الذي سمح للبلديات باسترجاع الأراضي العمرانية وإعادة توزيعها إلى أجهزة ومؤسسات الدولة التي كانت بحاجة إليها من أجل إنشاء سكنات جماعية وذاتية ووضع الهياكل الأساسية والمرافق العامة كما صدرت تعليمة وزارية بتاريخ 07 أبريل 1980، التي سمحت لكل بلدية دون تمييز بين الريفية أو الحضرية بتوزيع 200 قطعة أرض سنة 1980، فاسترجع مفهوم الملكية الخاصة بعد ما غاب خلال الثورة الزراعية، وأن هذه السياسة ساهمت في انتشار البناءات الفوضوية والقصديرية<sup>207</sup>، وبدأ التفكير في التقليل من هذا التبذير في العقار من خلال إصدار عدة تشريعات تحد من ملكية الدولة وتضمن تسيير اقتصادي للأراضي والمساحات، وصدر قانون 82-02 المتعلق برفضه البناء والتجزئة الذي ساهم في الحد من تبذير العقار<sup>208</sup>، أما في مجال التهيئة العمرانية صدر القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية<sup>209</sup>، الذي وضع عدة أدوات على المستوى الوطني والجهوي هي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)،

---

<sup>206</sup> الأمر رقم 74-26، الصادر بتاريخ 1974/02/20، المتضمن تكوين الاحتياطات العقارية للبلديات ملغى بموجب القانون رقم 90-25، مؤرخ في 18 نوفمبر 1990، يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 05 مارس 1975.

<sup>207</sup> البناء الفوضوي يقصد به عدة مباني متناثرة في المناطق الحضرية دو انسجام يتمشى والمقاييس العمرانية، السكن القصديري يقصد به السكن المبني من صفائح القصدير التي كانت تبدو للأفراد عملية للإسراع في إنشاء مثل هذه السكنات للاستقرار بها.

<sup>208</sup> القانون 82-02 المؤرخ في 06 فيفري 1982، المعدل والمتمم، والمتعلق برخصة البناء، ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، الجريدة الرسمية، العدد 06، سنة 1982.

<sup>209</sup> القانون 87-03، المؤرخ في 27 فيفري 1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 05 الملغى بموجب القانون 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، المؤرخ 04 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 15 أوت 2004.

المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT)، يندرج تحتهم 48 مخطط ولائي للتهيئة ومخططات بلدية للتهيئة.

### ثالثاً: المرحلة الثالثة: (تمتد من 1990 إلى 2001)

هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية حيث دخلت الجزائر النظام الليبرالي والاقتصاد الحر وبالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط وهي مرحلة حرجة في تاريخ الجزائر حيث اجتازت البلاد أزمة سياسية حادة كانت لها آثار وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحجبت كل عمليات التهيئة وتم تعطيل العمل بقانون 1987، وسجلت الجزائر في هذه المرحلة أيضاً الرجوع إلى ظاهرة التعمير الفوضوي وزيادة التمرکز في المناطق الساحلية وزيادة التهميش والفقر في المناطق الداخلية للبلاد، هذا ما أدى<sup>210</sup> إلى نزوح ريفي حاد، وتفريغ بعض المناطق من السكان، نتيجة غياب الأمن خاصة في المناطق الريفية، كما عرفت هذه الفترة احتجاج الحقيبة الوزارية للتهيئة العمرانية حتى سنة 1991، أين أنشئت وأحدثت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية التي بادرت سنة 1995، بمشروع الجزائر غداً وذلك بتنظيم استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر، وشاركت فيها السلطات العمومية والجماعات المحلية والخبراء والجمعيات المدنية لإثراء وثيقة صممتها الوزارات المعنية للوضعية الراهنة للتراب الوطني تحت عنوان "الجزائر غداً"<sup>211</sup> تضمنت حصيلة الاختلالات التي تعرفها البلاد وبعض الاقتراحات لوضع مشروع وطني جديد لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر، وبدأ

<sup>210</sup> نرجس باشا ، مريم علواش ، مرجع سابق الذكر ، ص 15.

<sup>211</sup> نسيمة خلفاوي ، مرجع سابق الذكر ، ص 88.

التفكير بإستراتيجية التنمية المستدامة في مجال التهيئة العمرانية، كما تم تأسيس المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة كهيئة تتولى إعداد السياسة الوطنية للبيئة وهدفه تجسيد التعاون الواسع بين القطاعات، غير أن هذا المجلس لم يعمل مما شجع جميع الانحرافات في مجال التهيئة والتعمير، وقد برز في هذا الحوار تياران أساسيان، الأول يدعو إلى اعتماد السياسة ودعم تشجيع المبادرة الحرة على أساس المنفعة الاقتصادية والثاني يدعو إلى أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال مع ترك دور للقطاع الخاص في إطار التحفيز، وقد كللت هذه العملية بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية، يبدأ بتطبيقه مع سنة 1997، ويمتد لغاية 15 سنة وأهم عناصره 04 مشروعات جهوية لأعمال الكبرى للتهيئة العمرانية والتنمية في منطقة الهضاب العليا تغطي 16 ولاية و 450 بلدية تتمحور حول:<sup>212</sup>

**مشروع القسم الشرقي:** يغطي ولايات النعامة، البيض، وبلديات الجنوب، ولاية تلمسان، وبلديات جنوب ولاية سيدي بلعباس.

**مشروع واد الطويل:** يغطي ولايات تيبازة، الأغواط، الجلفة، وبلديات جنوب ولاية المدية.

**مشروع الحضنة:** يغطي ولاية سطيف، برج بوعرييج والمسيلة.

**مشروع أوراس النمامشة:** يغطي ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة.

وهذه المشاريع الأربعة هدفها تنمية وتطوير مجموعة من المراكز الحضرية، يتراوح عدد سكانها بين 8000 و 10000 نسمة لتستوعب طاقة سكانية تقدر بنحو 50000 نسمة لكل منها، مع تنفيذ

---

<sup>212</sup> عبد العزيز بوعقابة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر -مدينة باتنة نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009، ص 100.

المشاريع الإنمائية كالأستصلاح الفلاحي وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في قطاع البناء والصناعة التقليدية، كما شهدت هذه الفترة أيضاً صدور العديد من القوانين الخاصة بتنظيم العمران أهمها: <sup>213</sup>

إصدار قانون التوجيه العقاري 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، <sup>214</sup> الذي حدد أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية والهيئات المسؤولة، والقانون رقم 30/90، المتعلق بأملك الدولة. <sup>215</sup>

**المرحلة الرابعة: مرحلة التهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة (من 2001 إلى يومنا هذا):**

إن السياسة التي كانت معتمدة أظهرت بعض الثمار التنموية، غير أنه نظراً للظروف التي عاشتها البلاد وجدت الجزائر نفسها أمام تعمير فوضوي عشوائي، امتاز باستهلاك لا عقلاني للأراضي وعدم احترام تشريعات البناء، تسبب بأضرار كبيرة على البيئة منها تدهور الموارد الطبيعية وتلوث المياه، والسبب في ذلك راجع إلى سوء مسار سياسة شغل الإقليم وعدم تنظيم <sup>216</sup> عملية التعمير مع انسحاب دور الدولة في هذه المرحلة وتخليها عن عمليات التخطيط، وبالتالي في هذه المرحلة تم صدور قانون 01-20 <sup>217</sup> المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي ألغى قانون 87-03، الذي كانت تبني الدولة من خلاله سياسة وطنية لتهيئة الإقليم تأخذ مبادئها من الميثاق الوطني، ومن خلال القانون 01-20 بدأت

---

<sup>213</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سابق الذكر، ص 42.

<sup>214</sup> القانون رقم 25-90، الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990، التعلق بالتوجيه العقاري، الجريدة الرسمية رقم 49.

<sup>215</sup> القانون رقم 30-90، الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بأملك الدولة، الجريدة الرسمية رقم 52.

<sup>216</sup> راضية عباس، مرجع سابق الذكر، ص 55.

<sup>217</sup> القانون 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، مرجع سابق الذكر.

الدولة تعيد إدراج دورها في تهيئة الإقليم فأحدثت وسائل جديدة للتهيئة وبدأت التفكير في إدراج البعد التنموي وحماية البيئة بصفة رسمية للتحكم في تهيئة الإقليم وتصحيح شغل المجال بالجزائر، كما جاء ليحدد التوجهات والإدارات المكلفة بذلك، التي من أهدافها تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة مستدامة، كما نجد أن القانون 01-20 جاء بسياسة وطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة التي تهدف إلى تنمية الإقليم الوطني على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي كما يسعى لإزالة الأسباب التي أدت إلى عدم التوازن الجهوي.<sup>218</sup>

وبما أن العمران هو وجه الدولة والحضارة، فإن أي بناء في محيط عمراني وأي منطقة عمرانية جديدة يجب أن يستجيب لمجموعة من المقاييس والقواعد التقنية المحددة مسبقاً من قبل المشرع، إلى جانب ذلك فإن أي توسع بإنشاء مدن جديدة أو تجمعات سكانية يجب أن يكون وفقاً لمخططات تقنية قانونية وهي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخطط شغل الأراضي<sup>219</sup>، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب بالتفصيل.

### **المطلب الثاني: أدوات التهيئة والتعمير**

قبل الولوج في تحديد أدوات التهيئة والتعمير يتوجب أولاً تعريف التهيئة العمرانية وتحديد المفاهيم المشابهة لها.

إن مصطلح التهيئة *aménagement* يعني عدة مفاهيم منها: هيأ، أصلح، أعد لأجل تحقيق هدف محدد، كما تعني كلمة التهيئة من الناحية الوظيفية، مفهوم التحسين أو الزيادة في القيمة أو المحافظة، أو التطوير، ومن ثم فإن مصطلح التهيئة العمرانية قد تشعب إلى مفاهيم عديدة منها: أن

---

<sup>218</sup> نرجس باشا، مريم علوش ، مرجع سابق الذكر، ص 17.

<sup>219</sup> نرجس باشا، المرجع نفسه، ص 17.



التهيئة العمرانية هي تنظيم للمدينة في إطار وحدة إقليمية، مهما كانت مساحتها بحيث يتم ترميمها وزيادة قيمتها عن طريق إقامة التجهيزات الملائمة لها، والاستخدام العقلاني للأرض والموارد الطبيعية وهذا لتلبية المتطلبات العامة لسكانها<sup>220</sup>، كما أنها نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة الدراسات ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني.<sup>221</sup>

إضافة إلى أنها علم له تخصصات عديدة من حيث التشكيل والتصميم، وهي مرتبطة بتنظيم وإعداد المجال واستغلاله واستعماله وفقاً للسياسة الحضرية العامة، وذلك حسب الإمكانيات التكنولوجية والمستويات، كما تهدف إلى الدراسة والتحكم في العلاقات العامة والخاصة لكل مجتمع،<sup>222</sup> وعند دراسة موضوع التهيئة العمرانية فإنه من الجدير تحديد المفاهيم المشابهة لها، ومن بين هذه المفاهيم نجد:

1. **التهيئة والتعمير:** إن أصل كلمة تعمير أو « urbs » الكلمة اللاتينية التي يقصد بها "المدينة"، يعرف على أنه علم تنظيم المدن، استعمل المصطلح في الدول الشرقية والغربية غير أنه اختلف في تحديد أول من استعمل مصطلح التعمير وذلك بين فريقين، الفريق الأول وهو الفريق الغربي الأوروبي، الذي يرى أنه استعمل مصطلح التعمير « urbanisme » لأول مرة في النظرية العامة للتعمير للمهندس الإسباني « defonce cerda »، الذي نشر سنة 1876، أما الفريق الثاني وهو الفريق العربي، يرى أن أول من استعمل مصطلح العمران هو العلامة ابن خلدون، فقد استعمل كلمة تعمير أو عمران في بداية القرن العشرين وهو حديث النشأة، بدأ كمفهوم لتنظيم المدن الكبرى غير أن

---

<sup>220</sup> محمد ساسي ، أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة، منشورات قسم علم الاجتماع والديمقراطية، العدد 03، جامعة الأغواط، ص 221.

<sup>221</sup> يحيى مدور ، مرجع سابق الذكر، ص 13.

<sup>222</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سابق الذكر، ص 14.

نطاقه اتسع للمدن الصغرى وحتى القرى نتيجة للنمو السريع للتجمعات السكانية وظهر مشاكل عمرانية نتيجة الثورة الصناعية، أما الجزائر فقد عرفت عدة نصوص متفرقة في مجال التعمير بعد الاستقلال تشمل عملية البناء وشروطه وجسدت سياسة التهيئة والتعمير من خلال قانون 03/87، المتعلق بالتهيئة العمرانية،<sup>223</sup> وحسب القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01، المتعلق بالتهيئة والتعمير: يقصد به تلك الأراضي والمساحات المبنية وغير المبنية أي إنتاج الأراضي المعمرة وغير المعمرة وهذا من أجل ترشيد استهلاكها وحسن استغلالها بكيفية عقلانية وذلك بتوزيعها حسب اختصاصات الأنشطة المقامة عليها.<sup>224</sup>

2. **التهيئة الإقليمية:** تعرف تهيئة الإقليم حسب الأستاذ M. ladins petit بأنها: "البحث في إطار جغرافي لأحسن توزيع للسكان بالتوازي مع الموارد الطبيعية والنشاطات"، فيمكن القول بأنها مجموعة الأعمال المشتركة الرامية إلى توزيع وتنظيم السكان والأنشطة والبنىات والتجهيزات ووسائل الاتصال عن امتداد المجال.<sup>225</sup>

3. **التوسع العمراني:** "هو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة وهو أيضاً عملية زحف النسيج خارج المدينة سواء كان أفقياً أو رأسياً أو بطريقة عقلانية".<sup>226</sup>

#### 4. **التسيير والتخطيط الحضري:**

---

<sup>223</sup> نرجس باشا ، علواش مريم، مرجع سابق الذكر، ص 07.  
<sup>224</sup> القانون 29/90، المؤرخ في 1990/12/01، المعدل والمتمم بالقانون 15/08 المتضمن القانون التوجيهي للتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية رقم 52.  
<sup>225</sup> نرجس باشا ، علواش مريم، مرجع السابق الذكر، ص 07.  
<sup>226</sup> سلمى مزعاش ، التوسع العمراني وأثره على العقار، دراسة حالة مدينة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع تسيير التقنيات الحضرية، تخصص: تسيير المدينة، قسم تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017، ص 12.

أ. **التسيير الحضري**: ينظر المهتمون بالشأن الحضري إلى هذا المفهوم بأنه: مجموعة العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساساً التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، فهو تحديد لأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها، ويشكل التسيير عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف أي بالتخطيط ولا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي، فالرقابة لا بد أن تكشف عن وجود انحرافات وتصحيحات تتطلب إجراءات وتعديلات، سواء أكانت جذرية أو طفيفة على السياسات وغيرها من المخططات أي أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وتكون العملية دائرية.<sup>227</sup>

ب. **التخطيط الحضري**: يعتبر هذا الأخير بأنه رؤية معينة من أجل أهداف محددة ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، أي وضع إستراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها، وضبط نموها وتوسعها بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات، تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان، كما يعرف بأنه ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأراضي في المدن، وذلك بهدف تحقيق أوضاع ملائمة وعادلة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية، وكذا يعرف بأنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض وإقامة المباني وشق الطرق وتسيير المواصلات، كل ذلك بطرق تكفل الحد الأقصى من الاقتصاد والملائمة والجمال، وباختصار فإن التخطيط الحضري هو دراسات تقنية وإجراءات قانونية تسمح بمراقبة ومعرفة التطور الحضري الحاصل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية العامة والبنائية التقنية والمعمارية، وكذا ضبط نحو المجال الحضري بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع وللسكان أكبر الفوائد.<sup>228</sup>

<sup>227</sup> ميدني شايب ذراع، مرجع سابق الذكر، ص 14.

<sup>228</sup> فوزي مشيتان ، أهمية التخطيط الحضري للتنمية بالجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعية، متوفرة على الرابط التالي:  
أهمية التخطيط الحضري للتنمية بالجزائر .(www.swmsa.net/art/s(2565). اطلع عليه يوم: 02-02-2019.

تضمن القانون الجزائري عدة خطط وبرامج متعلقة بالتنمية بصفة عامة وبالتنمية المستدامة بصفة خاصة، وهذا في عدة قوانين يطغى عليها الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما في مجال قوانين التعمير والتهيئة العمرانية السارية المفعول فالمرشح الجزائري تطرق لمصطلح التنمية المستدامة في قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والقانون التوجيهي للمدينة،<sup>229</sup> ولما كان هدف كل سياسة متعلقة بالتعمير هو تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير حسب المادة الأولى من قانون التعمير والتهيئة العمرانية، ولما كان من المستحيل القيام بعملية الإنشاء والبناء دون التطرق إلى التنظيم العقاري، فقد كان من اللزوم على المشرع إيجاد إطار عام وتنظيم خاص يسبق كل عمليات متعلقة بجانب العمران في الدولة، وهو ما يدعى بتهيئة الإقليم، إذ كانت على المستوى المحلي، وهي مشكلة من مجموعة من القواعد والإجراءات والمخططات التي تسمح للدولة والجماعات المحلية من وضع سياساتها الخاصة بالتعمير حسب موقعها ومعطياتها الجغرافية،<sup>230</sup> حيث نجد أساسها القانوني في قانون التعمير والتهيئة العمرانية رقم 29/90،<sup>231</sup> المعدل والمتمم بالقانون رقم 15/08، والقانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة،<sup>232</sup> فوضع هذا القانون عدة مخططات قسمها إلى مخططات قضائية وقطاعية وخص بعض المناطق بمخططات خاصة نظراً لخصوصيتها وذلك بإدراج التنمية المستدامة في هذه الأدوات وبمنح نظرة أخرى للتخطيط، كي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المناطق، وبالتالي أعاد تجسيد المخططات المنصوص عليها في قانون

---

<sup>229</sup> رضوان عابلي ، مخططات التعمير لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جوان 2016، ص 133.

<sup>230</sup> رضوان عابلي ، نفس المرجع، ص 134.

<sup>231</sup> القانون رقم 90-29، المؤرخ في 1 ديسمبر سنة 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد 52 سنة 1990.

<sup>232</sup> القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

03/87، وأضاف مخططات أخرى وذلك لتجسيد السياسة الجديدة في مجال تهيئة الإقليم والتعمير التي تتماشى مع المستجدات الوطنية والدولية، وعليه فإن المخططات التي تبناها القانون 20/01 والقانون 02/10<sup>233</sup> يمكن تقسيمها وفق عدة مستويات وذلك لتشمل كافة التراب الوطني كما يلي:<sup>234</sup>

أ. **المخطط الوطني للتهيئة العمرانية S.N.A.T**: يكون على المستوى الوطني، تؤسسه السلطة المركزية (الدولة)،<sup>235</sup> وهو يعكس المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأمد الطويل، ويشكل إطار استدلالي لتوزيع الاستثمارات التنموية والنشاطات والسكان والثروات حسب ما يتطلبه تحقيق التوازن بين المناطق الساحلية والداخلية ويحدد التوجهات الأساسية للتنظيم والتنمية، ويعد وثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي، ومخططاً بيئياً وفقاً للمعيار الموضوعي للتخطيط البيئي<sup>236</sup>، ويعتبره المشرع الجزائري الأداة الأساسية والمرجعية لتهيئة الإقليم<sup>237</sup>، وآلية للتسيير المجالي والحضري<sup>238</sup>، وحددت المادة 04 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وهي:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.

---

<sup>233</sup> القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جويلية 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61.

<sup>234</sup> راضية عباس، مرجع سابق الذكر، ص 62.

<sup>235</sup> رفيقة سنوسي، مرجع سابق الذكر، ص 31.

<sup>236</sup> يعد مخططاً بيئياً وفقاً للمعيار الموضوعي، كل مخطط يتناول عنصراً واحداً من عناصر البيئة أو جميعها، أنظر: يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007، ص 35.

<sup>237</sup> المادة 07 و 08 من القانون رقم 01-20، يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، مرجع سابق.

<sup>238</sup> المادة 19 من القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة في 12 مارس 2006.

- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحوضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجماعات التي تعاني صعوبات، وتفعيلها من أجل استقرار سكانها.

- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجياً واقتصادياً وثمينها.
  - حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
  - الحماية والتممين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.<sup>239</sup>
- ويشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، وتتولى الدولة<sup>240</sup> إعداده ويصادق عليه عن طريق التشريع لمدة 20 سنة، ويكون موضوع تقييمات دورية وتحيين كل خمس (05) سنوات<sup>241</sup>، ويتم تنفيذه عن طريق المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهذا في مختلف قطاعات الدولة، حددتها المادة 22 من قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، نذكر بعض منها:

- المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية.
  - المخطط التوجيهي للمياه.
  - المخطط التوجيهي للزراعة، الطاقة، التكوين، الصحة، المؤسسات الجامعية ... الخ.
- حيث تشمل هذه المخططات كافة قطاعات الدولة، ويكمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مجموعة من المخططات التوجيهية المساعدة، وهي:

<sup>239</sup> المادة 04 من القانون 01-20، يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، مرجع سابق الذكر.

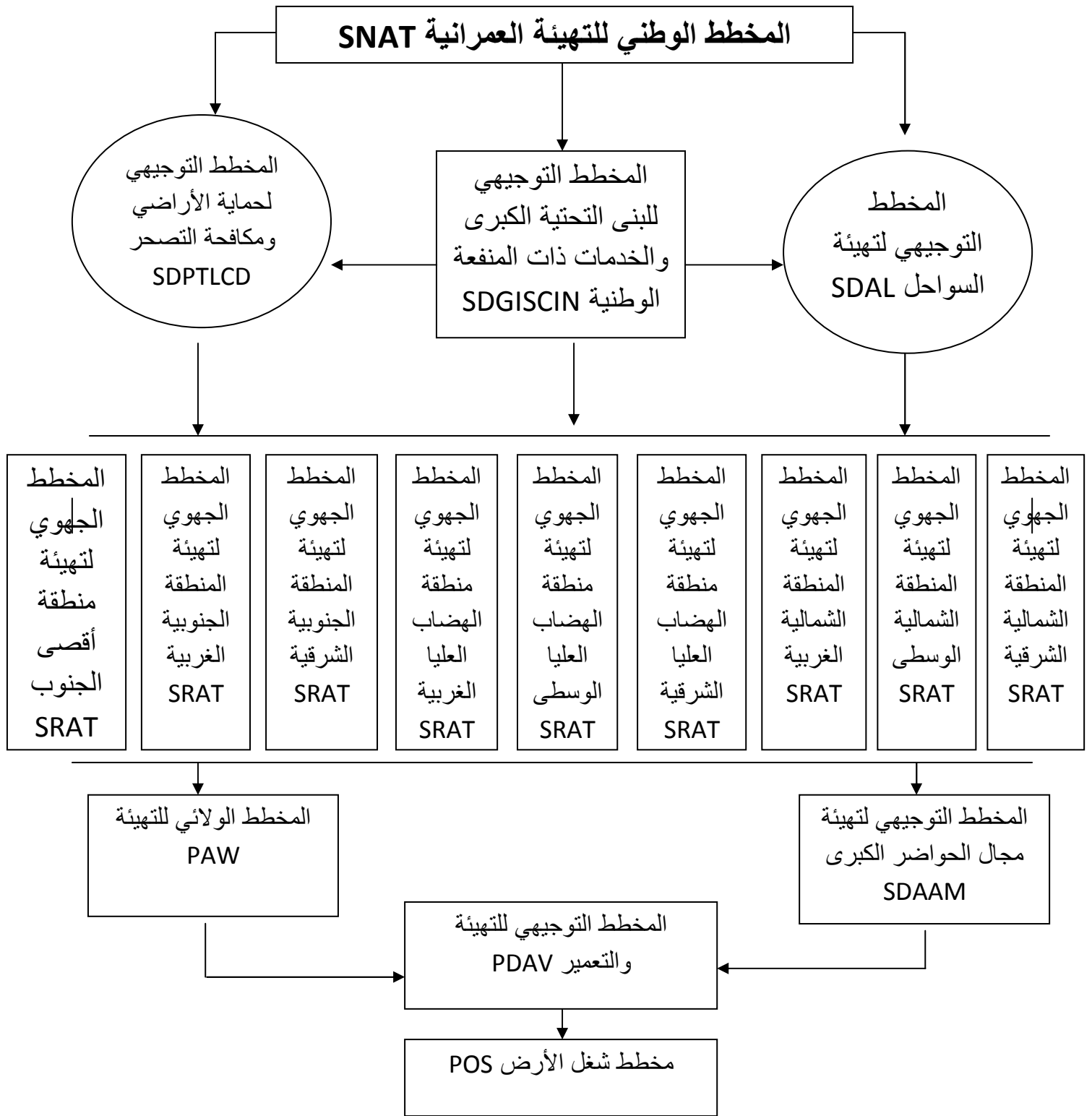
<sup>240</sup> المادة 08 من نفس القانون.

<sup>241</sup> المادتان 19 و 20 من نفس القانون.

- المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل.
  - المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.
  - المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (حسب أقاليم الدولة، منطقة الوسط، الشرق، الغرب الهضاب العليا شرق وسط وغرب، والمناطق الجنوبية، شرق، وسط وغرب).
  - مخططات تهيئة الإقليم الولائي.
  - المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحتل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- ومن أجل حسن تطبيق وتنفيذ هذا المخطط أنشأ المشرع المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والذي له عدة مهام، وهي:
- افتتاح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
  - المساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية.
  - يقدم تقريراً سنوياً عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام غرفتي البرلمان.<sup>242</sup>

**المخطط رقم (03):** مخطط أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر.

<sup>242</sup> المادة 21 من نفس القانون.



**المصدر:** محمد ساسي ، أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة،

مرجع سابق الذكر، ص 224.



**المخطط رقم (04):** أنواع المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية في الجزائر.



**المصدر:** محمد ساسي ، مرجع سابق الذكر، ص 225.

## I. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.V):

عرّف المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كآلاتي: "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، آخذاً بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي"،<sup>243</sup> فهو وثيقة مراعية للتوازن بين القطاعات المختلفة من فلاحية وصناعة، حماية المحيط، الأوساط الطبيعية، المناظر، التراث الثقافي، وغيرها، فهو يقوم فكرة التنظيم العام للتهيئة العمرانية،<sup>244</sup> ويقوم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بتقسيم البلدية إلى أربعة قطاعات: القطاعات المعمرّة، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية، القطاعات غير القابلة للتعمير،<sup>245</sup> وتكمن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كونه الوثيقة المرجعية الملزمة لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية وحتى الجهة المعدة له وهي البلدية، فهو المقسم للعقارات على تراب البلدية، وبذلك فإن إنشاء المخطط بمثابة تعريف للأماكن العقارية وطبيعتها، وكذا تعريف بطرق استعمالها تقادياً للنمو العشوائي والاستغلال اللاعقلاني للأماكن العقارية داخل إقليم البلدية، وتوفيراً لاحتياجات المواطنين الأساسية داخلها.<sup>246</sup>

### مخططات التهيئة والتعمير على المستوى المحلي:

منح المشرع للجماعات الإقليمية الاستقلالية التامة في إعداد التهيئة العمرانية المحلية باعتبارها هيئات لا مركزية، ونجد الأساس القانوني لهذه الأدوات في قانون التهيئة والتعمير، وقانوني البلدية

<sup>243</sup> المادة 16 من القانون رقم 90-29، مرجع سابق الذكر.

<sup>244</sup> وداد براهيم، بطيو نبيلة، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، أداة التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، شعبة القانون العام، تخصص قانون الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015/2016، ص 15.

<sup>245</sup> المادة 19 من قانون التهيئة والتعمير، مرجع سابق الذكر.

<sup>246</sup> راضية عباس، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 66.

والولاية، وبالرجوع إلى قانون البلدية رقم 10/11، المؤرخ في 22 جوان 2011، نجد المادة 108 منه تنص: "يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها"<sup>247</sup> كما تنص المادة 13 منه، أنه: " تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي"<sup>248</sup>، أما قانون الولاية رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012، تنص المادة 78 منه: "يساهم المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخططات تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه"<sup>249</sup> وعليه تحدد أدوات التهيئة والتعمير التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية، كما تحدد الشروط التي تسمح بترشيد استعمال المساحات والمحافظات على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، كما تقوم بتعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة، والبنائات الموجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن، كما تحدد شروط التهيئة والبناء والوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية ... ويمكن لهذه المخططات أن تضم مجموعة من البلديات تجمع بينها مصالح اقتصادية واجتماعية.<sup>250</sup>

وتتمثل أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير فيما يلي:

#### 1. ترشيد المساحات الحضرية وشبه الحضرية.

<sup>247</sup> القانون رقم 10/11، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، بتاريخ 03 جولية 2011.

<sup>248</sup> المادة 113، من نفس القانون.

<sup>249</sup> القانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، التعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12 بتاريخ 29 فيفري 2012.

<sup>250</sup> المادة 11 و 12 من القانون 90-29، المرجع السابق الذكر.

2. تحقيق المصلحة العامة (تحديد مشاريع معدات الخدمة والبنى التحتية على المستوى المحلي).

3. التنبؤ بالتوسع الحضري في المستقبل (تقييم الآثار الإنمائية الطويلة الأجل).<sup>251</sup>

ومن أجل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يجب إتباع عدة إجراءات ومراحل حددها المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد إجراءات إعداد المخطط والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-917 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005<sup>252</sup>، ويتم إعداد هذا المخطط بإتباع الخطوات والإجراءات التالية:

### 1. إجراء مداولة من المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعينة

**وتبليغها:** وحددت المادة 02 و03 من هذا المرسوم التنفيذي (05-317) ما يجب تتيانه في هذه المداولة وهي التوجيهات التي تحددها الصورة العامة للتهيئة أو خطط التنمية بالنسبة إلى التراب المقصود،<sup>253</sup> وكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات المشاركة في إعداده، وقائمة التجهيزات ذات المنفعة العمومية، كما يجب أن تبلغ هذه المداولة إلى الوالي المختص إقليمياً للمصادقة عليها ومن أجل تجسيد مبادرة إعداد هذا المخطط تقوم البلدية بإجراءات الانطلاق أو المرحلة التحضيرية لإعداده والمتمثلة في الإعلان عن مشروع المخطط وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المرسوم

<sup>251</sup>Maouia Saidouni, instruments d'urbanisme, P.D.A.V et P.O.S, département d'architecture, béjaia, Université Abderahman mira.

<sup>252</sup> المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية، عدد 26.

<sup>253</sup> رضوان عايلي، مخططات التعمير لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير، مرجع سابق الذكر، ص 136.

الرئاسي 10-236<sup>254</sup> المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وإعداد دفتر شروط إنجاز الدراسة، ثم تمنح الصفقة إلى مكتب الدراسات المؤهل، إذن يتم إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعين، أو المجالس الشعبية المعينة، حيث تتضمن هذه المداولة النقاط التالية<sup>255</sup>:

- التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية المقصود (اتجاه التوسع، الطابع الاقتصادي المميز للبلدية، الاحتياجات في جميع القطاعات، والعوائق الواجب أخذها بعين الاعتبار).
- كيفية مشاركة الإدارات العمومية، الهيئات، المصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية.

2. **تبليغ المداولة:** يتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليمياً للمصادقة عليها وتنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي البلدي المعين أو المجالس الشعبية البلدية المعينة.<sup>256</sup>

3. **إصدار قرار إداري يحدد المحيط الذي سوف يدخل فيه المخطط يسمى بقرار ترسيم**

**الحدود:** يُتخذ هذا الأخير على أساس مذكرة تقديم ومخطط يرسم حدود البلدية التي يشملها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مصحوباً بالمداولة المتعلقة به، حسب الحالة، وتختلف الجهة المخولة لها

<sup>254</sup> المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 2010/10/07، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 58، المعدل والمتمم، الملغى بموجب المرسوم الرئاسي 267/15 المؤرخ في 26 سبتمبر 2015، المتعلق بالصفقات العمومية الجديد.

<sup>255</sup> المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم.

<sup>256</sup> المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177.

صلاحيّة إصدار هذا القرار باختلاف الملف الكامل المتضمن كل الوثائق بما فيها المخططات التقنيّة التي تبين توسع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك حسب الحالات التالية:

- الوالي إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمس إقليم عدة بلديات لولايات مختلفة،<sup>257</sup> فإذا كان المخطط المراد إعداده يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، يمكن لرؤساء المجالس الشعبيّة البلدية المعينة إسناد مهمة إنجاز هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات،<sup>258</sup> هذا ما أكدّه أيضاً القانون المتعلق بالبلدية.<sup>259</sup>

#### 4. إبلاغ بعض المؤسسات والهيئات العمومية: كي يتسنى للمؤسسات والهيئات العمومية الإطلاع

على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل المشاركة، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبيّة البلدية بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرف الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية، ورؤساء الجمعيات المحلية كتابياً بهذا القرار<sup>260</sup>، وذلك حرصاً من الدولة على مبدأ المشاركة، المشاورة، والتنسيق، نظراً لأهميته في الارتقاء بمستوى ومردودية هذه الأدوات، فقد تمّ التأسيس لآليات واعدة للتشاور الواسع والمشاركة المكثفة لكل الفاعلين بصورة ناجعة ومنظمة،<sup>261</sup> وأكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة الوجوبية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة والمكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم

<sup>257</sup> المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المعدل والمتمم.

<sup>258</sup> المادة 12 من القانون 90-29، وكذا المادة 05 من المرسوم التنفيذي 91-177، المعدل والمتمم.

<sup>259</sup> المادة 215 من القانون 11-10، المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، التي تنص على ما يلي: "يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقاً للقوانين والتنظيمات. يسمح التعاون المشترك بين البلديات للبلديات بتعاقد وسائلها وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة".

<sup>260</sup> المادة 15 من القانون 90-29، المعدل والمتمم وكذا المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم.

<sup>261</sup> حسينة غواس، الآليات القانونية لتسيير العمران، مرجع سابق الذكر، ص 21.

الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني، والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات وكل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل، المياه،<sup>262</sup> ولديهم مهلة 15 يوم ابتداءً من استلام الرسالة للإفصاح عن إرادتهم في المشاركة في إعداد هذا المخطط تحدد قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط بموجب قرار، ينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعينة ويبلغ للإدارات العمومية، الهيئات، المصالح العمومية، الجمعيات والمصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي، تمنح لهذه الهيئات مهلة 60 يوماً لإيداع ملاحظاتها وآرائها حول مشروع هذا المخطط بطريقة صريحة ومكتوبة وإذا لم تجب خلال هذه المهلة عد رأيها موافقاً.<sup>263</sup> إن هذا المخطط يعد ضمن مسار تشاوري منسق بين مختلف الهيئات ضماناً لمبدأ التنسيق والتشاور فبموجبه تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة، منسجمة وناجعة انطلاقاً من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك، هذا ما جاء في نص المادة 02 من القانون التوجيهي للمدينة<sup>264</sup> حول المبادئ العامة لسياسة المدينة والذي يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أحد أدوات وآليات عمل هذه السياسة.

#### 5. إقرار إجراء التحقيق العمومي: يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى التحقيق

العمومي ابتداءً من انقضاء مهلة 60 يوم بعد التحقيق العمومي صورة من صور مشاركة حيث يتبنى رئيس المجلس الشعبي البلدي المشروع التمهيدي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق

<sup>262</sup> المادة 08 من المرسوم التنفيذي 91-177، المعدلة والمتممة بموجب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 05-317، التي أضافت البيئة، التهيئة العمرانية والسياحة كهيئات ومصالح تابعة للدولة يتم استشارتها وجوباً.

<sup>263</sup> المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المعدل والمتمم والمادة 68 من القانون 90-25، المعدل والمتمم التي تنص على ما يأتي: "تخضع أدوات التهيئة والتعمير لأوسع إشهار وتوضع دائماً في متناول المستعملين من الجمهور".

<sup>264</sup> القانون رقم 06/06، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، مرجع سابق الذكر.

مداولة الاعتماد ولإطلاع الرأي العام عليه يعرض المشروع للتحقيق العمومي لمدة 45 يوماً لتمكين السكان من إبداء آرائهم وملاحظاتهم حوله، يكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي المعين أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لتبيان ما يأتي:<sup>265</sup>

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن فيها إجراء الاستشارة.
- تعيين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- تبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائه علماً أن التحقيق يخضع لمدة 45 يوماً.
- تحديد كفاءات إجراء التحقيق العمومي.

إن هذا التحقيق يجب أن يمثل مجالاً أولياً يعبر فيه المواطن عن انشغالاته وانطباعاته حول المشاريع، والتوسعات العمرانية، ومختلف العمليات المزمع إنجازها في مجال العمران، ثم ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعين أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة التحقيق العمومي وتبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليمياً،<sup>266</sup> يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلاً خاصاً مرقماً من طرفه وموقعاً من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوماً بيوم الملاحظات والاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط، بانقضاء مهلة 45 يوماً، يقلل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوماً الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق والنتائج المتوصل إليها، يحوله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعين أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.<sup>267</sup>

<sup>265</sup> المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المعدل والمتمم.

<sup>266</sup> المادة 11 من نفس المرسوم.

<sup>267</sup> المادة 13 من نفس المرسوم.



## 6. مرحلة المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: تتم المصادقة على المخطط

التوجيهي للتهيئة والتعمير على ثلاث مستويات عملاً بأحكام المادة 27 من القانون 29/90 حسب الحالة تبعاً لأهمية البلديات كما يأتي:<sup>268</sup>

○ بقرار من الوالي بعد أخذ رأي المجلس الشعبي البلدي والبلديات المعنية التي يقل عدد سكانها عن 200.000 نسمة.

○ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعين للبلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000 ساكن ويقل عن 500.000 ساكن.

○ بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءً على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلدية أو البلديات المعنية والتي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فأكثر.

ويتكون ملف المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مما يلي:<sup>269</sup>

- مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.
- سجل الاستقصاء العمومي والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق أو المفوضون المحققون.
- الوثائق المكتوبة والبيانية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المبينة في المادة 17 من المرسوم التنفيذي 91-177 المعدل والمتمم.

وعليه يصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب مداولة من المجلس الشعبي البلدي ثم يحول إلى الوالي المختص إقليمياً الذي يتلقى رأي المجلس الشعبي الولائي وخلال 15 يوماً الموالية لتاريخ استلام الملف يقوم بإصدار قرار المصادقة على المخطط.

<sup>268</sup> المادة 27 من القانون 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سابق الذكر.

<sup>269</sup> المادة 15 من المرسوم التنفيذي 91-177، المعدل والمتمم.

يُبلّغ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه للجهات الآتية:<sup>270</sup>

الوزير المكلف بالتعمير، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، مختلف الأقسام الوزارية المعنية، رئيس المجلس الشعبي البلدي المعين، أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية، المعينين المصالح التابعة للدولة المعنية بالتعمير على مستوى الولاية، الغرفة التجارية، الغرفة الفلاحية ورئيس المجلس الشعبي الولائي المعين أو رؤساء المجالس الشعبية الولائية المعينين، كما يوضع تحت تصرف الجمهور وينشر باستمرار بالبلديات في الأمكنة المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين ذلك طبقاً لمبدأ الإعلام والإشهار.

وفي هذا الصدد نجد المادة 30 من قانون البلدية 10/11، تنص على ما يأتي: "تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنتشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ"، وطبقاً للمادة 14 من نفس القانون: "يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته ...".

7. **مرحلة مراجعة المخطط وتعديله:** لا يمكن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو تعديله

إلا إذا كانت القطاعات المزمع تعميمها<sup>271</sup> في طريق الإشباع، أو إذا كان تطور الأوضاع أو المحيط أصبحت معه مشاريع التهيئة للبلدية أو البيئة الحضرية لا تستجيب أساساً للأهداف المعينة لها، وأثناء إعداد المخطط التوجيهي يتخذ رئيس البلدية كل إجراء يراه ضرورياً لحسن الإنجاز

<sup>270</sup> المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المعدل والمتمم.

<sup>271</sup> القطاعات الأربعة: العمرة والمبرمجة للتعمير وقطاعات التعمير المستقبلية والقطاعات غير القابلة للتعمير.

والتسيير لهذا المخطط، والمصادقة على مراجعة التعديلات يكون مصحوباً برأي المجلس الشعبي

الولائي، ويبلغ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه إلى الجمهور للإطلاع عليه.<sup>272</sup>



**المصدر:** سعاد هواري ، مخططات شغل الاراضي بين المنظومة القانونية و التطبيقات الميدانية حالة الدقسي عبد السلام ، سركينة وتافرننت. مدينة قسنطينة. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية. قسم التهيئة العمرانية كلية علوم الأرض، الجغرافيا، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2015، ص22.

<sup>272</sup> زهرة أبرياش، دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق فرع الإدارة والمالية، قسم الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر، 1011/2010، ص 27.

## II. مخطط شغل الأراضي POS:

عرف المشرع الجزائري مخطط شغل الأراضي في المادة 31 من القانون 90-29، على أنه المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء، فهو يعد وسيلة لتفصيل وتنفيذ التوجيهات العامة الإجمالية الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يحدد بصفة مفصلة حقوق استخدام الأراضي ويعين الكمية الدنيا القصوى من البناء المسموح به، المعبر عنه بالمتر مربع من الأرضية المبنية خارج البناء، أو بالمتر المكعب من الأحجام، يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات ويحدد الارتفاعات، والأحياء والشوارع، النصب التذكارية، المواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها ويحدد المساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية.<sup>273</sup> وبالرجوع إلى المادة 32 من قانون التهيئة والتعمير 29/90 المعدل والمتمم، والمادة 18 من المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل، يتكون مخطط شغل الأراضي من نظام تصحبه مستندات بيانية مرجعية.<sup>274</sup> وقد أكد القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم، على أهداف مخطط شغل الأراضي طبقاً لما يلي:<sup>275</sup>

- تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري بالنسبة للقطاع أو القطاعات المعنية ...
- يضبط المظهر الخارجي للبنىات.
- بيان موقف السيارات أو المساحات الفارغة والمغارس.

<sup>273</sup> المادة 31 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير .

<sup>274</sup> المرسوم التنفيذي 178/91، المؤرخ في 28/05/1991، الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه، محتوى الوثائق المتعلقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 318/05 المرخ في 10/09/2005، الجريدة الرسمية، العدد 26.

<sup>275</sup> المادة 31 من القانون 90-29، مرجع سابق الذكر.

- تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك آجال إنجازها.

ويخضع اعتماد مخطط شغل الأراضي إلى مجموعة من الإجراءات التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28 ماي 1991، المعدل والمتمم والمتمثلة فيما يلي:<sup>276</sup>

### **1. إجراء المداولة:**

من قبل المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعينة وتتضمن ما يأتي:<sup>277</sup>

- الحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي وفقاً للتوجيهات التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

- بيان كيفية مشاركة الإدارات العمومية، الهيئات، المصالح العمومية والجمعيات في إعداد هذا المخطط، وتبلغ هذه المداولة إلى الوالي المختص إقليمياً وتنتشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي البلدي المعين أو المجالس الشعبية البلدية المعينة.<sup>278</sup>

### **2. إصدار قانون إداري تحدد بموجبه الحدود الجغرافية التي سوف يتدخل فيها المخطط:**

يصدر هذا القرار عن الجهة المخول لها هذه الصلاحية وهي على النحو التالي:

- الوالي: إذا كان تراب البلدية المعين بإعداد المخطط تابع لولاية واحدة.

<sup>276</sup> المادة 02 إلى 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

<sup>277</sup> المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

<sup>278</sup> المادة 03 من نفس المرسوم.

- الوزير المكلف بالتهيئة والتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية (قرار وزاري مشترك) إذا كان التراب المعني بإعداد مخطط شغل الأراضي تابع لولايات مختلفة.<sup>279</sup> إذا كان مخطط شغل الأراضي يشمل تراب بلديتين أو أكثر، يمكن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إسناد مهمة إعداد هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات.<sup>280</sup>

### 3. التشاور:

يقوم المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسات العمومية المشتركة ما بين البلديات بإبلاغ كل من رؤساء غرفة التجارة، الفلاحة، المنظمات المهنية والجمعيات المحلية كتابياً بالقرار القاضي بإعداد المخطط، لهذه الهيئات مهلة 15 يوماً ابتداءً من تاريخ استلامها الرسالة للإفصاح عن نيتها في المشاركة،<sup>281</sup> علماً أن هناك بعض الهيئات تستشار وجوباً وهي الإدارات العمومية، المصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني، المواقع العمومية الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات.<sup>282</sup> كما أضاف التعديل الوارد في المرسوم التنفيذي رقم 05-318 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005، كل من البيئة، التهيئة العمرانية والسياحة،<sup>283</sup> وينص القانون أيضاً على وجوب استشارة اللجنة الولائية للهندسة المعمارية والتعمير والمحيط المبنى في كل مسألة تتعلق بالبناء والتعمير وتسليم رخص البناء في إطار إعداد أدوات التعمير والمشاركة في وضعها من قبل الجماعات المحلية، أنشأت هذه اللجنة بموجب نص المادة 35 من

<sup>279</sup> المادة 04 من نفس المرسوم.

<sup>280</sup> المادة 05 من نفس المرسوم، مع مراجعة أيضاً المادة 215 من القانون 10-11، المتعلق بالبلدية.

<sup>281</sup> المادة 07 من المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل والمتمم.

<sup>282</sup> المادة 09 من المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل والمتمم.

<sup>283</sup> المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 05-318 المؤرخ في 10/09/2005، الجريدة الرسمية، العدد 62.

المرسوم التشريعي 94-07،<sup>284</sup> بعد انقضاء مهلة 15 يوماً، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية بإصدار قرار إداري آخر، يحدد بموجبه قائمة الإدارات العمومية، الهيئات والمصالح العمومية التي طلب استشارتها ووافقت على ذلك، وينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر كامل، إذن يلزم التشريع البلديات بإشهار واسع لأدوات التهيئة والتعمير في الأمكنة المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين.<sup>285</sup>

#### 4. تبليغ مشروع مخطط شغل الأراضي للإدارات والهيئات العمومية:

يُبلّغ مخطط شغل الأراضي للإدارات، الهيئات، والمصالح الموافقة على إعداد هذا المخطط، تمنح لها مهلة 60 يوماً لتقديم آرائها وملاحظاتها، وإذا انقضت هذه المهلة ولم تجب اعتبر رأيها موافقاً.<sup>286</sup>

#### 5. عرض المخطط للتحقيق العمومي:

يعرض مخطط شغل الأراضي للتحقيق العمومي لمدة 60 يوماً على أن ينشر القرار الذي يعرض المخطط للتحقيق بمقر المجلس الشعبي البلدي طيلة هذه المدة، مع ضرورة تبليغ نسخة منه إلى الوالي المختص إقليمياً، ويفتح سجل خاص بالتحقيق ليتمكن المواطنون القاطنون بالمناطق المعنية بهذه الأدوات من إبداء آرائهم وملاحظاتهم واعتراضاتهم إن وجدت، على أن تُعدّل مشاريع المخططات عند الاقتضاء لكي تؤخذ بعين الاعتبار هذه التحقيقات.

<sup>284</sup> المرسوم التنفيذي 95-370، المؤرخ في 15/11/1995، المتضمن تنظيم لجنة الهندسة المعمارية، التعمير والمحيط

المبني، الجريدة الرسمية، العدد 70.

<sup>285</sup> المادة 22 من القانون 11-10.

<sup>286</sup> المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

## 6. قفل سجل الاستقصاء وتحويله إلى الوالي المختص إقليمياً:

يقفل سجل التحقيق العمومي عند انقضاء مهلة هذا الأخير، يكون ذلك بمحضر وخلال مهلة 15 يوماً الموالية يحوله إلى المجلس الشعبي البلدي المعين، ليحول بعد ذلك كل من مشروع مخطط شغل الأراضي مصحوباً بسجل التحقيق والمحضر إلى الوالي المختص إقليمياً لكي يدلي برأيه خلال مهلة 30 يوماً ابتداءً من تاريخ استلام الملف، إذا انتهت هذه المدة اعتبر رأيه موافقاً.<sup>287</sup>

## 7. مرحلة المصادقة:

هي المرحلة النهائية لإعداد مخطط شغل الأراضي، حيث يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة<sup>288</sup> على مخطط شغل الأراضي، بعد أن يأخذ بعين الاعتبار نتائج التحقيق العمومي ورأي الوالي المختص إقليمياً، يبلغ إلى الوالي المختص والمصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية، الغرفة التجارية والغرفة الفلاحية.<sup>289</sup>

ومن بين أهم المجالات الحيوية المرتبطة بنظام التهيئة والتعمير، هي عملية البناء، وذلك لما لها من أهمية في رسم قطاع الخدمات والمنشآت التي تكفل ترقية إطار المعيشة وتحسين العمران الحضري، لهذا فقد توجهت الدولة إلى رسم إستراتيجية هادفة من خلال أدوات التهيئة والتعمير التي تحدد القواعد العامة لتنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتظهر فعالية النظام العمراني الذي تشرف عليه السلطات العمومية، والذي يصدر عن سياسات الدولة الواعية بضرورة تخطيط المدن، والسهر على مراقبة تطورها، من أجل إقامة مجموعة من المشروعات الحضرية المنسجمة فيما بينها، وهذا من خلال تنظيم

<sup>287</sup> المادة 13 من نفس المرسوم.

<sup>288</sup> المادة 15 من نفس المرسوم.

<sup>289</sup> المادة 16 من نفس المرسوم.



عملية البناء والتعمير وفقاً للقواعد المنصوص عليها،<sup>290</sup> من خلال فرض الرقابة على عمليات البناء القبلية والبعدية، بموجب أدوات التهيئة والتعمير وكذا المراقبة من خلال عقود التعمير (رخصة البناء والتجزئة والهدم وشهادة المطابقة وشهادة التقسيم وشهادة التعمير التي أخصها المشرع بالمرسوم التنفيذي رقم 19/15 المؤرخ في 2015/01/25 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، وتتجلى هذه الرقابة من خلال الجماعات المحلية باصطلاح رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي في منح عقود التعمير كل بحسب اختصاصه، وكذا المشاركة الفعالة لرئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي في مراقبة منح عقود التعمير<sup>291</sup>، وعلى الرغم من أن تشريع التعمير في الجزائر قد أشار في كثير من الأحيان إلى إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط وجاء بترسانة من القوانين التي تلزم بضرورة الاستدامة العمرانية، إلا أن هناك تماطل في تنفيذ هذه الإستراتيجية<sup>292</sup>، وهذا ما يقودنا إلى محاولة تقييم أدوات التهيئة والتعمير في المطلب الموالي.

<sup>290</sup> عبد الحليم بن بادة، مخالفات رخص البناء في التشريع الجزائري، "بين التجريم والمتابعة الجزائرية"، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد السابع، سبتمبر 2018، ص 02.

<sup>291</sup> فهيمة قسوري، ريمان حسينة، نظام الحكومة العمرانية في تنفيذ عقود التعمير في التشريع الجزائري بفعالية، مجلة التعمير والبناء، العدد الأول مارس 2017، ص 19.

<sup>292</sup> بديدة شايقة، رخصة البناء أداة قانونية رقابية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الثاني، جوان 2017، ص 120.

## مراحل اعداد مخطط شغل الاراضي



المصدر: سعاد هواري ، مرجع سبق ذكره ص 25.

## المطلب الثالث: تقييم أدوات التهيئة والتعمير

إن أدوات التعمير قد استمر العمل بها، وهذا من أجل التخطيط وتنظيم المجال وكذا المحافظة على التراث العمراني والبيئة، ومحاولة لإيجاد حل لأزمة السكن وبالتالي محاولة التحكم في التوسع العمراني المنظم، إلا أنها مازالت تعاني من نقائص، وبالرغم من كل محاولات إثبات مدى فعالية أدوات التعمير، إلا أنها في كل مرة تصطدم بواقع يحتم عليها أن تثبت في كل مرة فعالية الأدوات المتبعة.

لم تقم هذه الوسائل بدورها الأساسي، ولعل قلة الوعي لدى الطرف المدني جعل أجهزة الدولة تتساهل في هذا الجانب، والنتيجة لكل هذا التجاهل والتساهل ما نراه على أرضية الواقع،<sup>293</sup> فالإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه بوسائل التهيئة والتعمير يعود إلى عدة أسباب اجتماعية، كانت أهمها أزمة السكن الحادة والهجرة الريفية نحو المدن والنمو الديمغرافي المتزايد بين سكان الحضر... الخ، وأسباب إدارية منها ما تمثل في عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وتطوير البنية العمرانية، وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية، ويمكن عرض أسباب إخفاقات التنمية فيما يلي:

### 1. ضعف في صياغة وتنفيذ المخططات:

إن هذه الوسائل العمرانية والتخطيطية لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور قطاع عمراني غير منظم مثل البناءات والأحياء غير القانونية، حيث أن بطء إنجاز هذه المخططات يؤدي إلى الإطالة في الوقت، وهو ما يؤثر على الإجراءات المتخذة والتطور في الميدان، كما

<sup>293</sup> صبرينة معاوية، مرجع سابق الذكر، ص 176.

أن الدراسات المنجزة في مكاتب دراسات تابعة للدولة تنقصها الصرامة في احترام قواعد العقد<sup>294</sup> أو الاتفاق للمشاريع، خاصة ما تعلق بالآجال، كذلك إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU عبر عدة مراحل يستغرق وقتاً طويلاً، حتى يتم إنجاز مخطط شغل الأراضي POS، وطريقة التعمير غير الشرعي، حيث تضاف البناءات العمرانية المنجزة بوتيرة سريعة، وتؤدي إلى الانحراف عن أهداف المخططات، ما يجعل من الصعب تنفيذ مخطط شغل الأراضي POS حسب التوجيهات التي ترد في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU<sup>295</sup>، ويمكن إرجاع ضعف صياغة وتنفيذ مخططات التهيئة العمرانية إلى عدم وجود مرصد حضرية توفر معلومات وإحصائيات علمية دقيقة لكل ولاية، وغياب التنسيق بين لجان الهيئات المحلية (لجنة التهيئة والتعمير) والجامعة ممثلة في الأساتذة والباحثين المختصين في المجال.<sup>296</sup> إن التنظيم الجيد للنسيج العمراني يتطلب من السلطة الإدارية وضع نظام صارم لاحترام المقاييس العمرانية الحضرية ويتوجب على الأشخاص الطبيعية والمعنوية الامتثال لهذا النظام، ويتحقق ذلك من خلال الهيئات التي تسهر على تسيير السياسة العمرانية والمتمثلة في البلدية والولاية (من خلال رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي في بعض الحالات)، حسب الرخصة، وطلب رأي المديرية الولائية لل عمران بخصوص منح أو رفض وثائق التعمير المتمثلة في:

- الرخصة المتعلقة ب: البناء، الهدم، التجزئة.
- الشهادة المتعلقة ب: التعمير، التقسيم، المطابقة.

<sup>294</sup> Claude chaline « Alger les nouveaux défis de l'urbanisation », université de paris XII Val-de-Marne institut d'urbanisme de paris cetell ledalor) sous la direction de; CL Harmattan 2003,pp24.

<sup>295</sup> Claude chaline, « Alger les nouveaux défis de l'urbanisation », op.cit. p24.

<sup>296</sup> صبرينة معاوية، مرجع سابق الذكر، ص 177.

فأحد الأسباب الرئيسية هو تعطيل وغياب الصرامة في تنفيذ وثائق التعمير المذكورة بالإضافة إلى ضعف كفاءة الموظف التابع للهيئات المحلية، وعدم فهم وتحويل القوانين إلى أدوات التدخل على المستوى المحلي، لذا وجب تفعيل المتدخلين في النسيج العمراني بما في ذلك الفاعلين الاجتماعيين.<sup>297</sup>

## 2. ظهور تقايس البناءات غير الشرعية وسوق عقار موازية:

إن عدم فعالية الجهاز الإداري والتقني المكلف بالتسيير العمراني، يضاف له العجز في السكن بشكل متزايد، ولد ضغطاً اجتماعياً أدى إلى اللجوء إلى البناءات الفوضوية من جهة، ومن جهة أخرى إلى إحداث تغييرات داخلية وخارجية على البناءات لتوسيع المساكن، وكمثال فإن في الأحياء الشعبية يتجاوز تعداد الأشخاص في المسكن الواحد ثمانية 08 أفراد، وهذا ما أدى إلى تغيير واجهات العمارات، وأثر ذلك على جمال العمران، كما أدى بين العرض والطلب على السكن إلى ظهور سوق موازية للعقار غير شرعية أدت إلى تسارع وتيرة البناء الشرعي أمام مرأى الإدارة المكلفة بالتسيير العمراني، كما أن عجز السلطة العمومية المحلية في توفير السكن أدى إلى تكوين شبكات غير شرعية في التعاملات بخصوص الأملاك العقارية للدولة<sup>298</sup>، ومن جهة أخرى عرفت الجزائر أزمة اقتصادية سياسية سنة 1985 إلى 1991 أدت إلى انفجار الوضع ، وفي سنة 1992، دخلت في أزمة متعددة الأشكال والأبعاد وكان الإرهاب السبب الرئيسي الذي أفرغ الريف من سكانه، وعانت المدن الكبرى على جراء هذه الأزمة التي نتجت عنها مشاكل عمرانية أعاققت عملية تحديث العمران والتطوير المستدام، مضيئة عبثاً على ميزانية

<sup>297</sup> باية بوزغاية ، مرجع سابق الذكر ، ص 262.

<sup>298</sup> باية بوزغاية ، المرجع نفسه، ص 263.

الدولة، قبل أن يعود السلم تدريجياً من خلال الاستشارة الشعبية سنة 1999 وإصدار القانون الخاص بالوثائق المدني الذي ساهم في عودة الريفيين إلى قراهم.<sup>299</sup>

### 3. ضعف الجماعات المحلية في تسيير العمران:

إن ما يقلق الجماعات المحلية هو تقليل احتياجات السكان من خلال تخفيف حدة الطلب على السكن، والخدمات من تجهيزات ونقل، وهي تخطئ حيث تفكر في مشاريع ذات طابع ترفيهي بدل مشاريع لعصرنة العمران وذات مردودية تؤدي إلى إيجاد طرق لتمويل المشاريع الاجتماعية والثقافية وتجسيد تطور حقيقي، لأنه في غياب المصادر المالية يلجأ المسيرون إلى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في إطار المخطط التنموي الممول من طرف الولاية، وفي مداولات تقسيم الميزانية فإن المجلس الشعبي الولائي لا يقبل إلا البعض من مشاريع البلدية، فيزداد عددها من سنة لأخرى على حساب الميزانية المركزية وينتج عنه تأخر<sup>300</sup> متزايد للمشاريع مما يجعلها تتراكم، لذلك فإن المسيرين يتعاملون مع شؤون المواطنين من منطلق توجه اشتراكي بشكل لا شعوري ويتبين ذلك من خلال مبدأ العرض على حساب الطلب الديمغرافي إرضاءً لأكبر فئة من الشعب على حساب المشاريع العمرانية المنتجة لرؤوس الأموال، أيضاً فإن انشغالات المسيرين المنتخبين، بعيدة عن مستلزمات الوقت الحاضر، الذي يفرض تجسيد أحسن للعلاقات بين الإنتاج الاقتصادي ورفاهية الإنسان.<sup>301</sup>

<sup>299</sup> Claude chaline, « Alger les nouveaux défis de l'urbanisation », p 2.

<sup>300</sup> عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، مدينة باتنة نموذجاً، مرجع سابق الذكر، ص 155.

<sup>301</sup> عبد العزيز عقاقبة، المرجع سابق الذكر، ص 155.

## المبحث الثالث: القراءة السياسية للمدينة الجزائرية

تتعلق القراءة السياسية للمدينة في الجزائر، وبالتالي تحديد استراتيجيات إدارتها من خلال أولاً الموروث السياسي الكولونيالي الذي أعطى للمدينة دور الوسيط بين الفضاء الريفي وبين السوق الرأسمالية الغربية وخصوصاً في فرنسا، لذلك كان تأسيس المدن وطرق إدارتها يخضع لهذا المنطق الذي لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع المحلي ولا ضرورات تنميته.

وثانياً تركز على سياسة إدماج الريف في المدينة بعد الاستقلال بالنظر إلى مخلفات الاستعمار من جهة ومن جهة ثانية الحرمان والتمن الباهظ الذي دفعه الريف خلال الحقبة الاستعمارية بالمقارنة مع المدينة الجزائرية (ونفس الظاهرة تكررت خلال أزمة عشرية التسعينيات من القرن الماضي).

لذلك ترجمت هذه النظرة في المشروع السياسي لإدارة المجال من خلال مثلاً مشروع الألف قرية اشتراكية في سبعينيات القرن الماضي والذي أبان عن إرادة لتمدين الريف الجزائري (يقابله نموذج البناء الريفي حالياً مع بعض الاختلافات في الدوافع).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن نظرة الدولة الوطنية ونخبها إلى ظاهرة النزوح الريفي، كخطر على المدينة هي في حقيقة الأمر نابعة من العجز في إدارة المدينة الجزائرية، ويبرز ذلك من خلال الصور المتباينة التي تعطيها النخب في الجزائر لهذه الظاهرة.

تلك الصور المتباينة يمكن تعقبها من خلال دراسة صورة المدينة في البرامج السياسية والإدارية (ارجع لما كتبناه في المبحث السابق) ولعل من أهم هذه الصور: المدينة كنموذج إيديولوجي يتم من خلاله توضيح القيم المبررة لحكم النخب في الجزائر.

---

ومن هذه المنطلقات فإن القراءة السياسية لإدارة المدينة الجزائرية لا تطمح إلى تحليل الأنظمة الحضرية المتبعة في تسيير المدينة لأنها نتيجة بقدر تمنع ما إلى تناول الآثار على البناء الاجتماعي.

وعليه فإن التركيز على النموذج الإيديولوجي للمدينة يدل على أن المدينة في حد ذاتها نابع من أهمية القيم التي تنشر عن حكم النخبة، لذلك فإن فهم أوضاع المدينة يجب أن ينطلق أولاً من تحليل قيم المجموعات وسيرورة السلطة الباحثة عن الشرعية، لذلك قد نتحدث عن التغيير الاجتماعي كسيرورة لتنظيم المجال أو أيضاً تهيئة مجال الشرعيات.

لهذا تبلور الخطاب السياسي حول المدينة واستراتيجيات إدارتها تبعاً للنموذج الإيديولوجي الذي أقرت به النخب الحاكمة، فقد كان الخطاب في سبعينيات القرن الماضي يركز على إدماج الريف في فضاء المدينة انطلاقاً من الأسباب سالفه الذكر، لكن ذلك الخطاب بدأ يتغير مع عقديّة التسعينيات التي حملت شعار من أجل حياة أفضل، ركزت فيها المجهودات التتمية على المراكز الحضرية الكبرى وتبلور هذا الخطاب في عقديّة التسعينيات التي عرفت أزمة أمنية دفع المجال الريفي أولاً ثمنها، وكانت وراء نزوح نحو المدن ساهم في تريفها.

كما أن الأوضاع اللاتئة لهذه الحقبة وحتى التي قبلها حولت المدينة الجزائرية إلى مركز للحركات المطالبة الجزائرية (النقابات/حل المؤسسات) دفع النخب إلى التركيز عليها.



## خلاصة الفصل:

تحتاج المدينة الجزائرية اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء حيوي ومعقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة الإقليم وما يرتبط به من إشكالات فرعية كالتوزيع الديمغرافي للسكان وتخطيط اقتصاديات المستقبل هذه الحثيات تطرح على التجربة العمرانية والتعميرية في الجزائر أن تلتفت وبعناية إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة تتوازن فيها المصالح وتتجانس التعايشات بين كل الفاعلين، فيجب أن تعتمد على الدراية العلمية والمعرفة الميدانية لا أن تكون مجرد خطابات سياسية بعيدة كل البعد عن الواقع.

---

# الفصل الثالث:

## إدارة مدينة سعيرة

## خطة الفصل الثالث:

### الفصل الثالث: إدارة مدينة سعيدة

المبحث الأول: التعريف بالمدينة.

المطلب الأول: الدراسة الطبيعية.

المطلب الثاني: الوضعية الإدارية للمدينة.

المطلب الثالث: الدراسة البشرية (السكان).

المبحث الثاني: البلدية ودورها في تسيير المدينة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة.

المطلب الثاني: مراحل النمو الحضري.

المطلب الثالث: أدوات التهيئة والتعمير.

المبحث الثالث: الاتجاه المعاصر في تسيير المدينة.

المطلب الأول: التسيير العمومي الجديد في تسيير النفايات.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية.

خاتمة

---

## تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق للمدينة الجزائرية من خلال عرض جملة التشريعات والقوانين التي ساهمت في تبلور المدينة، ننتقل إلى دراسة الجانب التطبيقي من الموضوع وذلك بدراسة حالة مدينة سعيدة كعينة من المدينة الجزائرية المتوسطة لمعرفة كيفية إدارتها.

## المبحث الأول: التعريف بالمدينة

إن الحديث عن إدارة وتسيير مدينة معينة يقتضي بالضرورة تتبع مسارها التاريخي ودراسة موقعها الطبيعي بالإضافة إلى إبراز إمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية.

لقد عُرفت منطقة سعيدة بتواجد الإنسان منذ عصور ما قبل التاريخ، وشهد على ذلك محطات عديدة مثل: المغارات، المخابئ، والرسومات الصخرية، مثل تلك المتواجدة بمنطقة تيفريت وعين الحجر وعين المانعة، كونها ملتقى ممرات طبيعية تميزها مجاري المياه المتواصلة ومساحات غابية شاسعة ومتنوعة، وأقام بها الإنسان منذ أكثر من 15 ألف سنة، وقد كان يعيش تحت الصخور وفي المغارات كمغارة "الإنسان"، التي توجد بالضفة الشمالية لمصب واد سعيدة وقد تم اكتشافها عام 1891، وحسب الدراسات فإن هذه المغارة تعود إلى العصر الحجري الوسيط، كما توجد بمنطقة تيفريت 30 كلم شرق سعيدة مغارة أخرى تعود إلى العصر الحجري الحديث، وحسب ابن خلدون يعتبر البرابرة أول سكان سعيدة، وقد مرت عليها العديد من الحضارات، منذ عصور ما قبل الميلاد، حيث في القرن الثالث ميلادي احتلت من طرف الرومان (آثار ليماس سبتريم سيفر) بدوار بنيان تيفريت (بلدية عين السلطان)، وبقايا لوكوا بقرية المعاطا (بلدية يوب)، وآثار أخرى بعين بالول (بلدية أولاد إبراهيم)، وقد كانت سعيدة في ذلك الوقت منطقة زراعية قوية، وفي الفترة الممتدة ما بين القرنين الرابع والسادس، سجلت مقاومات عنيفة من طرف السكان الأصليين ضد الاحتلال الروماني وتحطيم هذا النظام على يد الغزو الفينيقي.<sup>302</sup>

أما عام 429 ميلادي فقد احتلها الوندال، وفي القرن السابع ترسخت المسيحية في المنطقة مع الجداريين الفرديين، ومعنى جداريين هم المدافعون عن الله وهم البرابرة المسيحيون. لقد دخل الإسلام إلى منطقة سعيدة حوالي سنة 700 ميلادي في فترة حكم الدولة الأموية، ثم أصبحت تابعة لحكم الرستميين

<sup>302</sup> مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

(بين سنتي 776 ميلادي، 908 ميلادي)، ثم حكمها المرابطون منذ سنة 1080 ميلادي، بعد ذلك حكمها الموحدون ومن بعدهم الزيانيين سنة 1235 ميلادي، وكانت منطقة سعيدة قديماً تسمى بـ"قرسيف"، وبقي هذا الاسم منذ ما قبل العهد الإسلامي إلى غاية عهد حكم الفاطميين، وكانت سعيدة منطقة إسلامية تحت إمامة حكم "تاهرت" في القرن الثامن ميلادي (704 - 958 ميلادي)، ثم تتالت عدة أسر مالكة على المنطقة إلى غاية مجيء قبائل بني هلال الذين أسسوا بها مذهب اليعقوبية بحيث سميت "العقبان" وفي حدود سنة 1150 ميلادي، كانت منطقة سعيدة تابعة لمملكة عبد الوحيد المتواجدة بتلمسان، وفي منتصف القرن 15 ميلادي، بدأ التواجد التركي، وتحولت منطقة سعيدة إلى قوة إغالبكية تحت سيطرة باي معسكر (1701م، 1791م) وبعد دخول الاحتلال الفرنسي بالجزائر العاصمة سنة 1830م بالمرسى الكبير ووهران في جانفي 1831، دخلت القوات الكولونيلية إلى معسكر سنة 1935، مما دفع الأمير عبد القادر إلى الاستقرار بمدينة سعيدة واتخاذها كقاعدة عسكرية بالمكان المسمى بسعيدة القديمة (vieux Saida)، حيث أنشأ بها مصنع للأسلحة في 22 أكتوبر 1841، ووصل الاحتلال الفرنسي إلى سعيدة بعد مقاومة عنيفة من طرف جماعات الأمير عبد القادر بقيادة الآغا بن تامي (ملازم أول)، لجأ بعد ذلك الأمير إلى منطقة الحساسنة، حيث واصل المعارك ضد فرق الجنرال (لامور والكولونيل جيربي)،<sup>303</sup> وحسب الروايات تعود تسمية سعيدة إلى سعيدة الأمازيغية زوجة عبد الله بن الربيع خال المهدي العباس في القرن الثالث الهجري والتاسع ميلادي، وتعود تسمية سعيدة إلى نهر سفير المسمى بـ"سعيد"، والذي بنيت بجانبه مدينة سعيدة، في مراحل بني هلال حسب رواية أخرى، وقد أثبت العلامة عبد الرحمن بن خلدون قدم هذا الاسم، إذ أشار إليه مرة بـ"قلعة سعيدة"، ومرة أخرى بـ"إمارة سعيدة".<sup>304</sup>

<sup>303</sup> مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

<sup>304</sup> مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

**1. الموقع:**

تقع مدينة سعيدة في وسط ولاية سعيدة، ويسمح لها هذا الموقع المركزي بإدارة أراضي الولاية بسهولة عبر الطرق ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة، فهي تقع في الوسط الشمالي من بلديتها وهي بعيدة عن حدودها الإدارية،<sup>305</sup> فهي تتمركز في الجهة الغربية من الجمهورية الجزائرية، تتربع على مساحة قدرها 6613 كم<sup>2</sup>، بها ستة دوائر وستة عشر بلدية، وتدخل ولاية سعيدة ضمن إطار ولايات الهضاب العليا الغربية التي تضم (تيسمسيلت، تيارت، سعيدة، النعامة والبيض) وتتشارك سعيدة في حدودها مع عدة ولايات، إذ يحدها من الشمال ولاية معسكر، ومن الجنوب ولايتي البيض والنعامة، ومن الشرق ولاية تيارت، ومن الغرب ولاية سيدي بلعباس، وقد أصبحت سعيدة ولاية سنة 1959.<sup>306</sup>

وبحكم موقعها الجغرافي في الجهة الجنوبية الغربية من الوطن، تعتبر مدينة سعيدة مدينة المياه المعدنية، منطقة عبور بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، ذات امتزاج تاريخي وطبيعي وثقافي أخذ من المغارات التي تعود لفترة ما قبل التاريخ، والتي تتميز برسوماتها الصخرية وآثارها الرومانية كموقع تميزون بمنطقة المعاملة التي لا تزال تقف شاهدة على التنوع الحضاري والإرث التاريخي العريق والأصيل أصالة قاطنيها، كما تتوفر ولاية سعيدة على مساحات طبيعية متناغمة تبرز جلياً في جبال الضاية الشامخة وشلالات تيفريت الدافئة وغاباتها الفسيحة، ومن أهمها غابة العقبان بمنطقة سعيدة القديمة، والتي تعتبر المتنفس لسكان الولاية بحكم موقعها وسط المدينة، كما تزخر المدينة بأربعة مناطق للتوسع السياحي ذات تنوع طبيعي وإيكولوجي جذاب والتي تستقطب استثمارات سياحية هامة ومعتبرة،

<sup>305</sup> مقابلة مع السيدة فاطمة الزهراء عباس رئيسة مصلحة التعمير بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء. بتاريخ

01-03-2019 على الساعة عشرة صباحاً.

<sup>306</sup> مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

فضلاً عن ذلك تزخر الولاية بإرث لا بأس به في مجال الصناعات التقليدية، حيث تعرف الولاية بمنتجاتها التقليدية المختلفة، والتي كانت تركز أساساً على مواد أولية محلية، إضافة إلى تنوع ثروتها المائية من مياه معدنية (ماء سعيدة)، وجوفية (الشط الشرقي) ومؤسساتها الحموية الهامة (حمام ربي، سيدي عيسى، وحمام عين السخونة).<sup>307</sup>

## 2. المناخ:

مقارنة بمناخ البلد الذي يتميز بوجود تيارين بين مناخ البحر الأبيض المتوسط الساحلي والصحراوي في الجنوب، فإن ولاية سعيدة هي منطقة وسيطة تعزى إلى مناخ شبه جاف وتتميز بجفاف صيف وشتاء ممطر وبارد.

## 3. المظاهر المرفولوجية:

- أ. التضاريس: يتكون التجمع من مجموعة متنوعة من الأودية، الهضاب والمناطق الجبلية.<sup>308</sup>
- ب. الوديان: (الشبكة الهيدروغرافية) نجد: واد سعيدة، واد تبودة، واد نزرقي، واد مسيل، واد جلالت.
- ج. الجبال: نجد: جنوب حمام ربي: جبال ماريك غزل (jbel merik ghazel)(926م)

- نوعية الجبال من عين الزرقاء إلى سيدي جلول:

(1) جبال مونا (jbel mouna) (1139م)

(2) جبال قمرود (jbel guemroud) (1157م)

(3) جبال زارت (jbel zarett) (1151م)

- نوعية الجبال في الشمال الغربي لسعيدة:

<sup>307</sup> مطويات مديرية السياحة لولاية سعيدة.

<sup>308</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 34.



1) جبل سيدي الحاج عبد الكريم (jbel sisi hadj abdelkrim) (1202م)

2) جبل سيدي أحمد الزقاي (jbel sisi ahmed zagaï) (1121م)

3) جبل تبيرقنت (jbel tibergnent) (1175م)

4) جنوب سعيدة: جبل إلام (jbel irlem) (995م)<sup>309</sup>

### المطلب الثاني: الوضعية الإدارية للمدينة

يقع التجمع في منتصف الولاية تقريباً، ويتكون هذا التجمع من ثلاث (3) بلديات:

- سعيدة، دائرة سعيدة.
- عين الحجر، دائرة عين الحجر.
- أولاد خالد، دائرة سيدي بوبكر.

وهذه التجمعات الثلاثة تنقسم إلى:

- من الشمال بلدية سيدي عمر، ولاية معسكر.
- إلى الشمال الشرقي بلدية عين السلطان.
- إلى الجنوب الشرقي بلدية الحساسنة.
- إلى الجنوب بلدية سيدي أحمد.
- وفي الجنوب الغربي بلدية مولاي العربي.
- إلى الغرب ولاية سيدي بلعباس وبلدية يوب.
- إلى الشمال الغربي من قبل بلدية ذوي ثابت.

<sup>309</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 34.

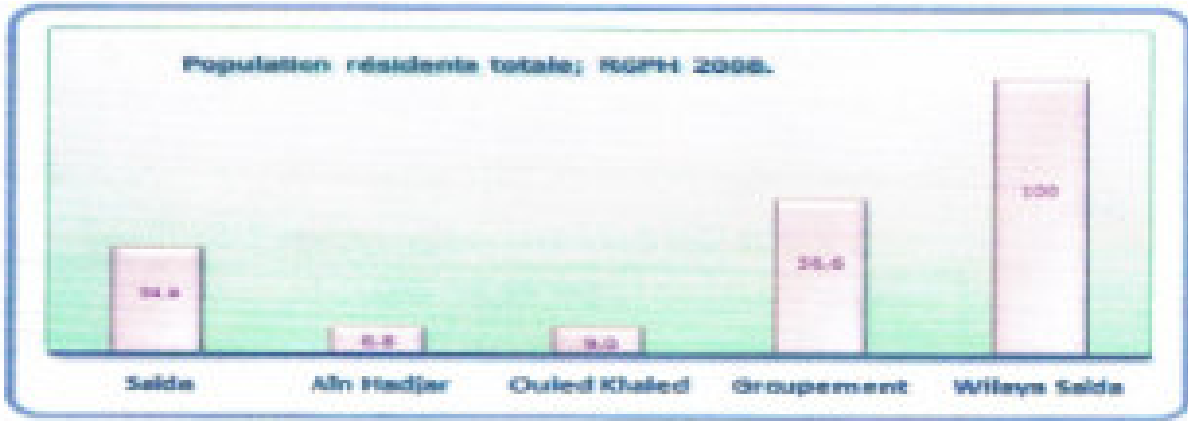
وتبلغ مساحة المجموعة 70,030 هكتار، وتمثل 10,35% من مساحة الولاية<sup>310</sup>

### المطلب الثالث: الدراسة البشرية (السكان)

#### الحجم الكلي للسكان:

بلغ عدد سكانها عام 2008، 187,185 نسمة، وقد نما هذا العدد بشكل مطرد على مدار الثلاثي عاماً الماضية، من 27,5% عام 1977 كان 56,6% في عام 2008 حيث ارتفع إلى 50,9% في عام 1987 و 55,8% عام 1998.

شكل بياني رقم (01): مجموع السكان المقيمين لعام 2008.



المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء

فتوزيع السكان غير متكافئ للغاية، بلدية سعيدة وحدها هي موطن لأكثر من ثلثي السكان (68,6%) وفي الواقع تتمتع بلدية سعيدة بأعلى كثافة 1694,1 ن في كلم<sup>2</sup>، لمساحة أصغر بكثير 75,8 كلم<sup>2</sup>، تليها بلدية أولاد خالد 134,5 ن/كلم<sup>2</sup>، لمساحة شاسعة تبلغ 417,3 كلم<sup>2</sup>.

#### التوزيع المكاني للسكان:<sup>311</sup>

<sup>310</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 31.

يتميز التوزيع المكاني بتركيزات عالية من السكان على مستوى المدن الرئيسية في التجمعات حيث أقيم هناك 87,4% عام 2008، وكان هذا ساري المفعول منذ عام 1987 حيث زاد خلال الفترة 1987/2008.<sup>312</sup>

الجدول رقم (01): يبين توزيع مجموع السكان المقيمين حسب التشتت.

Dispersion		Effectifs		
		1987	1998	2008
A.C.L.	Saida	81 874	113 553	124 989
	Ain Hadjar	5 310	16 032	21 139
	Ouled Khaled	6 764	10 551	17 509
	<b>Groupement</b>	<b>93 948</b>	<b>140 136</b>	<b>163 637</b>
A.S.	Saida	—	—	—
	Ain Hadjar	1 343	3 260	4 068
	Ouled Khaled	2 165	4 661	8 145
	<b>Groupement</b>	<b>3 508</b>	<b>7 921</b>	<b>12 213</b>
Zone éparsé	Saida	2 440	1 613	3 424
	Ain Hadjar	9 625	2 201	3 815
	Ouled Khaled	9 111	4 156	4 096
	<b>Groupement</b>	<b>21 176</b>	<b>7 970</b>	<b>11 335</b>
<b>Ensemble</b>		<b>118 632</b>	<b>156 027</b>	<b>187 185</b>

Dispersion	Poids %		
A.C.L.	79,1	89,8	87,4
A.S.	3,0	5,1	6,5
Zone éparsé	17,9	5,1	6,1
Groupeement	100	100	100

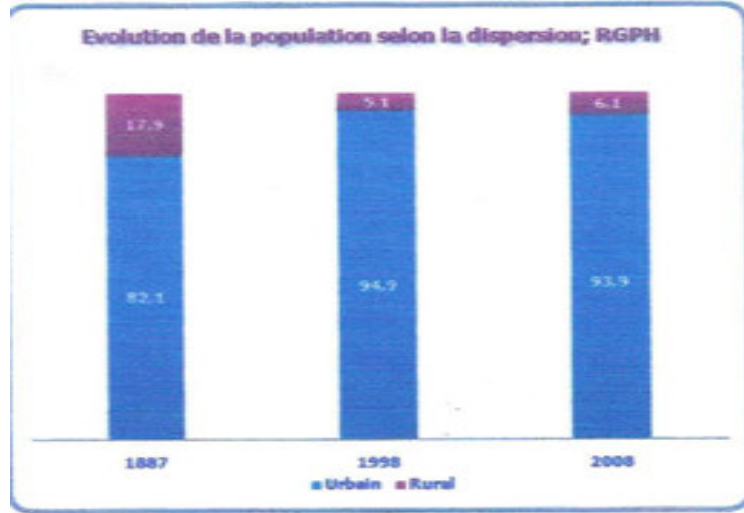
المصدر: نفس المصدر السابق.

شكل بياني رقم (02): يبين تطور السكان بالتشتت.<sup>313</sup>

<sup>311</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 58.

<sup>312</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 59.

<sup>313</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 60.



المصدر: نفس المصدر السابق.

ارتفع عدد سكان الحضر في المجموعة من 97456 شخصاً في عام 1987، إلى 148057 عام 1998، إلى 175850 عام 2008، بمتوسط نمو سنوي بلغ 3,8% للفترة 1987-1998 و1,8% للفترة 1998-2009، بتجمع سكان الحضر خلال هذه الفترة البالغة 21 عاماً، حيث يمثلون 82,1% عام 1998 و 94,9% عام 1998 و 93,9% عام 2008 (راجع الرسم البياني أعلاه)، ويختلف معدل الزيادة في سكان الحضر اختلافاً كبيراً كما هو مبين في الجدول التالي في مواجهة النمو المطرد لسكان الحضر، يعاني سكان الريف من نمط مختلف من النمو خلال فترتي 1987-1988 و 1998-2008.<sup>314</sup>

### تطور السكان:

<sup>314</sup> نفس المرجع، ص 60.

شهد النمو السكاني تطورات متغيرة للغاية خلال الفترة، أظهرت الفترات من 1977 إلى 1987 ومن 1987 إلى 1998 ارتفاع متوسط معدلات النمو السنوي بنسبة 2% و 2,5%، ويدعم هذا النمو بشكل رئيسي من قبل بلدية سعيدة للفترتين وبلدية عين الحجر للفترة الثانية، بلغ عدد سكان المجموعة من 97,117 في عام 1977 إلى 118,632 في عام 1987، إلى 156,027 في 1998 و 185,187 في عام 2008، التباينات النسبية هي: 22,2%، 31,5% و 20%.

**الجدول رقم (02):** يبين إصلاح إجمالي عدد السكان لكل بلدية (1977-2008).

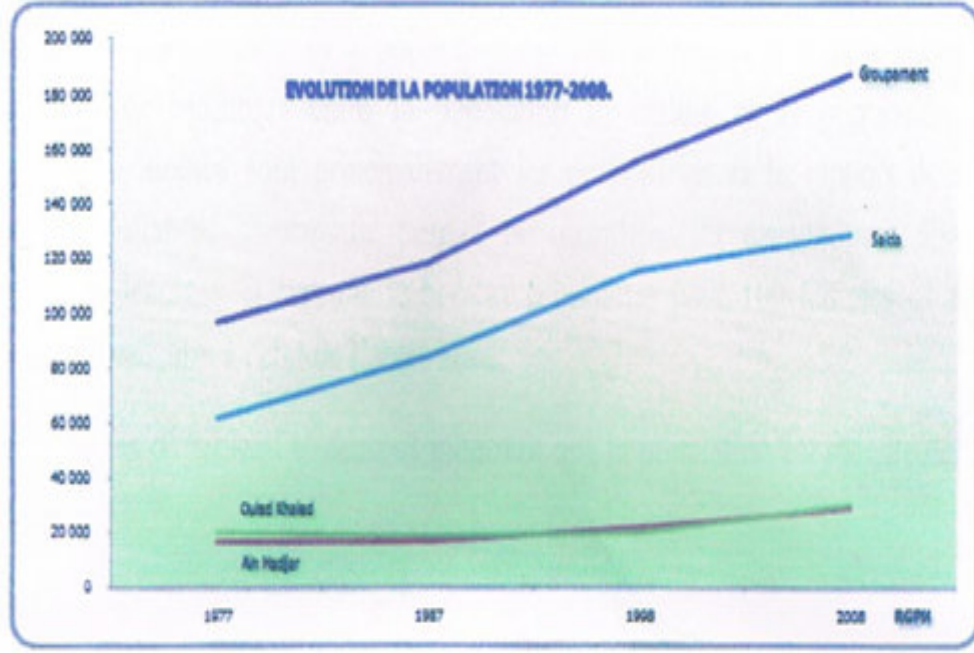
Evolution de la population résidente totale par commune (RGPH 1977-2008).

Communes	Population résidente totale				Taux d'accroissement annuel moyen (%)			
	1977	1987	1998	2008	1977-1987	1987-1998	1998-2008	1987-2008
Saida	61 698	84 314	115 166	128 413	3,1	2,8	1,1	2,0
Ain Hadjer	15 974	16 278	21 493	29 022	0,2	2,5	3,1	2,8
Ouled Khaled	19 445	18 040	19 368	29750 *	-0,7	0,6	4,4	2,4
Groupement	97 117	118 632	156 027	187 185	2,0	2,5	1,9	2,2
Wilaya	353 227	232 876	279 526	330 641	-4,0	1,6	1,7	1,7
* El Eyoune non inclus 734 personnes	Poids du Groupement par rapport à la wilaya (%)				Taux de variation (%) du Groupement			
	27,5	50,9	55,8	56,6	22,2	31,5	20,0	92,7

المصدر: نفس المصدر السابق.

**شكل بياني رقم (03):** يبين تطور السكان (خلال الفترة 1977-2008).<sup>315</sup>

<sup>315</sup> مطويات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، ص 62.



المصدر: نفس المصدر السابق.

تتميز الفترة 2008-1987 بانخفاض النمو بنسبة (-0,6%) من حيث الحجم من حيث عدد السكان أقل من 15831 أشخاص في عكس الفترتين الأوليين، فقد عرفت بلدية سعيدة تباطؤ قوي ومن ناحية أقوى فإن معدل النمو السكاني يتناسب عكسياً مع حجم السكان ومعدل الولاية ولم يكن هو نفسه في السنوات الماضية.<sup>316</sup>

### المبحث الثاني: البلدية ودورها في تسيير المدينة

أوكل المشرع الجزائري للبلدية بمجموعة من المهام في إطار تسييرها للمدينة، لما لها من دور فعال في تجسيد متطلبات وحاجات السكان المقيمين بها، وتتمثل أهم الأنشطة التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمارس المجلس عدة صلاحيات تهم جوانب مختلفة من شؤون الإقليم وهو ما تضمنه القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

<sup>316</sup> نفس المرجع، ص 62.

وعليه فإن بلدية سعيدة تقوم بمجموعة من الأدوار نجملها فيما يلي:<sup>317</sup>

- إنشاء الطرقات وصيانتها، صيانة أعمدة الإنارة العمومية، تعمل على جمع نفايات المدينة وذلك بإنشاء أماكن التفريغ العمومي.
- تهيئة المساحات الخضراء، توفير مساكن اجتماعية لقاطنيها، فتح مناصب شغل للعاطلين عن العمل، من خلال منحهم مشاريع لتحسين ظروفهم المعيشية، الرقابة على عمليات البناء، المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية كتنظيم الأسواق المغطاة وغير المغطاة.

### المطلب الأول: بلدية سعيدة

تعتبر بلدية سعيدة كباقي بلديات الوطن ينظمها القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22، بها مجلس بلدي منتخب يتناول جميع قضايا المجلس وفق القانون، وبها هيئة تنفيذية يشكلها رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتعتبر البلدية القاعدة الإقليمية اللامركزية ولها مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة وتقوم بلدية سعيدة بالمهام المخولة لها حالياً بالاستعانة بالهيكل التنظيمي المعد من طرفها ويتمثل فيما يلي:<sup>318</sup>

- الأمانة العامة.
- مديرية التعمير والتجهيز.
- مديرية الصيانة والوسائل العامة والبيئة.

<sup>317</sup> مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد رئيسة مصلحة النظافة والبيئة، 2019/05/10، على الساعة 10:00 صباحاً.

<sup>318</sup> مصلحة شؤون الموظفين ببلدية سعيدة.

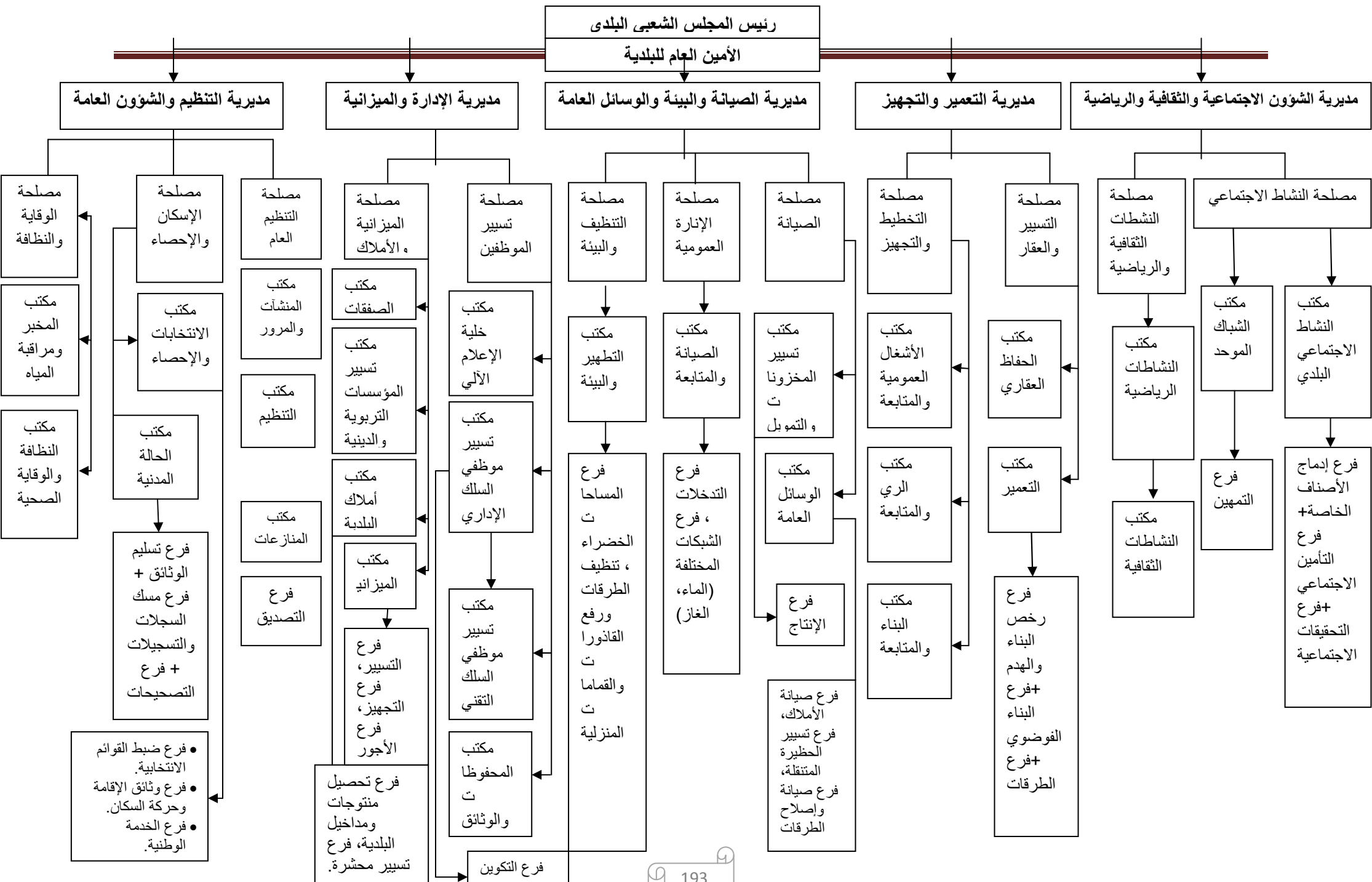
---

- مديرية التنظيم والشؤون العامة.

- مديرية الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.

الشكل رقم (05): يبين الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة.





## المطلب الثاني: مراحل النمو الحضري

الجدول رقم (03) : يبين مراحل النمو الحضري.

Tableau n°32: Saida - Les étapes de croissance urbaine

N°	Période	Nbre d'année	Surface par Période (ha)	%	Surface Cumulée (ha)	% cumulé	Surf.moyenne Annuelle (ha)
1	Avant 1945	02	5,80	0,68	5,80	0,54	2,90
2	1845 - 1900	55	36,70	4,01	42,50	3,98	0,67
3	1901 - 1930	30	38,70	4,23	81,20	7,60	1,29
4	1931 - 1962	32	35,50	3,88	116,70	10,92	1,11
5	1963 - 1971	09	36,40	3,98	153,10	14,33	4,04
6	1972 - 1983	12	269,00	29,42	422,10	39,50	22,42
7	1984 - 1992	09	199,80	21,85	621,90	58,21	22,30
8	1993 - 2000	08	150,20	16,43	772,10	72,27	18,77
9	2001 - 2005	05	142,20	15,55	914,30	85,57	28,44
10	2006-2013	08	154,10		1.068,40	100,00	19,26

المصدر: نفس المصدر السابق.

لقد انهار أمر مدننا خلال عشر سنوات، واعتباراً من المراحل الرمزية للتاريخ الجهوي والوطني

الحديث نستعرض أهم النتائج:

تعتبر مدينة سعيدة منشأة استعمارية ضعيفة من حيث إيقاع تطورها ونموها، لأن نسيج البلدية شهد نمواً بطيئاً، عند تأسيسها احتلت المدينة 116 هكتار فقط، وهو استهلاك سنوي بطيء جداً، يبلغ 0,98 هكتار، وهو ما يمثل في ذلك الوقت 13% فقط من المساحة الحالية، ومن 1963 إلى 1971 حتى عام 1983 (12 سنة) ووسطح المدينة (1962) تم ضربه فقط بواقع 1,72 مرة، ومن عام 1972 إلى عام 1983 (12 عاماً) مع البرنامج الخاص، بلغ الاستهلاك السنوي للأراضي 2100 هكتار، 6 أضعاف سرعة الفترة السابقة (1963-1971) وضربت هذه الفترة مدينة سعيدة في 2,70 مرات من

عام<sup>319</sup> 1971 و 3,43 مرات من عام 1962، بعد أن جاء البرنامج الخاص بالعديد من برامج التطوير الأكثر أهمية بتركيز عالٍ على رأس الولاية من 1984 إلى 1992 (9 سنوات)، يحافظ الاستهلاك السنوي على مستواه بـ2156 هكتار في العام وهو عدد مضاعف لحجم مدينة في 5,09 مرات من عام 1962 وما يقرب من مرة ونصف من عام 1983 (1,48مرات) لأنه بين عامي 1993 و 2000 (8 سنوات) كان متوسط استهلاك الأراضي السنوي 14,58 هكتار فقط في السنة، كانت المدينة 10,1 أضعاف ما كانت عليه في عام 1992 و 6,10 أضعاف من عام 1962، منذ عام 2001 إلى عام 2005 (5 سنوات) يبلغ متوسط استهلاك الأراضي السنوي 27,18 هكتار في العام وهو الأكبر منذ الاستقلال ثم تضاعف حجم المدينة بمقدار 1,19 مرة مقارنة بعام 2000 و 7,26 مرة في عام 1962، من 2006 و 2013 (8 سنوات) متوسط استهلاك الأراضي 19,26 هكتار في العام، وبعد ذلك تباطأ حجم مدينة سعيدة ومتوسط استهلاكها السنوي في الأراضي الحضرية وتوزيع احتياجاتها الإنمائية على التكتلات.<sup>320</sup>

<sup>319</sup> Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, révision de plan intercommunal, Saida : Ain el hadjar-ouled Khaled, 2014, p144.

<sup>320</sup> Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, révision de plan intercommunal, Saida : Ain el hadjar-ouled Khaled, 2014, p145.

## المطلب الثالث: أدوات التهيئة والتعمير

يتضح تسيير مدينة سعيدة من خلال مخططين رئيسيين وهما: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

### 1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (سعيدة، عين الحجر، أولاد خالد) PDAU:

تم البدء في إعداد هذا المخطط في 26 أبريل 2010، من قبل مكتب الدراسات، ولم تتم المصادقة عليه إلا في 08 أكتوبر 2016، فهو يحدد التوجهات الكبرى الرئيسية للمدينة وضواحيها.

مر هذا المخطط بمجموعة من المراحل:

- \* المرحلة -1- إجراء مداوات ما بين البلديات (بمعنى كل بلدية تعد مداولة لإعداد المشروع) بالتنسيق مع مكتب الدراسات، يتم فيها تعديل الوضعية الأصلية لكل بلدية.
- \* أما المرحلة -2- تكون فيها اقتراحات لعرض النقائص ويتم إدراج اقتراح تهيئة كل منطقة على حداً، ويعد دراستها من خلال مختلف المصالح العمومية التقنية.
- \* وتتمثل المرحلة -3- في المصادقة على المخطط التوجيهي الذي شمل ثلاث بلديات بهدف خلق اتصال فيما بينهم، وقد خلق مجموعة من مخططات شغل الأراضي (POS) لدراسة كل جهة من جهات المدينة، كما هو موضح في الجدول (1)

Tableau n°68- Saïda – les programmes de logements dans les POS approuvés (mars 2014)

	Logts existants	Logts programmés	Disp-pour logts	Total logts	OBS
POS 1 (Belksir)	120	.	1.398	1.518	Etude non lancée chiffres estimés
POS 2 (CNAAS)	102	58	120	280	Lotiss. Agence foncière
POS 5a	15	.	1.031	1.046	
POS 6	939	220	1.293	2.452	
POS 7a	1	.	1.981	1.982	Bidon ville existant à démolir= 111 logts
POS 7b	44	.	784	828	
POS Dhar Chih n°01	26	809	2.030	2.865	.
POS Dhar Chih n°02	.	1.190	1.020	2.210	
POS SUF	.	216	.	216	
POS Haf Salem	1.428	4.057	510	5.995	
POS 10	23	3.646	5.974	9.643	
POS 11	2	3.700	3.205	6.907	
HAF BADR	.	76	.	76	
Total	2.700 (7,50%)	13.972 (38,80 %)	19.346 (53,71 %)	36.018 (100 %)	

Le nombre de logements programmes et en disponibilités foncières est de : 13.972 + 19.346 = 33.318 logts ( 92,50 % de l'ensemble).

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء .

Tableau n°69 Saïda – le bilan des surfaces dans les POS approuvés (mars 2014)

Nom des POS	Surface totale (ha)	Existant (ha)	Progr. Localisés (ha)	Autres (équip.servitu des) (ha)	Disponibilités Foncières l'habitat pour (ha)	Secteur privé (ha)	Secteur public (ha)
POS 1 (Belksir)	40,00	24,35	-	-	15,65	15,65	-
POS 2 (CNAS)	27,37	10,84	1,15	14,55	0,83	-	0,83
POS 5a	45,22	13,47	13,13	8,05	10,57	10,41	0,16
POS 6	70,72	34,75	11,57	11,93	12,47	7,64	4,83
POS 7a	47,75	5,50	5,03	18,94	18,28	14,94	3,34
POS 7b	27,52	3,59	4,89	12,00	7,04	7,04	-
POS Dhar Chih n°01	81,55	10,06	7,14	49,76	14,59	-	14,59
POS Dhar Chih n°02	45,33	2,09	8,59	26,76	7,89	5,53	2,36
POS SUF	76,30	2,95	7,62	65,73	-	-	-
POS Hai Salem	118,00	18,04	27,11	12,22	6,25	6,25	-
POS 10	216,35	57,84	38,34	61,27	58,90	7,57	51,33
POS 11	119,00	-	25,11	67,02	26,88	19,56	7,32
HAI BADR	4,00	-	4,00	-	-	-	-
TOTAL	919,11 (100%)	183,48 (19,96%)	209,70 (22,82%)	346,58 (37,71)	179,35 (19,51%)	94,59 (52,74%)	84,76 (47,26%)

المصدر: نفس المصدر السابق

ومن نتائج هذا المخطط ما يلي:

- فتح طرق رئيسية و ثانوية.
  - السكنات الاجتماعية قد وزعها والي الولاية في مخطط شغل الأراضي (POS 10).
  - سكنات عدل ADL (POS11).
  - مساحات خضراء (حديقة 5 جويلية، إقامة جسور، تهيئة واد سعيدة وواد الوكريف، تهيئة ضواحي المدينة من حيث المياه الصالحة للشرب وغير المستعملة.<sup>321</sup>
- كما تم التنبؤ بعدد المساكن على المدى البعيد (2033)، فقد تم افتراض التوقعات الديمغرافية القوية للعدد المتوقع من المساكن لعام 2033، بالإضافة إلى السكن اللازم لتكثيف النسيج الحضري: 8,000 سكن، فأجمالي عدد المساكن المخططة وتكثيفها:

وبذلك يصل الرقم في عام 2033 إلى 4,55 سكنات، فاحتياجات السكنات:

## 2. مخطط شغل الأراضي:

<sup>321</sup> مقابلة مع السيدة أم الجيلالي أمبارك رئيسة مصلحة الري في مديرية التعمير والتجهيز، بتاريخ 2019/03/14، على الساعة: 11:00.

<sup>322</sup> Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, plan d'occupation des sols 06 SAIDA, p124.

في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي سبق ذكره، برمجت على مستوى مدينة سعيدة مجموعة من مخططات شغل الأراضي، ومن بين هذه المخططات نذكر مخطط شغل الأراضي الخاص بحي ظهر الشيخ (POS06) 2016.

فبعد الإعلان عن الدراسة (المناقصة) مع مكتب الدراسات، يعد تحضير الإجراءات الإدارية (الوثائق) والتي تتضمن قرار تحديد المحيط (المكان) والقرار الذي يحدد مشاركة كل المصالح العمومية التقنية، يتم دراسة الحالة الأصلية للمنطقة من حيث (عدد السكان، الاحتياجات، النقائص) فهنا يتم تقديم بعض التحفظات حيث يتم اقتراح تهيئة تلك المنطقة من سكنات، نقل، مرافق عمومية، ومرافق صحية، وتجرى المداولة (تبني هذا المخطط) وفتح تحقيق عمومي والذي مدته 60 يوماً وبعد نهاية مدة التحقيق يتم إرسال الملف وقرار التبني إلى الولاية للمصادقة عليه، إذ يتم وضع مدلول المصادقة على مخطط شغل الأراضي لهذه المنطقة،<sup>323</sup> وبالتالي فإن هذا المخطط يحدد تفاصيل التهيئة الحضرية وتوزيع السكن والمرافق والخدمات في إطار التوسع المستقبلي في ظهر الشيخ.

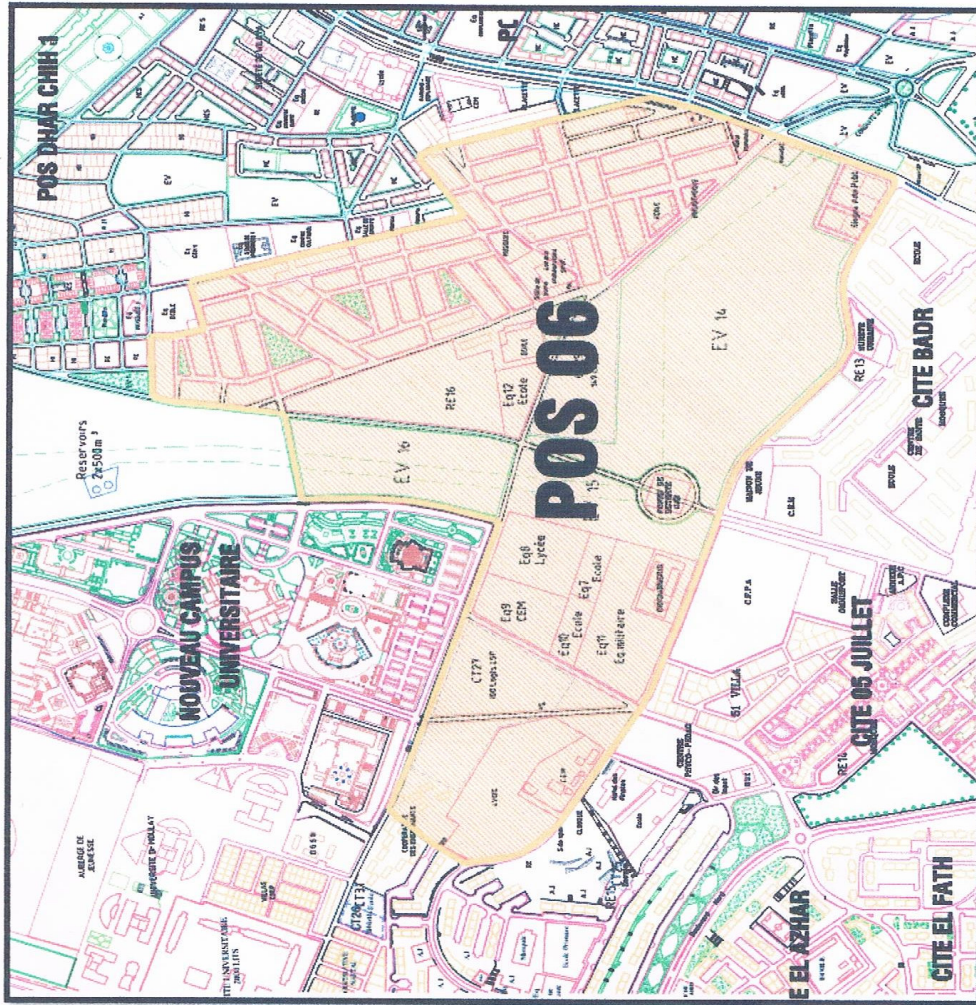
### الخصائص الفيزيائية لظهر الشيخ:

مخطط شغل الأراضي "06" يحتوي على سطح شبه فارغ في مساحة أو وسط حضري، المساحة الإجمالية هي 70,72 هكتار، يحدها من الشمال والشرق والشمال الغربي الحرم الجامعي الجديد، ومنطقة ظهر الشيخ رقم 01، إلى الشرق منطقة شغل الأراضي ظهر الشيخ رقم 02، إلى الجنوب حي البدر وحي 05 جويلية، والجنوب الغربي حي النصر.

الصورة رقم (01): تبين موقع حي ظهر الشيخ.

مقابلة مع السيدة أم الجيلالي أمبارك رئيسة مصلحة الري بمديرية التعمير والتجهيز، بتاريخ 2019/03/08، على الساعة 10:30<sup>323</sup>.





المصدر: مديرية التعمير والتجهيز

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

أ. السكان: عدد السكان الذين يعيشون على الموقع والذي تم تعدادهم هو 3.142 نسمة منهم 1627 من الذكور 51,78% و 1515 من الإناث 48,22%.

هناك عائلات من ولاية سعيدة وأخرى من خارج الولاية ليلبلغ العدد الإجمالي 614 عائلة.

ب. التعليم: يوجد في المرحلة الابتدائية والمتوسط وفي التعليم الثانوي والتدريب المهني وفي التعليم الجامعي بنسب متفاوتة (لمزيد من التفاصيل أنظر في الملاحق).

ج. العمل: يتم توزيع السكنات للعاملين في هذا الحي حسب نوع النشاط، حيث يصنف قطاع الإدارة في المرتبة الأولى (57) يليها قطاع المعلمين (48)، أما قطاع التجارة فيصنف في المرتبة الثالثة، بينما تتضاءل نسبة السكان العاملين في القطاعات الأخرى.

ومن النتائج المترتبة عن هذا المخطط:

1. برامج الإسكانات: جدول رقم ( ) يبين برامج الاسكان.

فبرامج الاسكان المتوقعة هو 464 مسكناً جماعياً و 207 مساكن فردية.

2. السكنات الحالية:

برامج الإسكان الحالي هو 197 الإسكان الجماعي و 911 الإسكان الفردي.

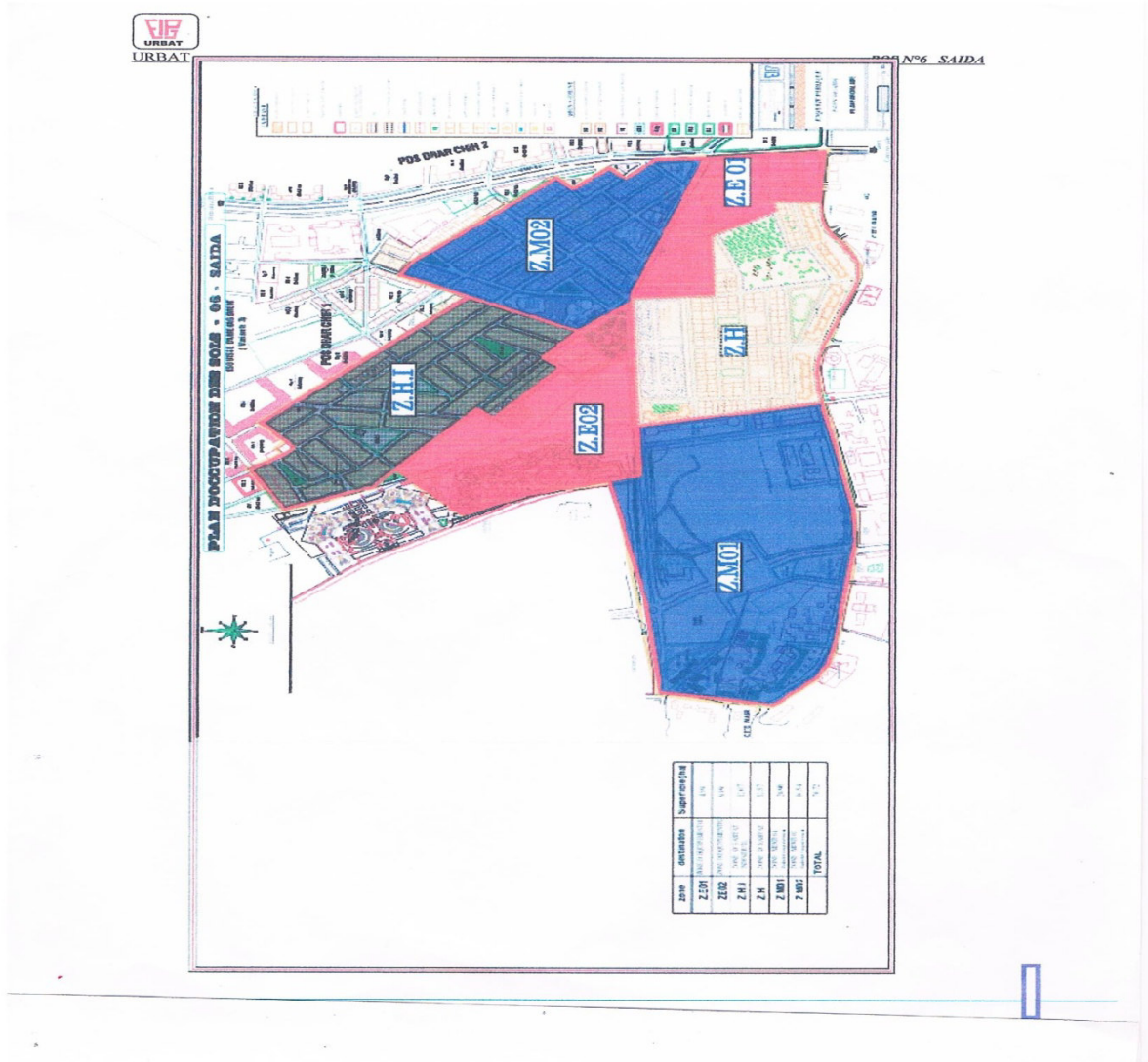
وإجمالي عدد المساكن في المنطقة المدروسة هو 1779 مسكناً.

3. المساحات العامة: المساحات العامة للمشروع هي تعزيز استمرارية النسيج الحضري لربط الأجزاء

المختلفة لذلك يجب تصميمها من أجل أن تكون في متناول الجميع.

الأرصفة، مواقف السيارات والمساحات الخضراء<sup>324</sup> (لمزيد من التفاصيل أنظر في الملاحق).

الصورة رقم (02): تقسيم منطقة ظهر الشيخ



المصدر: مديرية التعمير والتجهيز

<sup>324</sup> Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, plan d'occupation des sols 06 SAIDA, p10.

✓ وتم تقسيم منطقة الدراسة على ستة مناطق متجانسة:

02 منطقة للمعدات، 02 منطقة مختلطة، و 02 مناطق سكنية: منطقة سكنية فردية ومنطقة واحدة وغيرها من المساكن المختلطة (الجماعية والفردية).

1. منطقة المعدات رقم (01): تتوافق هذه المنطقة مع المعدات الهيكلية المخطط لها من خلال تجميعها في منطقة متجانسة، وترتيب الهيكل الحضري في مخطط شغل الأراضي رقم "06" يمتد على 4,69 هكتار.

2. منطقة المعدات رقم (02): تشمل هذه المنطقة بشكل أساسي المرافق التعليمية لمدرسة ابتدائية وحرم جامعي، حيث تمتد على 9,89 هكتار.

3. منطقة مختلطة رقم (01): تبلغ مساحة هذه المنطقة العمرانية بالكامل 20,96 هكتار، وتشمل برنامجاً للمرافق والمساكن الجماعية.

4. منطقة مختلطة رقم (02): هذه المنطقة المختلطة يبلغ إجمالي مساحتها 10,54 هكتار.

5. منطقة المساكن: وهو يتوافق مع المنطقة السكنية من النسيج الحضري الحالي ويحتل مساحة 12,57 هكتار.

وتستضيف المنطقة السكنية برنامجاً للإسكان الفردي والجماعي وتغطي هذه المنطقة مساحة 12,57

هكتاراً.<sup>325</sup>

<sup>325</sup> Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, plan d'occupation des sols 06 SAIDA, p26,27.

## المبحث الثالث: الاتجاه المعاصر في تسيير المدينة

يفترض تسيير المدينة الانتقال نحو تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية والوصول إلى تفعيل المدن المستدامة وذلك عن طريق زيادة أعباء وجهود القيادات الحاكمة في التوجه نحو الاستدامة كمنطلق نحو التنمية والتطور من خلال اعتماد أساليب الإدارة العامة الجديدة والتحول نحو الحوكمة المتعددة المستويات والديمقراطية التشاركية وكذلك إبراز دور الإصلاح المؤسسي في إطار التسيير العمومي الجديد ومن ثم عرض مزايا الانتقال نحو الحكومة الإلكترونية كأحد الاتجاهات لتطوير الحكم المحلي للمدن، وعملياً يعني ذلك الاستغلال الأمثل للمساحات، تطوير ثقافة الأخضر، المراقبة الإلكترونية للفضاءات العامة.

### المطلب الأول: التسيير العمومي الجديد في تسيير النفايات

تفاقت مشكلة البيئة الحضرية بالجزائر بظهور النفايات باختلاف أنواعها وتراكمها في الوسط الحضري بدون أدنى معالجة مما ترتب عنها أضرار متعددة الجوانب، وقد ازدادت اهتمامات الدولة بموضوع البيئة لاسيما بعد بروز مفهوم التنمية المستدامة كبديل مناسب لمعالجة إشكالية التدهور البيئي من خلال تراكم النفايات الصلبة وذلك بإصدارها العديد من القوانين والمراسيم منها القانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات المنزلية وإزالتها،<sup>326</sup> ومن هنا أصبح موضوع إدارة النفايات علماً وفناً ونتيجة لذلك تم ابتكار أساليب وطرق إدارية وفنية واقتصادية تضمن نجاح منظومة إدارة وتسيير النفايات من حيث الجمع والتخلص والمعالجة بطرق تؤمن حماية البيئة والاستفادة

<sup>326</sup> النفاية: هي كل فضالة يتخلى عنها صاحبها قد تكون صالحة أو غير صالحة للاستعمال.

أنواع النفايات: النفايات الصلبة المنزلية، النفايات الصلبة التجارية، النفايات الصلبة الصناعية، النفايات الصلبة الطبيعية، النفايات الصلبة الزراعية.

ومن المخاطر التي تسببها النفايات: الإصابة بالأمراض، انتشار الروائح الكريهة الناتجة عن التعفن أو الاحتراق خاصة المواد العضوية، تلويث التربة والمياه الجوفية بالمواد الكيماوية، إضافة إلى تلويث الهواء.



من بعض مكوناتها لتحقيق عوائد اقتصادية،<sup>327</sup> وبهذا فقد مر النموذج التسييري بعدة مراحل إلى أن وصل إلى ما يعرف بالتسيير العمومي الجديد الذي يركز على مبادئ الفكر اللبرالي وسياسات القطاع الخاص (خصائصه) داخل المؤسسات العمومية وإعطائها نوعاً من الاستقلالية.

وعليه يعرف التسيير العمومي الجديد، ذلك الطريق أو المنهج الجديد الذي انتهجته الدول الغربية بهدف إصلاح وتغيير طريقة التسيير والعمل داخل القطاع العمومي، وذلك من خلال إدماج وإدخال الأفكار والأساليب المتبعة في القطاع الخاص وتطبيقها داخل الإدارة العامة والمؤسسات العمومية، ومن بين الخصائص التي يتمتع بها:

- التركيز على النتائج من حيث الفعالية والكفاءة وجودة الخدمات المدونة.
- خلق بيئة تنافسية بين القطاع الخاص وبين القطاع العام.
- زيادة التركيز على فعالية وكفاءة الخدمات المقدمة.<sup>328</sup>

ومن أجل التخلص من النفايات لا بد من التسيير المحكم للنفايات وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالتسيير المستدام للنفايات، حيث يعرفه المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED: "التسيير المستدام (المتكامل) للنفايات الصلبة الحضرية بما فيها المنزلية على أنه يعني التعامل مع المخلفات على أنها مواد تستوجب الاسترجاع من خلال سلسلة من الحلقات المترابطة والمتكاملة، يتضمن مراحل متتالية (دورة الحياة كاملة) تبدأ هذه المراحل بالتولد من المصدر (حيث يمكن في هذه المرحلة تخفيض المخلفات كماً ونوعاً وخطورة)، يليه التخزين الداخلي ثم الجمع من المصادر المختلفة والنقل إلى مواقع مناسبة للتخزين

<sup>327</sup> حدة فروحات، محمد حمزة بن قرينة، واقع التسيير المستدام للنفايات المنزلية، دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015.

<sup>328</sup> شافية تومي، أثر التسيير العمومي الجديد على المؤسسات العمومية في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة سونالغاز بسعيدة نموذجاً، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-، 2017/2018، ص12.

المحلي أو المعالجة، ثم إمكانية تدوير واسترجاع المواد القابلة للاسترجاع ثم التخلص النهائي بطرق آمنة بيئياً<sup>329</sup>.

وبإسقاط التعاريف على التسيير الحسن للنفايات المنزلية حسب المخطط البلدي لتسيير النفايات والذي أنجزته الوكالة الوطنية للنفايات AND، فهو يمر بمجموعة من المراحل:

I. عملية الجمع: وتتم بالطريقة الانتقائية أو عن طريق الجمع الخاص.

II. معالجة النفايات: وتتم وفق الطرق التالية:

أ. الطرق الحرارية (الحرق): إذ يتم حرق النفايات داخل فرن مؤمن جيداً نظراً لخطورة الغازات

المنبعثة تحت درجة عالية جداً وغالباً ما تحرق فيه النفايات الطبية لكونها خطيرة.<sup>330</sup>

ب. المعالجة البيولوجية (التسميد): بمعنى تحويل النفايات العضوية إلى سماد يغذي

التربة،<sup>331</sup> يستلزم إنتاج السماد انتقاء بعض نفايات المنازل والمساحات الخضراء ومن بعض

الصناعات مع نقلها بشكل منفصل عن نفايات أخرى نحو مكان التسميد، ومن النفايات

العضوية: بقايا الغذاء، ورق المطبخ غير الملون، نفايات خضراء، نفايات الأسواق.

ج. الردم التقني للنفايات: وهو من أقدم الطرق المتبعة في معالجة النفايات والأكثر شيوعاً في

العالم وتقوم أساساً على تجهيز مساحة واسعة من الأرض وتبطينها بمادة عازلة

(impermeable) تسمى (membrane) تليها مادة تصف استخراج غاز الميثان أو ما

<sup>329</sup> حدة فروحات، محمد حمزة بن قرينة، واقع التسيير المستدام للنفايات المنزلية، دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بورقلة، مرجع سابق الذكر، ص 186.

<sup>330</sup> مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد رئيسة مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/03/24 على الساعة 1:30 زوالاً.

<sup>331</sup> محمد مسلم، عبد القادر مسعودي، الملتقى الدولي الخامس، استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يوم: 24/13 أبريل 2018، مداخلة تدرج ضمن المحور التالي: أبعاد وآفاق التنمية المستدامة تحت عنوان "إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة البلدية "02"، ص 08.

يسمى بالغاز الحيوي الناتج عن تخمر وتحلل النفايات المنزلية الصلبة غير القابلة للرسكلة والذي يستعمل في توليد الطاقة الكهربائية، في الطهي وفي التدخين، بحيث توضع طبقة من النفايات وتلك جيداً بآلة الدك (compacteur) ثم توضع بعدها طبقة من التراب.<sup>332</sup>

III. الاسترجاع والتثمين: ويكون عن طريق الرسكلة (إعادة تصنيعها) وإعطائها قيمة في المجتمع وذلك بفتح مناصب شغل، ما يتولد عنه إنتاج قيمة اقتصادية وقيمة بيئية.

1) تسيير النفايات في مدينة سعيدة: فتطبيقاً للمرسوم رقم (84-378) المؤرخ في 15/12/1984 والمحدد لشروط النفايات الحضرية الصلبة، رفعها ومعالجتها وتحديدًا للمادة 03 والتي تنص على أن المجلس الشعبي البلدي ينظم حسب الشروط المحددة في هذا الفصل على ترابه وإما مباشرة أو عن طريق الشراكة بوساطة هيئات مختصة بين البلديات، وطبقاً لما ينص عليه القانون 90-08 المؤرخ في 07/14/1990 في مادته 107، يجعل البلدية هي المسئول الأول عن النفايات المنزلية فيما يخص فرزها، معالجتها وحماية البيئة بصفة عامة،<sup>333</sup> وعليه فالهيئة المكلفة بتسيير النفايات في مدينة سعيدة هي:

أ. بلدية سعيدة: تحتوي هذه الأخيرة على:

<sup>332</sup> محمد مسلم، عبد القادر مسعودي، المرجع نفسه، ص 08.

<sup>333</sup> لينة باهي، تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية "حالة مدينة سكيكدة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد تسيير التقنيات الحضرية قسم علوم الأرض والكون، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2016، ص 117.



### الإمكانات المادية والبشرية التي تستعمل في جمع النفايات:<sup>334</sup>

تعتبر الوسائل المادية والبشرية العامل الأساسي الذي يرفع من كفاءة عملية الجمع ومن بين الوسائل المتوفرة بمدينة سعيدة ما يلي:

الإمكانات البشرية: تم تسخير 96 عوناً من أعوان النظافة من بينهم 64 كناس و42 عون لجمع القمامات و12 سائقاً تم توزيعهم على 16 قطاع.

الجدول رقم (05): يمثل اليد العاملة المسخرة لعملية جمع النفايات بالمدينة.

عدد السائقين	عدد الأعوان	عدد القطاعات
12	96	16

- من إعداد الطالبة اعتماداً على المعلومات المقدمة.

الإمكانات المادية: تتوفر حظيرة بلدية سعيدة على مجموعة من الوسائل، تتمثل في أوعية الجمع المستعملة ومركبات (شاحنات وجرارات) تستعمل لنقل النفايات إلى مركز الردم التقني بالمدينة.

أوعية جمع النفايات الموجودة في المدينة: توجد أنواع من الأوعية والحاويات وهي تختلف باختلاف أنماط السكنات حيث نلاحظ أنه: بالنسبة للسكنات الفردية فأوعية الجمع تتمثل في الأكياس البلاستيكية أو تستعمل أوعية صغيرة لتجميع النفايات، وبالنسبة للسكنات الجماعية تستعمل فيها الحاويات الحديدية ذات السعة من 2,5 طن إلى 3,5 طن، والصورة الموالية تبين بعض من أوعية الجمع المستعملة بالمدينة.

<sup>334</sup> مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد رئيسة مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/04/12 على الساعة:



المصدر: من النقاط الباحثة.

- ونتيجة لهذا العمل الميداني على مستوى حظيرة البلدية، يتبين بأن الوسائل التي تتوفر عليها المصلحة قليلة وغير كافية، وهذه بعض الصور عن العتاد الموجود:

(2) القطاع الخاص: في 2018 كانت المؤسسة الخاصة BLADI NET تقوم بمهمة جمع النفايات

المنزلية لـ 5 قطاعات، ومع بداية 2019 تم تحويل القطاعات الخمسة إلى المؤسسة العمومية CET

وذلك لانتهاؤ العقد.<sup>335</sup>

<sup>335</sup> مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد ، رئيسة مصلحة النظافة والبيئة، ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/04/14، على الساعة: 01:30 زوالاً.

الجدول رقم (06): يبين كمية أوزان النفايات المنزلية المجمعة.

المدة	2018	2019
يوميًا	30 طن إلى 50 طن	خلال أشهر جانفي، فيفري، مارس: بلغت: 4.500 طن.
شهريًا	1.500 طن	
سنويًا	15.783 طن	

- من إعداد الباحثة بناءً على المعلومات المقدمة.

ما يلاحظ على دور القطاع الخاص في تسيير النفايات، أنه قد كان دوراً فعالاً وساهم إلى حد كبير في تحسين المظهر الجمالي للمدينة لكن بمجرد انتهاء العقد (نهاية المدة المحددة له) رجعت المدينة إلى ما كانت عليه.

(3) المؤسسة العمومية الولائية: وهي مؤسسة عمومية تقوم بتسيير النفايات المنزلية والهامة على

مستوى كل بلديات سعيدة، ومن بين مهامها:

I. دفن النفايات المنزلية:

أ. بمركز الردم التقني بن عدوان ببلدية سعيدة، والتي تضم أولاد خالد، عين الحجر، الحساسنة،

مولاي العربي، سيدي أحمد.

ب. مركز الردم التقني بسيدي بوبكر، والذي يضم سيدي بوبكر، سيدي أحمد، وكل القرى المجاورة.

ج. مركز الردم التقني بتيرسين والذي يضم تيرسين، المعمورة، أولاد إبراهيم وكل البلديات القريبة.

II. جمع النفايات المنزلية لـ 17 قطاع ببلدية سعيدة:

جدول رقم (07): يبين قطاعات جمع القمامات المنزلية عبر إقليم بلدية سعيدة.

قطاعات جمع القمامات المنزلية عبر إقليم بلدية سعيدة

المؤسسة المسؤولة على جمع القمامات المنزلية: المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني

(CET)

ملاحظة	القطاعات			رقم
	<p><u>القطاع 12:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ داودي موسى.</li> <li>▪ رائد المجدوب.</li> <li>▪ سيدي قاسم.</li> </ul>	<p><u>القطاع 07:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ شهروري العربي.</li> <li>▪ بلقصور.</li> <li>▪ سيدي قاسم.</li> <li>▪ رفاقة ميلود.</li> <li>▪ عون جلول.</li> </ul>	<p><u>القطاع 01:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ حي بوشريط.</li> <li>▪ الحي الإداري.</li> <li>▪ طريق تيارت.</li> <li>▪ السلام 1.</li> <li>▪ السرسور.</li> <li>▪ سيدي الشيخ.</li> </ul>	<b>01</b>
	<p><u>القطاع 13:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ بوخرص بلهادي بن يمينية.</li> <li>▪ ضحايا الإرهاب.</li> <li>▪ دوار الكرامة.</li> </ul>	<p><u>القطاع 08:</u></p> <p>مغيث</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ 400 سكن</li> <li>▪ سايح.</li> <li>▪ 120 سكن.</li> <li>▪ 250 سكن.</li> <li>▪ مقسم الولادة.</li> </ul>	<p><u>القطاع 02:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ 500 سكن.</li> <li>▪ 407 سكن.</li> <li>▪ بوعارعارة.</li> <li>▪ السلام 02.</li> </ul>	<b>02</b>
	<p><u>القطاع 14:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الصومام.</li> <li>▪ الأزهار.</li> <li>▪ النصر.</li> <li>▪ الإخوة الصديق.</li> <li>▪ الإقامة الجامعية 2000،</li> <li>3000.</li> </ul>	<p><u>القطاع 09:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ سوق الخضر.</li> <li>▪ شارع جيش التحرير.</li> <li>▪ لامارين.</li> <li>▪ ERTG.</li> <li>▪ فرانس فانون.</li> <li>▪ بوعزة بلقاسم.</li> </ul>	<p><u>القطاع 03:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ البدر الجديد.</li> <li>▪ 128 سكن.</li> <li>▪ الرياض.</li> <li>▪ 350 سكن.</li> <li>▪ البدر القديم.</li> <li>▪ المحكمة الإدارية.</li> <li>▪ تجزئة حي الرياض.</li> </ul>	<b>03</b>

	<p><u>القطاع 15:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الإخوة الصديق.</li> <li>▪ 05 جويلية.</li> <li>▪ L1+L2</li> <li>▪ الفتح.</li> </ul>	<p><u>القطاع 10:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ سعداوي قادة.</li> <li>▪ لارجان.</li> <li>▪ بوغزة بلقاسم.</li> </ul>	<p><u>القطاع 04:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ وسط المدينة 1.</li> <li>▪ نهج الدرجمي.</li> <li>▪ لامارين.</li> <li>▪ حي دالية.</li> <li>▪ درب.</li> <li>▪ الميزان.</li> <li>▪ مقر الدائرة.</li> </ul>	<b>04</b>
	<p><u>القطاع 16:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الحماية المدنية.</li> <li>▪ ملعب 13 أفريل.</li> <li>▪ كتبية الدرك الوطني.</li> <li>▪ مكتب التشغيل.</li> <li>▪ دار الشباب.</li> <li>▪ Auberge</li> </ul>	<p><u>القطاع 11:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ بوقادة.</li> <li>▪ علي بومنجل.</li> <li>▪ عمروس الجديدة.</li> </ul>	<p><u>القطاع 05:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الحي الجديد</li> <li>▪ 600 سكن.</li> </ul>	<b>05</b>
	<p><u>القطاع 17:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ 1200 سكن.</li> <li>▪ السكنات عدل 1 و 2.</li> <li>▪ السكنات الجديدة مستقبلاً.</li> </ul>		<p><u>القطاع 06:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ البرج 1.</li> <li>▪ البرج 2.</li> <li>▪ البرج 3.</li> <li>▪ الحي العسكري.</li> <li>▪ المذبح البلدي.</li> <li>▪ مزرعة سويح.</li> </ul>	<b>06</b>

المصدر: مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة.

III. جمع النفايات الصلبة (الهامدة) والتي هي عبارة عن بقايا مخلفات البناء وبقايا الأشجار، والبقايا

الصناعية، وتدفن في مفرغة للنفايات الصلبة بسيدي أحمد.

\* أما عن مراحل تسيير النفايات من طرف المؤسسة العمومية فهي كالآتي:

أ. كنس الشوارع ووضع الأوساخ بالحاويات.

ب. رفع القمامات بواسطة الشاحنات الضاغطة.

ج. توجه الشاحنات المحملة بالنفايات إلى مركز الردم التقني ليتم فرز بعض المواد مثل البلاستيك وبيعه

إلى ممولين أو مقاولين ليعاد رسكلته، والباقي يدفن في المركز.<sup>336</sup>

**جدول رقم (08):** يبين تسيير النفايات المنزلية عبر إقليم البلدية.

كمية أوزان النفايات المنزلية المجمعة	عدد الشاحنات	عدد الحاويات	عدد العمال	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ سنة 2018:</li> <li>يوميًا: 90طن.</li> <li>شهريًا: 2718طن.</li> <li>سنويًا: 32.620طن.</li> <li>■ سنة 2019:</li> <li>أشهر جانفي،</li> <li>فيفري، مارس</li> <li>بلغت:</li> <li>5.276طن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ 11 شاحنة ضاغطة.</li> <li>■ 03 شاحنات قلابية.</li> <li>■ 05 شاحنات الحاملة.</li> <li>■ الحاويات..Ampli-roll</li> <li>■ جرافة من الحجم المتوسط.</li> <li>■ 04 جرارات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ 54 حاوية معدنية.</li> <li>■ 483 حاوية حجمها 240 لتر، منها: 243 حاوية مكسرة والباقي صالحة للاستعمال.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>120</li> <li>عامل</li> <li>مرسم</li> <li>ومتقاعد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني (CET)</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثة حسب المعلومات المقدمة.

وعلى الرغم من كل هذه الإمكانيات في عملية جمع النفايات إلا أنها لا ترقى إلى التسيير المستدام

للنفايات المنزلية والذي تركز عليه المدن الذكية (المستدامة) والتي تعمل على خلق مدينة صحية بيئيًا،

<sup>336</sup> مقابلة مع السيدة بن أحمد حفيظة، رئيسة مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/04/15 على الساعة:

11:00 صباحاً.

حيث تتوفر فيها شبكات لتوزيع الطاقة والتقنيات البيئية واستخدام الطاقات المتجددة انطلاقاً من الغاز الحيوي الناتج عن تحلل النفايات، وعليه فهي تحقق معدلات نمو للحفاظ على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى يكون هناك تأثير على الإنسان وما حوله من كائنات، ولهذا فإن طرق معالجة النفايات تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

**أما عن النقاط السوداء المتواجدة على مستوى مدينة سعيدة فهي كالآتي:**

– سوق الخضر والفواكه، حديقة 20 أوت، المحطة القديمة لمارين، بلقصور (إعادة التربة)، حي داودي موسى بجانب الواد، حي الفتح، حي الأزهار، الإقامة الجامعية 2000 سرير، حي الإخوة صديق، حي بوشريط، سوق الخضر (حي بوخرص، الحي الجديد 2200 سكن).<sup>337</sup>

وفي الأخير ما يمكن قوله حول تسيير النفايات في المدينة، أنه يركز فقط على عملية الجمع دون أن يكون هناك اهتمام كبير بإعادة تدويرها فلا بد من إعطاء أهمية للقطاع الخاص لأنه قادر على تخفيض تكاليف إدارة النفايات مع تحقيقه لهدفه الأساسي في تقديم الخدمة البيئية بشكلها السليم والآمن، مع ضرورة مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص لتنفيذ عمليات جمع ونقل المخلفات وإنشاء معامل المعالجة ومحطات لفرز المخلفات، ويمكن أن نلمس مجموعة من النقائص منها:

1. إعادة التدوير: فقد تعتمد شركات القطاع الخاص على إيجاد أقسام خاصة للدراسات والتخطيط مجهزة بأحدث التقنيات التي تساعد على وضع الخطط المناسبة لتنفيذ العمل مثل القيام بالمسح الجغرافي لتأمين أفضل مسار للشاحنات والعمال وتطوير طرق لإعادة استعمال المخلفات القابلة للتدوير وتحديد المخاطر المهددة للسلامة التي يمكن أن تطرأ وتفاديها قدر المستطاع، وإنشاء مختبرات التحاليل لدراسة الانعكاسات البيئية.

<sup>337</sup> مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد ، رئيسة مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/04/18، على الساعة: 10:00 صباحاً.

2. التسميد.

3. الحرق.

4. الرسكلة.

5. عدم استعمال المؤسسة للمخطط البلدي للتسيير الذي تضعه الوكالة الوطنية للنفايات.

6. عدم تكون أعوان النظافة للقيام بالمهنة على أحسن وجه وهذا خلافاً لما قد تقدمه شركات القطاع

الخاص التي تعمل على وضع برامج لتدريب العاملين من أجل الرفع من كفاءتهم إضافة إلى

الاعتماد على عنصر الاتصالات بتزويد الفنيين بالأجهزة اللاسلكية وتأمين آليات للأعمال

الخاصة مثل تنظيف الأنفاق وغسل الحاويات.

7. نقص العتاد المتطور ووجود عتاد قديم.

8. عدم وعي مواطني البلدية بتعاملهم السيئ مع النفايات من خلال الرمي العشوائي وعدم احترام

مواقب إخراج النفايات.

9. عدم وجود إشارات ومسؤولين متخصصين في التسيير.<sup>338</sup>

ويمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- يتطلب النهوض بالوضع البيئي وحماية صحة المواطنين التكفل الأنجع بتسيير النفايات المنزلية

بإنشاء مراكز الردم التقني وإزالة المفرغات العشوائية.

- ضرورة إشراك المواطنين من مختلف الشرائح في عملية تسيير النفايات من خلال نشر الوعي

والتحسيس بالمخاطر السلبية التي يسببها الرمي العشوائي للنفايات وهذا ما يسهل عمل أعوان البلدية

في مجال تصنيف النفايات وفرزها قبل رميها في المفرغات ومراكز الردم التقني.

<sup>338</sup> مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد ، رئيسة مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/04/21، على

الساعة: 01:00 زوالاً.



– مع ضرورة القضاء على النقاط السوداء في المحيط الحضري والتي تنعكس سلباً على المظهر الجمالي للمدينة.

### المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية.

إن التطور الحاصل في المجتمعات المتقدمة جعل من حتمية التقدم الوظيفي والإداري ضرورة ومطلباً ملحاً لتلك الشعوب التي ما أثرت إلا أن تزيد وتحسن من الخدمات الوظيفية التي تعكس مدى التطور البشري في مجال الخدمات الإدارية، ما استوجب إيجاد حلول وطرائق جديدة من شأنها تطوير العمل الإداري والرقي به في مجالات عديدة، وزيادة على الثورة المعلوماتية التي حدثت في أواخر القرن العشرين ما جعل العديد من الاكتشافات والتكنولوجيات الحديثة تظهر، كأثر لتلك الثورة، وما أفرزته على الجانب البشري والتقني والإداري، فتولد ما يسمى بالإدارة الخدمية الإلكترونية، هاته الإدارة التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، ما يجعل عملها يتحول من ورقي تنظيمي إلى إلكتروني شبكي حيث لا وجود لعراقيل وحواجز إدارية وتنظيمية تقف أمام العمل الإداري،<sup>339</sup> الهدف منها تخفيض الإنفاق العمومي وسرعة أداء الخدمة بالإضافة إلى جودته والتقليل من الآثار السلبية على المحيط للأنظمة السابقة.

#### (1) تعريف الإدارة الإلكترونية:

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وإن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الإلكترونية نظراً لوجود تداخل وترايط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية،

<sup>339</sup> خديجة يحيى ، أزمة الخدمة العامة والتحول للتسيير العمومي الحديث من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة: واقع وآفاق، المركز الديمقراطي العربي/ألمانيا، بالتعاون مع مخبر اللغة العربية وآدابها/جامعة البليدة -2، أعمال المؤتمر الدولي الأول، برلين، 29-30 مارس 2019، الجزء 2، ص 163.

حيث عرفت الإدارة الإلكترونية بأنها: "استخدام الوسائل، والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة، أو الإعلان".<sup>340</sup>

ويعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها: "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل زيادة كفاءة وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكنهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"،<sup>341</sup> ومن بين السمات المميزة للإدارة الإلكترونية والتي تجعلها تختلف عن الإدارة العادية نذكر ما يلي:

- السرعة في إنجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.
- المساعدة في اتخاذ القرارات بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار.
- خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع مستوى الأداء.
- تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والرمزي.
- معالجة البيروقراطية والرشوة، تجاوز مشكلة العمل اليومية بسرعة، ورفع كفاءة العاملين في

الإدارة.<sup>342</sup>

## (2) تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مدينة سعيدة:

<sup>340</sup> عبد الكريم عاشور ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منثوري -قسنطينة، 2010/2009، ص 13.

<sup>341</sup> كافية عيدوني ، حميد بن حجوبة ، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور -خنشلة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 221.

<sup>342</sup> كريم فارس ، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر ، أعدت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، ص 38.

في إطار تعليمات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تم وضع الشباك الإلكتروني حيز الخدمة، بموجب المنشور الوزاري رقم 18/02 المؤرخ في 21/03/2018 والمنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05/11/2018، والهدف هو تسهيل الإجراءات الإدارية على المواطن والوصول التدريجي إلى إدارة بدون ورق،<sup>343</sup> فقد تم معالجة الإجراءات الإدارية للبلدية لاسيما على مستوى مصلحة الحالة المدنية ومصلحة الوثائق البيومترية، إذ يهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية إلى عصنة وثائق الهوية والسفر، فقد أصبحت بطاقة التعريف الإلكترونية وثيقة مؤمنة تماماً ذات شكل أكثر مرونة، تضمن للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية، وفيما يتعلق بجواز السفر البيومترية فهو وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آلياً،<sup>344</sup> إضافة إلى رخصة السياقة البيومترية.

الصورة رقم(03): تبين رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية



<sup>343</sup> مقابلة مع السيد علام، رئيس المصلحة البيومترية، بتاريخ 23/04/2019، على الساعة 10:00 صباحاً.

<sup>344</sup> نسرين سعدون، نريمان تيماجر، واقع تجسيد البلدية الذكية في الجزائر، المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة، واقع وآفاق، مرجع سابق الذكر، ص 214.

المصدر: بلدية سعيدة.

وتتمدد استخدامات الإدارة الإلكترونية في المدينة، على سبيل المثال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فقد عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على عصرنة الإدارة لمواكبة التغييرات الحاصلة في محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف المنظومة الوزارية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي أحد أساسيات الإدارة الإلكترونية، ويتضح تطبيق الخدمات الإلكترونية في جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة في عرض مختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، حيث تم فتح الموقع الإلكتروني بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بعنوان: [https://www.univ\\_saida.dz](https://www.univ_saida.dz)

وعليه يسمح هذا الموقع للطلبة وحتى الأساتذة بمتابعة كافة الأنشطة داخل الجامعة، كما تسمح المكتبة الإلكترونية ضمن هذا الموقع للطلاب بالتعرف على محتويات المكتبة وهي مصنفة حسب التخصصات، ويمكنه كذلك إنزال نسخة مضغوطة منها على الحساب الخاص به، كما تمنح الجامعة لحاملي شهادة البكالوريا فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الإلكتروني عبر الإنترنت، يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا على سبيل الذكر<sup>345</sup> بوابة حاملي شهادة البكالوريا 2018، جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر، تم الإعلان عنها في الموقع التالي:

<https://www.univ.saida.dz/ar/?p=5772>

وبعد ذلك قطاع البريد والمواصلات من القطاعات الخدمية التي شملتها عمليات الرقمنة ويتجسد ذلك من خلال إنشاء آلات وبطاقات السحب الإلكتروني، وإتاحة إمكانية الإطلاع على رصيد الحسابات البريدية الشخصية إلكترونياً.

<sup>345</sup> بناءً على ملاحظات الباحثة.

ومن أبرز الإجراءات التي اتخذها قطاع العدالة أيضاً في صالح المواطنين هو استخراج صحيفة السوابق القضائية والصحيفة رقم (03) وشهادة الجنسية الجزائرية عبر الإنترنت، في وقت قصير ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتراب الوطني.

وعليه فإن الإدارة الإلكترونية تساهم بشكل فعال في خدمة المواطنين بحصولهم على خدمات سريعة وغير مكلفة، ورغم كل هذه التطبيقات الالكترونية في المدينة إلا أن هناك بعض النقائص لاسيما على مستوى النقل الحضري إذ تسعى المدن المستدامة إلى توفير وسائل مواصلات آمنة ومنخفضة التكاليف، فمثلاً تساعد تقنية المعلومات والاتصالات في مراقبة المرور بواسطة كاميرات وضبط سيرها وتعريف الركاب عن طريق الهاتف المحمول بإمكانيات اللجوء إلى طرق أخرى في حالة تعطل طريق أو ازدحامه، فمهمها الوحيد هو تحقيق الاستدامة البيئية، وهذا للأسف غير موجود في مدينة سعيدة، وعليه وبإسقاط معايير المدينة المستدامة الذكية المذكورة سابقاً يتبين أن مدينة سعيدة ليست بالمدينة المستدامة.

### خاتمة الفصل:

لقد أفرزت الدراسة أن مدينة سعيدة قد شهدت تطوراً ملحوظاً من الناحية العمرانية خاصة في الآونة الأخيرة، ورغم هذا فهي كغيرها من المدن الأخرى تعاني من عدة جوانب سلبية، ما يجعل هذه المدينة بعيدة كل البعد عن التسيير الرشيد والعقلاني ويعود ذلك لأسباب منها ما يتعلق بتهيئة الطرق نظراً لسوء الأشغال وسياسة البريكولاج:

- غياب إدارة ذكية للنفايات والتي يمكن من خلالها الاستفادة من أنواع النفايات بإتباع المعالجة البيئية السليمة لها بأقل تكلفة مادية، وبأقل عدد من العمالة، فضلاً عن تحويلها إلى مورد اقتصادي مهم.

---

- الاختناق المروري خاصة في وسط المدينة والتي تتم عن طريق الحافلات أو سيارات الأجرة دون أن يكون هناك نقل حضري إلكتروني.

وفي الأخير لا بد من إعطاء المدينة القدرات المؤسساتية والعملياتية للتسيير الراشد، والانفتاح على كل الفاعلين دون إقصاء، مع فتح مجال المشاركة الفعلية للمواطن والمجتمع المدني لإسماع صوته بكل ديمقراطية ومساهمته في البرامج التي تخدم المدينة.

---

# الخصائص العامة

من خلال معالجة الموضوع تبين بأن هناك العديد من القوانين المنظمة للمجال العمراني والرامية إلى تحسين الإدارة بإتباع طرق تسيير فعالة، وهذا من خلال إدخال ميكانيزمات ومفاهيم تحدد كفاءات تدخل الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين العموميين والخواص والمواطن والمجتمع المدني في تنظيم وتسيير المدينة، ومع أن القانون التوجيهي للمدينة 06/06 قد فعل مفاهيم الاستدامة وهذا استكمالاً للمنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة 20/01، إلا أنه لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تكوين الخبرات المؤهلة في هذا المجال، أثناء تصميم المشاريع والبرامج والإشراف على تنفيذها وتسييرها، كما أنه ومن بين النقائص التي لم تعالجها التشريعات فيما يتعلق بتسيير المدينة الكبيرة وكذلك المتعلقة بالجزائر العاصمة، التي تخضع لنفس القوانين التي تسيير بها المدن الصغرى والمتوسطة، وهو تنظيم لا يتلاءم مع مقتضيات تسيير المدن الكبرى، وذلك أن مؤسسة تسيير المدينة في النظام الإداري تقع في موقف حرج في صناعة القرار وقانون البلدية كإطار قانوني وسياسي لتسيير الجماعات المحلية يحتاج إلى تفعيل وفق ما يقتضيه تسيير المدن، لذلك لا بد من إعادة النظر في:

- صلاحيات ودور البلدية كقاعدة لا مركزية ومؤسسة لتسيير المدينة في النظام الإداري الجزائري وإدخال هيئات ومنتدخين جدد في التسيير.
- تعزيز مشاركة المواطن ليصبح أكثر تمكناً، ليغدو مصدراً رئيسياً للإبداع والابتكار، فالنجاح المطلق لأي مدينة وخدماتها يتوقف على مواطنيها (تنمية الرأس المال الاجتماعي).
- تدعيم رقابة شرعية نشاطات وقرارات الجماعات المحلية واحترام القوانين والقواعد خاصة في مجال التعمير باحترام أدوات التعمير.
- تنمية الموارد البشرية والرفع من مستوى الهياكل البشرية، من خلال التكوين المستمر خاصة أشد الميادين حساسية وملاءمتها مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عالٍ من الكفاءة الخدماتية والجودة التقنية، كتسيير الوسط الحضري وأعمال النظافة والإنارة وتوزيع المياه الصالحة



---

للشرب وتسيير مناطق التوسع الحضري والتحكم في عملية التهيئة والتعمير كعناصر محركة لعملية التنمية.

---

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### المصادر:

- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج -01-، بيروت: دار إحياء التراث العربي، سنة 1990.

### المراجع:

#### (1) الكتب باللغة العربية:

1. سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط02، 1989).
2. الجوهري عبد الهادي، دراسات في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ط08، 2001).
3. سالمة ليمام، يارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2014/2015).
4. العزاوي وصال نجيب، مبادئ السياسة العامة، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003).
5. أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، (ترجمة: عامر الكبيسي)، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1).
6. المبيضين صفوان، وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، (الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2011).
7. الذنبيات محمد جمال، الوجيز في القانون الإداري، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.....).
8. فؤاد صالح، مبادئ القانون الإداري الجزائري، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983).
9. بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، (الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط3، 2015).
10. عابد محمد الحابوي، قضايا في الفكر المعاصر \_العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم، الفلسفة والمدينة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997).

11. عبد الحميد حسين أحمد رشوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005).
12. يوسف مصطفى كافي، التنمية المستدامة، (عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017).
13. أبو النصر مدحت، مدحت ياسمين محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها)، (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017).
14. محمد عثمان غنيم، أبوزنط ماجدة، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2014).
15. نوزاد عبد الرحمن، إبراهيم حسن المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الإنجازات والتحديات، الناشر اللجنة للسكان، ط1، 2008).
16. حلومي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها، قبل 1830، (الجزائر، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، ط1، 1972).
17. براهيم نصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، (منشورات تالة، الأبيار، بدون طبعة، 2010).
18. توفيق أحمد المدني، قرطاجة في أربع عصور، من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986).
19. حميدان محمود قديد، عباس رشيد الجزراوي، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2015).
20. بوحنية قوي، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق \_ دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، (الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، بدون طبعة، 2016).

## (2) المراجع باللغة الفرنسية:

1. Claude Chailne, « Alger les nouveaux défis de l'urbanisation », université de paris XII Val de Mame institut d'urbanisme de paris créstelle le dallor) sous la direction de CL Harmattan 2003.
2. Maouia Saidouni, instruments d'urbanisme P.D.A.V et P.O.S, département d'architecture, Béjaia, université Abderrahmane Mira.

3. Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, Révision du PDAV intercommunal Saida AIN HADJAR- OULED KHALED.
4. Wilaya de Saida, direction de l'urbanisme, de l'architecture et de la construction, PLAN D'OCCUPATION DES SOLS 06 SAIDA.

#### الدوريات والمجلات العلمية:

1. قالقيل نور الدين، لبال نصر الدين، دور الحكم الراشد في إرساء المدن المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.
2. سوالمية نورية، المدينة والحضرية في الجزائر، مقاربة نظرية، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 15، جويلية 2018.
3. غربي محمد، أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟ أكاديميا، مجلة سداسية دولية محكمة تهتم بالدراسات السياسية الصادرة عن دار كنوز للنشر والتوزيع، العدد الأول، جانفي 2013.
4. إبراهيم سالم ياسمين، يحيى هاجر، "الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد السادس، جوان 2017.
5. سعيدوني معاوية، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر، جذورها وواقعها وآفاقها، عمران، المجلد 4، العدد 16، ربيع 2016.
6. فروج ميلود، المدينة الجزائرية بين التريف والتمدن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن جامعة عبد الحميد مهري \_ قسنطينة 02، العدد 44، ديسمبر 2015.
7. بودويرة حياة، انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19، مجلة إيلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف \_ ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.
8. فرطاس لحسن، التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي، جامعة فرحات عباس \_ سطيف.

9. عايلي رضوان، مخططات التعمير لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جوان 2016.
10. عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع.
11. ساسي محمد، أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة، منشورات قسم علم الاجتماع والديمقراطية، العدد 03، جامعة \_ الأغواط.
12. بن بادة عبد الحليم، مخالفات رخص البناء في التشريع الجزائري، "بين التجريم والمتابعة الجزائرية"، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد السابع، سبتمبر 2018.
13. قسوري فهيمة، ريمان حسينة، "نظام الحكومة العمرانية في تنفيذ عقود التعمير في التشريع الجزائري بفعالية"، مجلة التعمير والبناء، العدد الأول، مارس 2017.
14. شايقة بديعة، رخصة البناء أداة قانونية رقابية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الثاني، جوان 2011.
15. هزيلي رابح، إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015.
16. شرفة لياس، المدينة الجزائرية بين التريف والتكيف الحضري، مجلة أنسناته للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد: 01، 2018.
17. بودقة فوزي، وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، إنسانيات، عدد مزدوج 44/45، سبتمبر 2009.
18. رحموني محمد، الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة، دراسة على ضوء القانون التوجيهي للمدينة، مجلة التعمير والبناء، العدد الأول، مارس 2017.

#### المذكرات:

1. عقاقبة عبد العزيز، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990-2009)، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة \_ باتنة 01، 2016-2017).

2. بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجاً"، (أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر \_ بسكرة، 2016/2015).
3. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير \_ جامعة الجزائر، 2009/2008).
4. قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية: تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد \_ تلمسان، 2018/2017).
5. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر \_ بسكرة، 2013/2012).
6. شايب ذراع ميدني، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة، مدينة بسكرة نموذجاً (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص بيئة: قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر \_ بسكرة، 2014/2013).
7. خداوي محمد، القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: أنثروبولوجيا، شعبة الثقافة الشعبية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد \_ تلمسان، 2014/2013).
8. معاوية صبرينة، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية، "مدينة بسكرة نموذجاً"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر \_ بسكرة، 2016/2015).
9. وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، (رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد \_ تلمسان، 2007).
10. عقاقبة عبد العزيز، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر "مدينة باتنة نموذجاً"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر \_ باتنة، 2010-2009).

11. طواهرية أحلام، رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن، دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرنامج في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح \_ ورقلة، 2012/2011).
12. لبال نصر الدين، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح \_ ورقلة، 2012/2011).
13. أبو الغالي محمد سحر، إستراتيجيات التطور الحضري لمراكز المدن، (مركز مدينة رفح كحالة دراسية)، (رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية \_ غزة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، 2013).
14. سليم علاء أسعد صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، نابلس \_ فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2006).
15. حمراكو حميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية، دراسة ميدانية بالحي الشعبي، ديار الزيتون، بمدينة غرابة، ولاية سكيكدة، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري \_ قسنطينة، 2008/2007).
16. زداولية رضا، التحضر والصحة في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية بحي برك أوفوراج - مدينة باتنة، الجزائر)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير: تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر \_ باتنة، 2010-2011).
17. رياض صادق خلود، مناهج تخطيط المدن الذكية، "حالة دراسية: دمشق"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة، قسم التخطيط والبيئة كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، 2013).
18. عدنان حسين عطية سالم، الفكر العربي التنموي في ظل العولمة، (قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير الزيت \_ فلسطين، 2010).



19. بريريس ماجد، النمو العمراني وأثره على البيئة الحضرية، إشكالية التسيير العمراني حالة مدينة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، تخصص: المجتمع والتنمية المستدامة للمدينة، (2011-2012).

20. سنوسي رفيقة، أدوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق - دراسة حالة مدينة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، تخصص: المدينة والمجتمع، معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر \_ باتنة، (2010-2011).

21. مدور يحيى، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران، تخصص المدينة والمجتمع والتنمية المستدامة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المدنية، الري، والهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر \_ باتنة، (2011-2012).

22. تومي رياض، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجاً، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري \_ قسنطينة، 2005-2006).

23. كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون رقم 08/02، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة القانون وتسيير الإقليم، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012-2013).

24. قماش زينب، المجمعات السكنية الحضرية بمدينة قسنطينة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منثوري \_ قسنطينة، 2005-2006).

25. مليحي نجا، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة، حي رقايزي وقواجلية نموذجاً، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري \_ قسنطينة، 2005-2006).

26. أبرباش زهرة، دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع الإدارة والمالية، قسم الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة \_ الجزائر، 2010-2011).

27. هواري سعاد، مخططا زغل الأراضى بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية، "حالة الحفسي عبد السلام، سركينة وتافرننت - مدينة قسنطينة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة

العمرائية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة الإخوة منثوري \_ قسنطينة،  
(2015).

28. خلفاوي نسيم، السياسة العمرانية للجماعات المحلية في الجزائر، دراسة حالة سيدي أحمد، (مذكرة  
مقدمة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، قسم  
العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الدكتور مولاي الطاهر \_ سعيدة،  
2016-2017).

29. تقيّة عائشة، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004-  
2014، "دراسة حالة بلدية زدين"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص رسم  
السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة  
\_ خميس مليانة، 2015).

30. سعدي محمد، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في  
العلوم السياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية  
الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف \_ المسيلة، 2016-2017).

31. حسيني مريم، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، دراسة حالة بلدية الحجيرة، (مذكرة  
مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي  
مرياح \_ ورقلة، 2013.2014).

32. بوعزيز سليمة، السياسات العامة البدئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، (مذكرة مقدمة  
لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة قسم العلوم السياسية،  
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي \_ أم البواقي، 2014.2015).

33. باشا نرجس، مريم علوش، الآليات القانونية للتهيئة العمرانية في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة  
الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، قسم  
الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة \_ بجاية، 2015-2016).

34. مزعاش سلمى، التوسع العمراني وأثره على العقار، دراسة حالة مدينة المسيلة، (مذكرة لنيل شهادة  
الماستر، فرع تسيير التقنيات الحضرية، تخصص: تسيير المدينة، قسم تسيير المدينة، معهد تسيير  
التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف \_ المسيلة، 2016-2017).

35. وداد باهمي، نبيلة بطيو، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، أداة التنمية المحلية، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - شعبة القانون العام، تخصص قانون الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة \_ بجاية، 2015-2016).

### الملتقيات:

1. عبد اللطيف مصطفى، بن سانية عبد الرحمان، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي: الواقع، ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي \_ غرداية، 2011.
2. عماري عمار، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس \_ سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2008.
3. حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، 2008.
4. حرفوش سهام، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس \_ سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 2008.
5. جدراني رشا، غرزولي لزهرة، المدن الذكية في الجزائر بين الواقع والمأمول، أعمال المؤتمر الدولي الأول حول: المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة واقع وآفاق، برلين، المركز

الديمقراطي العربي/ألمانيا بالتعاون مع مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 02، ج1،  
29-30 مارس 2019.

### النصوص القانونية:

### النصوص التشريعية:

1. القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20/02/2006، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.
2. قانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37.
3. القانون رقم 12-07، المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012.
4. القانون رقم 82-02، المؤرخ في 06 فيفري 1982، المعدل والمتمم، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، الجريدة الرسمية، العدد 06، سنة 1982.
5. القانون رقم 87-03، المؤرخ في 27 فيفري 1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 05، الملغى بموجب القانون 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، المؤرخ في 04 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 15 أوت 2004.
6. الأمر رقم 74-26، الصادر بتاريخ 20/02/1974، المتضمن تكوين الاحتياطات العقارية للبلديات، ملغى بموجب القانون رقم 90-25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 05 مارس 1975.
7. القانون رقم 90-25، الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990، المتعلق بالتوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 49.
8. القانون رقم 90-30، الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بأمالك الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 52.
9. القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

10. القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01/12/1990، المتضمن القانون التوجيهي للتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، رقم 52، المعدل والمتمم بالقانون 15/08.
11. القانون رقم 10-02، المؤرخ في 29 جويلية 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61.
12. المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المؤرخ في 07/10/2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 58، المعدل والمتمم، الملغى بموجب المرسوم الرئاسي 15-267، المؤرخ في 26 سبتمبر 2015، المتعلق بالصفقات العمومية الجديدة.

### المراسيم التنفيذية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 04-96، المؤرخ في 01/04/2014، المتعلق بإنشاء مدينة بوينان، الجريدة الرسمية، العدد 20.
2. المرسوم التنفيذي رقم 04-275، المؤرخ في 05/09/2004، المتعلق بإنشاء مدينة المعالمة (سيدي عبد الله)، الجريدة الرسمية، العدد 56.
3. المرسوم التنفيذي رقم 04-97، المؤرخ في 01/04/2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20.
4. المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المؤرخ في 28 ماي 1991، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية، العدد 26.
5. المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28/05/1991، الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 05-318، المؤرخ في 10/09/2005، الجريدة الرسمية، العدد 26.
6. المرسوم التنفيذي رقم 95-370، المؤرخ في 15/11/1995، المتضمن تنظيم لجنة الهندسة المعمارية التعمير والمحيط المبني، الجريدة الرسمية، العدد 70.

### التقارير:

- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 21، المؤرخة في 1997/04/09.

- تقرير من مديرية السياحة لولاية سعيدة.

### المطبوعات الجامعية:

- خداوي محمد، سياسات التنمية في المغرب العربي الجزء الأول، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -، 2016/2015.

### المقابلات:

- مقابلة مع السيدة عباس فاطمة الزهراء، رئيسة مصلحة التعمير بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، بتاريخ: 2019/03/01.

- مقابلة مع السيدة حفيظة بن أحمد، رئيسة مصلحة النظافة والبيئة ببلدية سعيدة، بتاريخ 2019/05/10.

- مقابلة مع السيدة أم الجيلالي أمبارك، رئيسة مصلحة الري بمديرية التعمير والتجهيز، بتاريخ: 2019/03/14.

- مقابلة مع السيد علام، رئيس المصلحة البيومترية ببلدية سعيدة، بتاريخ: 2019/04/23.

### المواقع الإلكترونية:

1. رضوان حميدي، "النخب المحلية، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية".

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.zagarapress.com/details.27624html>

اطلع عليه يوم: 2018/12/09.

2. بوزيان عليان، "النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم للترقية العقارية 04-11، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

---

<http://manifest.UNIV-Ourgla.dz>

اطلع عليه يوم 2018/12/14.

3. محمد المرواني، "التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل"، المركز الديمقراطي العربي.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://democratice.de/?p=54648>

اطلع عليه يوم: 2018/12/18.

4. أحمد السيد الكردي: "اختيار أدوات السياسات للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة"، موقع مقالات كنانة أون لاين، مقالة علمية محكمة منشورة، بتاريخ 22 ماي 2010.  
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126529>

اطلع عليه يوم: 2018/12/21.

5. فوزي مشتان، أهمية التخطيط الحضري للتنمية بالجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية.  
متحصل عليها على الموقع الإلكتروني:

<http://www.sumsa.net/art/s/2565/للتنمية.بالجزائر/أهمية.التخطيط.الحضري>

اطلع عليه يوم: 2019/02/02.

---

# الفهرس



البسمة

التشكرات

الإهداء

مقدمة.....أ- ي

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي.....14 - 107

14.....تمهيد

15.....المبحث الأول: السياسة العمرانية والحضرية

15.....المطلب الأول: مفهوم السياسة العمرانية

21.....المطلب الثاني: نظريات السياسة العمرانية

26.....المطلب الثالث: فواعل السياسة العمرانية

30.....المطلب الرابع: أساليب تسيير السياسة العمرانية

43.....المبحث الثاني: المدينة

43.....المطلب الأول: تعريف المدينة

51.....المطلب الثاني: وظائف المدينة

53.....المطلب الثالث: المداخل الكبرى لدراسة المدينة

62.....المطلب الرابع: المدن الذكية

---

المبحث الثالث: التنمية المستدامة.....	68
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.....	78
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.....	86
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.....	91
المطلب الرابع: أسس الاستدامة في إدارة المدن.....	100
خاتمة الفصل.....	107
<b>الفصل الثاني: المدينة الجزائرية.....109-177</b>	
تمهيد:.....	110
المبحث الأول: المدينة في الجزائر.....	111
المطلب الأول: أصل المدينة.....	111
المطلب الثاني: النشأة والتطور.....	113
المطلب الثالث: سمات المدينة الجزائرية.....	130
المبحث الثاني: أثر السياسة العمرانية على تبلور المدينة الجزائرية.....	134
المطلب الأول: تطور السياسة العمرانية.....	135
المطلب الثاني: أدوات التهيئة العمرانية.....	144
المطلب الثالث: تقييم أدوات التهيئة والتعمير.....	171

---

175.....	المبحث الثالث: المدينة في الخطاب السياسي الجزائري.
177.....	خاتمة الفصل:
178 .....	<b>الفصل الثالث: إدارة مدينة سعيدة.</b>
180.....	تمهيد :
181.....	المبحث الأول: التعريف بالمدينة.....
183.....	المطلب الأول: الدراسة الطبيعية.....
185.....	المطلب الثاني: الوضعية الإدارية للمدينة.....
186.....	المطلب الثالث: الدراسة البشرية (السكان).....
190.....	المبحث الثاني: البلدية ودورها في تسيير المدينة.....
191.....	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة.....
194.....	المطلب الثاني: مراحل النمو الحضري.....
194.....	المطلب الثالث: أدوات التهيئة والتعمير.....
205.....	المبحث الثالث: الاتجاه المعاصر في تسيير المدينة.....
205.....	المطلب الأول: التسيير العمومي الجديد في تسيير النفايات.....
217.....	المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية.....
222.....	خاتمة الفصل:

---

224.....الخاتمة

227.....قائمة المصادر والمراجع

247.....قائمة الملاحق

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس الصور

الفهرس

الملخص

---

الطائفة

## ملخص:

في إطار استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة أولى المشرع الجزائري اهتماماً بالغاً بالمسائل المتعلقة بتنظيم وتسيير المدينة وحماية الفضاءات الحضرية. ومن الإصلاحات التي بادرت بها الدولة هي تحديد إطار مؤسسي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم في مجال تحسين قدرات التسيير بالخصوص على المستوى المحلي وتجسيد لا مركزية صناعة القرار بتدعيم البلديات ومصالح العمران بالكفاءة اللازمة باستخدام التقنيات الحديثة في التسيير عن طريق إشراك جميع القوى الفاعلة.

## Résumé :

Dans le cadre de l'accomplissement du système législatif relatif à l'aménagement du territoire et le développement durable, le législateur algérien a accordé une grande importance aux affaires relatives à l'organisation et à la gestion de la ville et à la protection des espaces urbains.

L'une des réformes initiées par l'état consiste à définir un cadre institutionnel et réglementaire pour la gestion de la ville et à définir les habilités et le rôle des acteurs pour améliorer les capacités de gestion, en particulier aux niveau local et la concrétisation d'une décentralisation de la prise de décision a travers le renforcement des communes et les services de

---

l'urbanisme par des compétences en utilisant les techniques de gestion les plus récentes en impliquant toutes les forces actrices.